



وہو ہی نعم الوکیل نعم المولے نعم الکفیل حلل

احمد کرامت علی انا القدر بطبع ذوالحسن الثقلین فی القریۃ الحنفیۃ المشہور



بیتچ العالم مولانا المولوی محمد احسان اللہ صاحب الکنوی الفرزی محلے

فی المطبعۃ المہتمنۃ الی مشہورۃ الی کشتورۃ الحج و اقبال

اطلاع۔ اس مطبع میں ہر علم و فن کی کتب کا ذخیرہ مسلسل جاری فرماتے گئے ہیں جو ہر دور کی ہر شے کے مطالعہ کے لئے  
شانیں کر چکا ہے خانہ سے مل سکتی ہے جس کے معانیہ و ملاحظہ سے نشانگان اصلی حالات کتب کے معلوم فرما سکتے ہیں قیمت۔ بھی  
ارزان ہر اس کتاب کے پیش جے کے تین سو سو سو سے ہیں ان میں بعض کتب فقہ و حدیث عربی کی درج کر لئے ہیں تاکہ  
جس فن کی یہ کتاب ہو اس فن کی اور بھی کتب موجودہ کارخانہ سے قدر و افون کو آگاہی کا ذریعہ حاصل ہو۔

### کتب فقہ عربی

فتاویٰ عالمگیری۔ علمائے متفق ہو کر سال ضروریہ  
فقہیات اور معاملات کا ایک اعلیٰ درجہ کا ذخیرہ محمد  
دولت عالمگیری بن بموجب پورہ بادشاہ کے نیا یا جسکی چار  
جلد ہیں کاغذ سفید۔

۱۔ جلد اول۔ حسین سائل کتاب الطہارت سے  
تا کتاب الحج۔

۲۔ جلد دوم۔ کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف  
سلسلہ ہندسہ جلد اول و ثانی کی بجائی۔

۳۔ جلد سوم۔ کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب۔

۴۔ جلد چہارم۔ کتاب الشفعہ سے تا کتاب الفرائض  
ایضاً۔ ۵۔ کاغذ خاکی۔

۱۔ جلد پنجم۔ اولین۔

۲۔ جلد سوم۔

۳۔ جلد چہارم۔

یعنی شرح کنز الدقائق۔ محشی کتاب البیوع سے  
کتاب الغصب تک مصنف عبد اللہ بن احمد النبی۔

شرح وقایہ۔ مصنف محمود بن صدر الشیراز بن عبید اللہ  
بن جمال الدین الحمیری محشی مع رسالہ انکہ ہندیہ از مولوی

عادم احمد نقہ فقیہ کی درسی کتاب ہر جلد میں اولین  
مبادیات میں چھپی۔

شرح وقایہ مع چلبی۔ حاشیہ شرح وقایہ کا نہایت  
مستند ہر کمال درجہ کا محشی ہو کر چھپا ہے ہر جلد میں  
کتاب الطہارت و کتاب النکاح و کتاب البیوع و کتاب  
الشفعہ اور جو حاشی کرنت سے تھے اور کاغذ حاشیہ کا  
مقتضی نہ تھا لہذا الگ سے چھپا کر اپنی جگہ پر لگا دیے ہیں۔

فتح القدیر۔ مع کلامہ حاشیہ الافکار اور ہادی عربی پیشانی  
ہر صفحہ پر بالاستیعاب ہر فتح القدیر حاشیہ کیا

ہادیہ کا ہر کمال سند ہی تصنیف شیخ الاسلام کمال الدین بن بہام  
اور کلمہ تصنیف علامہ زین الدین افندی نہایت صحت سے

ترتیباً چھپا ملا بین نے خواہش سے موصول کیا اور لیتے  
ہیں نہ سبب خفیدہ کی بڑے پایہ کی کتاب ہے ہر جلد میں۔

۱۔ جلد اول۔ کتاب الطہارت سے تا کتاب الحج۔

۲۔ جلد دوم۔ کتاب النکاح سے تا کتاب الوقف۔

۳۔ جلد سوم۔ کتاب البیوع سے تا کتاب الغصب۔

۴۔ جلد چہارم۔ نتائج الافکار فتح القدیر کی کتاب الشفعہ

سے تا سائل شتی۔

ذخیرۃ العقول۔ حاشیہ شرح وقایہ کا مصنف علامہ  
انجی یوسف بن جنید چھاپہ کلمتہ سے نقل ہو کر

کاغذ سفید پر چھپا۔

ملاشہ۔ حاشیہ شرح وقایہ مصنف ملا اخوند شہ  
کتاب البیوع سے تا کتاب الوصایا ہے۔

وہو ہی نم الکیل نم المولے نم اکھیل جن جلالہ

احمد کاسن اعظمی لانا المفع لایع ہذا الملق المتین فی الفقہ العفی المستر



بصیح العالم مولانا المولوی محمد احسان اللہ صاحب الکنوی الفزنگی محلہ

فی المطبع الی مہتری الی منشوری لکھنؤ وکھج وکھال

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR6165



الحق في غسلها ثلاثا وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسؤال  
 والمضمضة والاستنشاق وجميع الأذنين بماء الرأس وتخليل البنية  
 والأصابع وتكرار الغسل إلى الثلث ويستحب للشخص أن ينو في  
 الطهارة ويستوعب الرأس باسم ويحب الوضوء فيبتدأ بها  
 بذكر الله تعالى يذكره وبالمياه من التوالى والمغاني الناقضة للوضوء  
 كل ما يخرج من السيلين مثل البول والمني والودي والمذي والخصيات  
 ودم الاستحياء والريح والذود والقائط وماله يخرج من السيلين  
 كالدم والقروح إذا خرجا من البدن فيقال في موضع يلقاه  
 حكم التطهر والنجس إذا كان مذكرا لهم والنوم إذا كان مذكرا  
 متأكدا أو مستندا إلى شيء كوازيه عنه لسطو الغلبة على العقل  
 بالاشتغال واليخوت والغمومة في كل صلوة ذات الركوع والسجدة في  
 وضوء الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل يداي الإنسان وسنن  
 الغسل أن يبدأ باليمين يغسل يديه وفرجه ويغسل الجاهستان كانت على  
 بدن له ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة أو يغسل رجليه ثم يفيض الماء  
 على رأسه وسائر بدنه ثلاثا ثم يتوضأ عن ذلك المكان فيغسل رجليه  
 وليس على المرأة أن تفيض ضفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول  
 شعورها والمعاني المرجوبة للغسل انزال المني على وجهه والقوى الشهوة  
 من البول والمرأة في حال النوم واليقظة والتقاء الختانين إذا غابت  
 المكشوفة من غير انزال والحيض والتفاس ومن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الغسل يوم الجمعة والعيدين ويوم عرفة وعند الأجرام  
 وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء والطهارة من الأجل  
 لا يغسل بها ثلاثا وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسؤال

والغسل بالماء ثلاثا وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسؤال  
 والمضمضة والاستنشاق وجميع الأذنين بماء الرأس وتخليل البنية  
 والأصابع وتكرار الغسل إلى الثلث ويستحب للشخص أن ينو في  
 الطهارة ويستوعب الرأس باسم ويحب الوضوء فيبتدأ بها  
 بذكر الله تعالى يذكره وبالمياه من التوالى والمغاني الناقضة للوضوء  
 كل ما يخرج من السيلين مثل البول والمني والودي والمذي والخصيات  
 ودم الاستحياء والريح والذود والقائط وماله يخرج من السيلين  
 كالدم والقروح إذا خرجا من البدن فيقال في موضع يلقاه  
 حكم التطهر والنجس إذا كان مذكرا لهم والنوم إذا كان مذكرا  
 متأكدا أو مستندا إلى شيء كوازيه عنه لسطو الغلبة على العقل  
 بالاشتغال واليخوت والغمومة في كل صلوة ذات الركوع والسجدة في  
 وضوء الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل يداي الإنسان وسنن  
 الغسل أن يبدأ باليمين يغسل يديه وفرجه ويغسل الجاهستان كانت على  
 بدن له ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة أو يغسل رجليه ثم يفيض الماء  
 على رأسه وسائر بدنه ثلاثا ثم يتوضأ عن ذلك المكان فيغسل رجليه  
 وليس على المرأة أن تفيض ضفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول  
 شعورها والمعاني المرجوبة للغسل انزال المني على وجهه والقوى الشهوة  
 من البول والمرأة في حال النوم واليقظة والتقاء الختانين إذا غابت  
 المكشوفة من غير انزال والحيض والتفاس ومن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الغسل يوم الجمعة والعيدين ويوم عرفة وعند الأجرام  
 وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء والطهارة من الأجل  
 لا يغسل بها ثلاثا وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسؤال

يدل حتى يغسلها ثلاثا وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسؤال  
 والمضمضة والاستنشاق وجميع الأذنين بماء الرأس وتخليل البنية  
 والأصابع وتكرار الغسل إلى الثلث ويستحب للشخص أن ينو في  
 الطهارة ويستوعب الرأس باسم ويحب الوضوء فيبتدأ بها  
 بذكر الله تعالى يذكره وبالمياه من التوالى والمغاني الناقضة للوضوء  
 كل ما يخرج من السيلين مثل البول والمني والودي والمذي والخصيات  
 ودم الاستحياء والريح والذود والقائط وماله يخرج من السيلين  
 كالدم والقروح إذا خرجا من البدن فيقال في موضع يلقاه  
 حكم التطهر والنجس إذا كان مذكرا لهم والنوم إذا كان مذكرا  
 متأكدا أو مستندا إلى شيء كوازيه عنه لسطو الغلبة على العقل  
 بالاشتغال واليخوت والغمومة في كل صلوة ذات الركوع والسجدة في  
 وضوء الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل يداي الإنسان وسنن  
 الغسل أن يبدأ باليمين يغسل يديه وفرجه ويغسل الجاهستان كانت على  
 بدن له ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة أو يغسل رجليه ثم يفيض الماء  
 على رأسه وسائر بدنه ثلاثا ثم يتوضأ عن ذلك المكان فيغسل رجليه  
 وليس على المرأة أن تفيض ضفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول  
 شعورها والمعاني المرجوبة للغسل انزال المني على وجهه والقوى الشهوة  
 من البول والمرأة في حال النوم واليقظة والتقاء الختانين إذا غابت  
 المكشوفة من غير انزال والحيض والتفاس ومن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الغسل يوم الجمعة والعيدين ويوم عرفة وعند الأجرام  
 وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء والطهارة من الأجل  
 لا يغسل بها ثلاثا وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسؤال

الحق في غسلها ثلاثا وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسؤال  
 والمضمضة والاستنشاق وجميع الأذنين بماء الرأس وتخليل البنية  
 والأصابع وتكرار الغسل إلى الثلث ويستحب للشخص أن ينو في  
 الطهارة ويستوعب الرأس باسم ويحب الوضوء فيبتدأ بها  
 بذكر الله تعالى يذكره وبالمياه من التوالى والمغاني الناقضة للوضوء  
 كل ما يخرج من السيلين مثل البول والمني والودي والمذي والخصيات  
 ودم الاستحياء والريح والذود والقائط وماله يخرج من السيلين  
 كالدم والقروح إذا خرجا من البدن فيقال في موضع يلقاه  
 حكم التطهر والنجس إذا كان مذكرا لهم والنوم إذا كان مذكرا  
 متأكدا أو مستندا إلى شيء كوازيه عنه لسطو الغلبة على العقل  
 بالاشتغال واليخوت والغمومة في كل صلوة ذات الركوع والسجدة في  
 وضوء الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل يداي الإنسان وسنن  
 الغسل أن يبدأ باليمين يغسل يديه وفرجه ويغسل الجاهستان كانت على  
 بدن له ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة أو يغسل رجليه ثم يفيض الماء  
 على رأسه وسائر بدنه ثلاثا ثم يتوضأ عن ذلك المكان فيغسل رجليه  
 وليس على المرأة أن تفيض ضفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول  
 شعورها والمعاني المرجوبة للغسل انزال المني على وجهه والقوى الشهوة  
 من البول والمرأة في حال النوم واليقظة والتقاء الختانين إذا غابت  
 المكشوفة من غير انزال والحيض والتفاس ومن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الغسل يوم الجمعة والعيدين ويوم عرفة وعند الأجرام  
 وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء والطهارة من الأجل  
 لا يغسل بها ثلاثا وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والسؤال

قوله في الماء الساخن والبارد واليخون بما اعتصر  
 من الشجر والتمر كاللبن ولا ماء غلب عليه غيره فخرج من طبع الماء  
 كالأشربة والحل والمرق وماء الباقلي وماء الزردج ويجوز الطهارة  
 بماء خالطه شيء طاهر فغيره أصل أو صافه كماء البدن والماء الذي  
 يختلط به الأشتان والزعفران أو الصابون وكل ماء راكد إذا وقع  
 فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلا كان أو كثيرا لأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء من النجاسة وقال لا يسقون  
 أحدكم في الماء الدائم وإنه يغتسل فيه من النجاسة فاما الماء الجاهل  
 إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به إذا لم يدر لها أثر لأنها لا تستقر  
 مع جريان الماء والعذر العظيم الذي لا يترك أحد طهره بتحريك  
 طرفه الآخر إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء من الجانب الآخر لأن  
 النجاسة لا تنقل اليه وموت ما ليس له دم مسائل في الماء لا يغسل الماء  
 كالنبيق والذباب والنزايير والعقارب وموت ما يعيش في الماء  
 لا يقصد الماء كالماء والفضلح والسرطان ونحوها والماء المستعمل  
 لا يجوز استعماله ثانيا في طهارة الأحداث والمستعمل كل ماء ازيل به حدث  
 أو استعمل في البدن على وجه القرية وكل هاب إذا دغ فقل طهر جازت  
 المصلاة فيه والوضوء منه لأجل الاحتراز ولا دمي وشعر الميتة وعظمها  
 طاهران إذا لم يكن عليهما دسمه وإذا وقعت النجاسة في البئر نزحت  
 وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها فان مات فيها فأثره عصق في  
 أو صعد أو سجد أو نية أو سام أبرص نزع منها ما بين عشرين  
 دلو إلى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها وأن ماتت فيها

قوله في الماء الساخن والبارد واليخون بما اعتصر  
 من الشجر والتمر كاللبن ولا ماء غلب عليه غيره فخرج من طبع الماء  
 كالأشربة والحل والمرق وماء الباقلي وماء الزردج ويجوز الطهارة  
 بماء خالطه شيء طاهر فغيره أصل أو صافه كماء البدن والماء الذي  
 يختلط به الأشتان والزعفران أو الصابون وكل ماء راكد إذا وقع  
 فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلا كان أو كثيرا لأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء من النجاسة وقال لا يسقون  
 أحدكم في الماء الدائم وإنه يغتسل فيه من النجاسة فاما الماء الجاهل  
 إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به إذا لم يدر لها أثر لأنها لا تستقر  
 مع جريان الماء والعذر العظيم الذي لا يترك أحد طهره بتحريك  
 طرفه الآخر إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء من الجانب الآخر لأن  
 النجاسة لا تنقل اليه وموت ما ليس له دم مسائل في الماء لا يغسل الماء  
 كالنبيق والذباب والنزايير والعقارب وموت ما يعيش في الماء  
 لا يقصد الماء كالماء والفضلح والسرطان ونحوها والماء المستعمل  
 لا يجوز استعماله ثانيا في طهارة الأحداث والمستعمل كل ماء ازيل به حدث  
 أو استعمل في البدن على وجه القرية وكل هاب إذا دغ فقل طهر جازت  
 المصلاة فيه والوضوء منه لأجل الاحتراز ولا دمي وشعر الميتة وعظمها  
 طاهران إذا لم يكن عليهما دسمه وإذا وقعت النجاسة في البئر نزحت  
 وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها فان مات فيها فأثره عصق في  
 أو صعد أو سجد أو نية أو سام أبرص نزع منها ما بين عشرين  
 دلو إلى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها وأن ماتت فيها

قوله في الماء الساخن والبارد واليخون بما اعتصر  
 من الشجر والتمر كاللبن ولا ماء غلب عليه غيره فخرج من طبع الماء  
 كالأشربة والحل والمرق وماء الباقلي وماء الزردج ويجوز الطهارة  
 بماء خالطه شيء طاهر فغيره أصل أو صافه كماء البدن والماء الذي  
 يختلط به الأشتان والزعفران أو الصابون وكل ماء راكد إذا وقع  
 فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلا كان أو كثيرا لأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء من النجاسة وقال لا يسقون  
 أحدكم في الماء الدائم وإنه يغتسل فيه من النجاسة فاما الماء الجاهل  
 إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به إذا لم يدر لها أثر لأنها لا تستقر  
 مع جريان الماء والعذر العظيم الذي لا يترك أحد طهره بتحريك  
 طرفه الآخر إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء من الجانب الآخر لأن  
 النجاسة لا تنقل اليه وموت ما ليس له دم مسائل في الماء لا يغسل الماء  
 كالنبيق والذباب والنزايير والعقارب وموت ما يعيش في الماء  
 لا يقصد الماء كالماء والفضلح والسرطان ونحوها والماء المستعمل  
 لا يجوز استعماله ثانيا في طهارة الأحداث والمستعمل كل ماء ازيل به حدث  
 أو استعمل في البدن على وجه القرية وكل هاب إذا دغ فقل طهر جازت  
 المصلاة فيه والوضوء منه لأجل الاحتراز ولا دمي وشعر الميتة وعظمها  
 طاهران إذا لم يكن عليهما دسمه وإذا وقعت النجاسة في البئر نزحت  
 وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها فان مات فيها فأثره عصق في  
 أو صعد أو سجد أو نية أو سام أبرص نزع منها ما بين عشرين  
 دلو إلى ثلثين بحسب كبر الدلو وصغرها وأن ماتت فيها





الخفين جائز بالنسبة من كل حدث موجب للوضوء اذ ليس بها عمل  
 طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقيما مسح يومه وليلة وان كان  
 مسافرا مسح ثلثة ايام ولياليها وان بدا له ما عقيب الحدث والتمسح  
 على الخفين على ظاهرهما خطا بلا صابغ يسد من قبل اصاب الرجل في  
 الساق وفرض ذلك مضمنا لثلاث اصابع من اصابع اليد ولا يجوز المسح على  
 نصف يده من غير كثرة يتبين منه وقيل ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان  
 اقل من ذلك جاز لا يجوز المسح على الخفين بل من وجب عليه الغسل  
 وبقيت من المسح ما ينقض الوضوء وينقض ايضا نزع الخف ومضمنا لليلة  
 فاذا اتمت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلاته وليس عليه اعادة  
 بنية الوضوء ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فساد قبل تمام يوم وليلة  
 مسح ثلثة ايام ولياليها ومن ابتدأ المسح وهو مسافر فاقام فاكمل  
 مسحه يومه وليلة او اكثر ثم نزع الخفين والكان مسح اقل من يوم  
 وليلة اتمه مسحه يوم وليلة ومن لبس الجورقين على الخفين مسحه  
 عليهما اذ اتم مسحه على الخفين ولا يجوز المسح على الجوربين عند  
 اوج حيفه <sup>لا</sup> لان يكون مجلدين او متعللين وعندهما يجوز المسح  
 على الجوربين اذا كانا محتئين لا يشقان الماء ولا يجوز المسح على العمامة  
 والاقنعة والقفا من بين والبرقع ويجوز المسح على الجوارب وان شدها  
 على غير وضوء فان سقطت تجبيرة عن غير برة لم يبطل المسح وان سقطت  
 عن برة يبطل المسح **باب الحيض** اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها  
 وما نقص من ذلك فليس بحيض بل هو استحاضة واكثر مدة الحيض  
 عشرة ايام ولياليها وما زاد عليها فهو استحاضة وما تراها المرأة في ايام

قد ورد في  
 الخفين جائز بالنسبة من كل حدث موجب للوضوء اذ ليس بها عمل طهارة كاملة  
 ثم احدث فان كان مقيما مسح يومه وليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام ولياليها  
 وان بدا له ما عقيب الحدث والتمسح على الخفين على ظاهرهما خطا بلا صابغ يسد من قبل  
 اصاب الرجل في الساق وفرض ذلك مضمنا لثلاث اصابع من اصابع اليد ولا يجوز المسح على  
 نصف يده من غير كثرة يتبين منه وقيل ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك  
 جاز لا يجوز المسح على الخفين بل من وجب عليه الغسل وبقيت من المسح ما ينقض الوضوء  
 وينقض ايضا نزع الخف ومضمنا لليلة فاذا اتمت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلاته  
 وليس عليه اعادة بنية الوضوء ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فساد قبل تمام يوم وليلة  
 مسح ثلثة ايام ولياليها ومن ابتدأ المسح وهو مسافر فاقام فاكمل مسحه يومه وليلة  
 او اكثر ثم نزع الخفين والكان مسح اقل من يوم وليلة اتمه مسحه يوم وليلة  
 ومن لبس الجورقين على الخفين مسحه عليهما اذ اتم مسحه على الخفين ولا يجوز  
 المسح على الجوربين عند اوج حيفه لان يكون مجلدين او متعللين وعندهما يجوز  
 المسح على الجوربين اذا كانا محتئين لا يشقان الماء ولا يجوز المسح على العمامة  
 والاقنعة والقفا من بين والبرقع ويجوز المسح على الجوارب وان شدها على غير وضوء  
 فان سقطت تجبيرة عن غير برة لم يبطل المسح وان سقطت عن برة يبطل المسح  
**باب الحيض** اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فليس بحيض بل هو  
 استحاضة واكثر مدة الحيض عشرة ايام ولياليها وما زاد عليها فهو استحاضة  
 وما تراها المرأة في ايام

والمسح على الخفين جائز بالنسبة من كل حدث موجب للوضوء اذ ليس بها عمل طهارة كاملة  
 ثم احدث فان كان مقيما مسح يومه وليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام ولياليها  
 وان بدا له ما عقيب الحدث والتمسح على الخفين على ظاهرهما خطا بلا صابغ يسد من قبل  
 اصاب الرجل في الساق وفرض ذلك مضمنا لثلاث اصابع من اصابع اليد ولا يجوز المسح على  
 نصف يده من غير كثرة يتبين منه وقيل ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك  
 جاز لا يجوز المسح على الخفين بل من وجب عليه الغسل وبقيت من المسح ما ينقض الوضوء  
 وينقض ايضا نزع الخف ومضمنا لليلة فاذا اتمت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلاته  
 وليس عليه اعادة بنية الوضوء ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فساد قبل تمام يوم وليلة  
 مسح ثلثة ايام ولياليها ومن ابتدأ المسح وهو مسافر فاقام فاكمل مسحه يومه وليلة  
 او اكثر ثم نزع الخفين والكان مسح اقل من يوم وليلة اتمه مسحه يوم وليلة  
 ومن لبس الجورقين على الخفين مسحه عليهما اذ اتم مسحه على الخفين ولا يجوز  
 المسح على الجوربين عند اوج حيفه لان يكون مجلدين او متعللين وعندهما يجوز  
 المسح على الجوربين اذا كانا محتئين لا يشقان الماء ولا يجوز المسح على العمامة  
 والاقنعة والقفا من بين والبرقع ويجوز المسح على الجوارب وان شدها على غير وضوء  
 فان سقطت تجبيرة عن غير برة لم يبطل المسح وان سقطت عن برة يبطل المسح  
**باب الحيض** اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فليس بحيض بل هو  
 استحاضة واكثر مدة الحيض عشرة ايام ولياليها وما زاد عليها فهو استحاضة  
 وما تراها المرأة في ايام



قوله في قوله تعالى فان تجاوزت ادم على الاربعين وقد كانت  
 هذه المدة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس دنت الى ايام دتها  
 فان لم تكن لها عادة فابتدأ نفاسها الاربعةين يوما من ولدت ولدين  
 في بطن واحد فنفاها ما خرج من الدم عقيب الولد الاول عند  
 الحنفية واليوسفية وقال محمد وزفر من ولد الثاني وتيقضي  
 العدة من الولد الاخر باب الانجاسة تطهير النجاسة  
 واجب من بدن المصل وثوبه والمكان الذي يصل عليه وجب  
 تطهير النجاسة بالماء وكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالخجل و  
 ماء الوتره ونحوهما اذا اعتصر بالعصر وان اصاب الحف نجاسة  
 ولها جرم فحقت فذلك بالارض نجاسة وقال محمد لا يطهر الا بالفضل  
 والمني نجاسة غسله رطبة فاذا اجف على الثوب اجزاه فيه  
 الفرق والنجاسة اذا اصاب المرأة والسيف الكف مسهما واذا اصاب  
 الارض نجاسة فحقت بالشمس ذهب اثرها جازت الصلاة على مكانها  
 ولا يجزئ التيمم منها ومن اصابه من النجاسة المغلظة كالدم والبول  
 والغائط والنجس ان اصابه مقدار الدرهم وما دونه جازت  
 الصلاة معه وان نزل لم يجز وان اصابته نجاسة مخففة كبول  
 ما يوكل الحمد جازت الصلاة معه ما لم تبلغ ربع الثوب في تطهير  
 النجاسة التي يجب غسلها على وجوهين مرثية وغير مرثية فما  
 كان لها عين مرثية فطهارتها زوال عينها الا ان يبق من اثرها  
 ما يشق ازالته فهو عفو وما ليس بمرثية فطهارتها ان يغسل حتى  
 يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر والاستنجاء ستة مخبري فيه

قوله في قوله تعالى فان تجاوزت ادم على الاربعين وقد كانت  
 هذه المدة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس دنت الى ايام دتها  
 فان لم تكن لها عادة فابتدأ نفاسها الاربعةين يوما من ولدت ولدين  
 في بطن واحد فنفاها ما خرج من الدم عقيب الولد الاول عند  
 الحنفية واليوسفية وقال محمد وزفر من ولد الثاني وتيقضي  
 العدة من الولد الاخر باب الانجاسة تطهير النجاسة  
 واجب من بدن المصل وثوبه والمكان الذي يصل عليه وجب  
 تطهير النجاسة بالماء وكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالخجل و  
 ماء الوتره ونحوهما اذا اعتصر بالعصر وان اصاب الحف نجاسة  
 ولها جرم فحقت فذلك بالارض نجاسة وقال محمد لا يطهر الا بالفضل  
 والمني نجاسة غسله رطبة فاذا اجف على الثوب اجزاه فيه  
 الفرق والنجاسة اذا اصاب المرأة والسيف الكف مسهما واذا اصاب  
 الارض نجاسة فحقت بالشمس ذهب اثرها جازت الصلاة على مكانها  
 ولا يجزئ التيمم منها ومن اصابه من النجاسة المغلظة كالدم والبول  
 والغائط والنجس ان اصابه مقدار الدرهم وما دونه جازت  
 الصلاة معه وان نزل لم يجز وان اصابته نجاسة مخففة كبول  
 ما يوكل الحمد جازت الصلاة معه ما لم تبلغ ربع الثوب في تطهير  
 النجاسة التي يجب غسلها على وجوهين مرثية وغير مرثية فما  
 كان لها عين مرثية فطهارتها زوال عينها الا ان يبق من اثرها  
 ما يشق ازالته فهو عفو وما ليس بمرثية فطهارتها ان يغسل حتى  
 يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر والاستنجاء ستة مخبري فيه

قوله في قوله تعالى فان تجاوزت ادم على الاربعين وقد كانت  
 هذه المدة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس دنت الى ايام دتها  
 فان لم تكن لها عادة فابتدأ نفاسها الاربعةين يوما من ولدت ولدين  
 في بطن واحد فنفاها ما خرج من الدم عقيب الولد الاول عند  
 الحنفية واليوسفية وقال محمد وزفر من ولد الثاني وتيقضي  
 العدة من الولد الاخر باب الانجاسة تطهير النجاسة  
 واجب من بدن المصل وثوبه والمكان الذي يصل عليه وجب  
 تطهير النجاسة بالماء وكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالخجل و  
 ماء الوتره ونحوهما اذا اعتصر بالعصر وان اصاب الحف نجاسة  
 ولها جرم فحقت فذلك بالارض نجاسة وقال محمد لا يطهر الا بالفضل  
 والمني نجاسة غسله رطبة فاذا اجف على الثوب اجزاه فيه  
 الفرق والنجاسة اذا اصاب المرأة والسيف الكف مسهما واذا اصاب  
 الارض نجاسة فحقت بالشمس ذهب اثرها جازت الصلاة على مكانها  
 ولا يجزئ التيمم منها ومن اصابه من النجاسة المغلظة كالدم والبول  
 والغائط والنجس ان اصابه مقدار الدرهم وما دونه جازت  
 الصلاة معه وان نزل لم يجز وان اصابته نجاسة مخففة كبول  
 ما يوكل الحمد جازت الصلاة معه ما لم تبلغ ربع الثوب في تطهير  
 النجاسة التي يجب غسلها على وجوهين مرثية وغير مرثية فما  
 كان لها عين مرثية فطهارتها زوال عينها الا ان يبق من اثرها  
 ما يشق ازالته فهو عفو وما ليس بمرثية فطهارتها ان يغسل حتى  
 يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر والاستنجاء ستة مخبري فيه



ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خيرة من الصلوات مرتين  
والا فامة مثل الاذان الا ان يزيد غيرها بعد حتى على الفلاح قد قضا  
الصلوة مرتين ويتروا في الاذان ويجدر في الاقامة ويستقبل لها  
القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح حمل وجهره يمينا وشمالا مع  
ثبات قدميه ويؤذن للفائضة ويقوم فان فاتت صلوات  
اذن الاول واقام كان محذرا في الباقية ان شاء اذن واقام وان  
شاء اقتصر على الاقامة وينبغي ان يؤذن ويقوم على طهارة فان اذن  
على غير وضوء جاز ويكره ان يقم على غير وضوء او يؤذن وهو جنب  
ولا يؤذن للصلوة قبل دخول وقتها الا في الفجر عند اي يوسف  
**باب شروط الصلوة التي تتقدم بها يجب على المصل**  
ان يقدم الطهارة من الاحياء والاحياء على ما قد مناه ويستتر  
عورة العورة من الرجل ما تحت السرة الى الركبة والركبة عورة  
عندنا والسرة ليست بعورة وبدن المرأة كلها عورة الا  
وجهها وكفيها وقد فيها وما كان عورة من الرجل فهو عورة من المرأة  
وظهرها وبطنها عورة ايضا وما سوا ذلك من بدنهما فليس  
بعورة ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يزد ومن  
لم يجد ثوبا صلى عريانا قاعدا يؤمى بالكوع والسجود فان صلى  
قائما اجزاء الاول افضل وثوى الصلوة التي يدخل فيها  
بنية لا يفصل بينها وبين التيمم بعمل كنيان الصلوة كالركل  
والشرب ونحوها ويستقبل القبلة الا ان يكون ثاقفا فيصلى الى  
اي جهة قد رواه ان اشبهت عليه القبلة وليس بحضرة

ج ١٢  
 ج ١٣  
 ج ١٤  
 ج ١٥  
 ج ١٦  
 ج ١٧  
 ج ١٨  
 ج ١٩  
 ج ٢٠  
 ج ٢١  
 ج ٢٢  
 ج ٢٣  
 ج ٢٤  
 ج ٢٥  
 ج ٢٦  
 ج ٢٧  
 ج ٢٨  
 ج ٢٩  
 ج ٣٠  
 ج ٣١  
 ج ٣٢  
 ج ٣٣  
 ج ٣٤  
 ج ٣٥  
 ج ٣٦  
 ج ٣٧  
 ج ٣٨  
 ج ٣٩  
 ج ٤٠  
 ج ٤١  
 ج ٤٢  
 ج ٤٣  
 ج ٤٤  
 ج ٤٥  
 ج ٤٦  
 ج ٤٧  
 ج ٤٨  
 ج ٤٩  
 ج ٥٠  
 ج ٥١  
 ج ٥٢  
 ج ٥٣  
 ج ٥٤  
 ج ٥٥  
 ج ٥٦  
 ج ٥٧  
 ج ٥٨  
 ج ٥٩  
 ج ٦٠  
 ج ٦١  
 ج ٦٢  
 ج ٦٣  
 ج ٦٤  
 ج ٦٥  
 ج ٦٦  
 ج ٦٧  
 ج ٦٨  
 ج ٦٩  
 ج ٧٠  
 ج ٧١  
 ج ٧٢  
 ج ٧٣  
 ج ٧٤  
 ج ٧٥  
 ج ٧٦  
 ج ٧٧  
 ج ٧٨  
 ج ٧٩  
 ج ٨٠  
 ج ٨١  
 ج ٨٢  
 ج ٨٣  
 ج ٨٤  
 ج ٨٥  
 ج ٨٦  
 ج ٨٧  
 ج ٨٨  
 ج ٨٩  
 ج ٩٠  
 ج ٩١  
 ج ٩٢  
 ج ٩٣  
 ج ٩٤  
 ج ٩٥  
 ج ٩٦  
 ج ٩٧  
 ج ٩٨  
 ج ٩٩  
 ج ١٠٠

فَدَوِي

والتفاني في حق الله تعالى  
والوفاء بعهده ووعده  
والصبر على ما يلقى  
والجود في حق الله تعالى  
والوفاء بعهده ووعده  
والصبر على ما يلقى  
والجود في حق الله تعالى

من شأله عنها اجتهد وصلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا  
اعادة عليه وان علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة و  
بنى عليها **باب صفة الصلوة** في الركن الصلوة ستة الخيرية  
والقيام والقراءة والركوع والسجود والتسبيح والاخيرة مقدار التثنية  
والخروج من الصلوة بوضع المصلي فرض عند ابن حنيفة رحمه وقاله  
ليس فرض وما زاد على ذلك فهو سنة فاذا دخل المصلي في الصلوة  
كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجاذى باثني عشر شجعة اذنية  
والمرأة ترفيد بها حذاء منكميها اجملها فان قال بذكرها من  
التكبير الله اجل والله اعظم والرحمن اكبر اجزاه عند  
ابن حنيفة رحمه وقال ابو يوسف سفت رحمه لا يجوز الا ان يقول  
الله اكبر والله اكبر والله الكبير وقال الشافعي رحمه لا يجوز الا  
ان يقول الله اكبر ويعقد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السرة  
عندنا وعند الشافعي رحمه عند الصدر والمرأة تضع يديها على صدرها  
اجماعا ثم يقول سبحانك اللهم وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا  
اله غيرك ثم يستعذ بالله من الشيطان الرجيم ويقول بسم الله الرحمن  
الرحيم ويسيرهما ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة منها او ثلث آيات  
قصارا وايه طويلا مثل آية الكرسي وايه الملائكة فاذا  
قال الامام ولا الضالين قال امين ويقول المئتين امين ايضا  
ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتد بيده على ركبتيه ويقرأ بين  
اصابعه ويبسط ظهره ولا يرفع راسه ولا ينكس ويقول في  
الركوع سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك اذ فاه مشدودا

۱۱ التوب والامان  
 ۱۲ سسر العورة او استقبل  
 ۱۳ القبلة وان شئت  
 ۱۴ التمس الا وسعة  
 ۱۵ لا تأكلوا مما اتيكم من الاكل  
 ۱۶ والقرارة والامان  
 ۱۷ التمس الا وسعة  
 ۱۸ عذرا ليدخل قوله  
 ۱۹ التمس الا وسعة  
 ۲۰ التمس الا وسعة  
 ۲۱ التمس الا وسعة  
 ۲۲ التمس الا وسعة  
 ۲۳ التمس الا وسعة  
 ۲۴ التمس الا وسعة  
 ۲۵ التمس الا وسعة  
 ۲۶ التمس الا وسعة  
 ۲۷ التمس الا وسعة  
 ۲۸ التمس الا وسعة  
 ۲۹ التمس الا وسعة  
 ۳۰ التمس الا وسعة

في قوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة  
 على الارض ووضع وجهه بين كفيه وسجد على اذنه  
 وانما السجدة الاولى هي السجدة الثانية في الركعة الثانية  
 والارض هي الارض المنيعة عن الماء والطين  
 والوجه بين كفيه يعني بين يديه  
 والسجدة على اذنه يعني على اذنه اليمنى

وبه الى سماع الله لمن حمد وبقوله المقيم رتبنا للكل رتبة قالوا  
 الامام والمؤمن جميعا فاذا استوى قائما كبر وسجد ويعتد بسجدة  
 على الارض ووضع وجهه بين كفيه وسجد على اذنه وكبر مرة  
 فان اقتصر على السجدة الثانية رخصه ابن حنيفة رخصه وقالوا لا يجوز الاقتصار  
 على السجدة الاولى من عذر وان امكن على السجدة الثانية في الركعة الاولى  
 على كبر الخامسة او فاضل ثوبه جاز ولكن يكبر ويبتدئ بسجدة  
 جديدة ونحوها في طهارة عن قذرة يرد بها صابغ رجلا ثوبا  
 ويقول في سجدة لا سبحان الله الا على ثلاثا وذلك ان الله تعالى  
 يرفع راسه ويكبر ويجلس فاذا اطمان قاعدا كبر وسجد فاذا  
 اصاب السجدة الثانية استوى قائما على راسه وسجد ولا يقعد  
 ولا يفتتح به سجد الا على الارض عند ثوابه عند الشافعي رحمه الله  
 سجد في سجدة واحدة في تمام ويدخل في الركعة الثانية مثل ما كان في  
 الركعة الاولى ان كان في سجدة واحدة وسجد ولا يرفع يديه الا في الركعة الاولى  
 عند فاذا ارفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية اقتصر  
 رجلا اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصبها ورجلا اليمنى  
 ووضع يديه على فخذيها ويثبت اصابعه ويتشبه بالثوب  
 ان ياتي في التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليك  
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده  
 ورسوله ولا اله الا الله هذا في القعدة في الركعة الاولى في الركعة الثانية  
 في القعدة في الركعة الثانية في الركعة الثالثة في الركعة الرابعة

في قوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة  
 على الارض ووضع وجهه بين كفيه وسجد على اذنه  
 وانما السجدة الاولى هي السجدة الثانية في الركعة الثانية  
 والارض هي الارض المنيعة عن الماء والطين  
 والوجه بين كفيه يعني بين يديه  
 والسجدة على اذنه يعني على اذنه اليمنى

في قوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة  
 على الارض ووضع وجهه بين كفيه وسجد على اذنه  
 وانما السجدة الاولى هي السجدة الثانية في الركعة الثانية  
 والارض هي الارض المنيعة عن الماء والطين  
 والوجه بين كفيه يعني بين يديه  
 والسجدة على اذنه يعني على اذنه اليمنى











قوله في سجدة السجدة وان اضطجع على جنبه ووجهه الى القبلة واوى براسه  
 جازا فان لم يستطع الايماء براسه آخر الصلوة وله يومى بعينه  
 ولا يجابيه ولا يقبله فان قد على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود  
 لم يلزمه القيام وجاز له ان يصلي قاعدا يومى ايماء فان صلى الصحيح بعض  
 صلواته قائما ثم حدث به مرض اثم قاعدا يركع ويسجد ويومى عليه  
 ان لم يستطع الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود و  
 من صلى قاعدا لم يركع ويسجد ثم مضى على صلواته قائما  
 محذرا في حيفه وابى يوسف رحمه وقال محمد بن استأنف الصلوة فان  
 صلى بعض صلواته بلا ايماء ثم قد على الركوع والسجود استأنف الصلوة  
 ومن اغنى عليه خمس صلوات او مادونها قضاها اذا هم فان  
 فاتته بالايماء اكثر منها لم يقض باب سجدة التلاوة  
 سجدة التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة في اخر الامر آف و  
 في الرعد وفي النحل وبنى اسرائيل وفي المائدة في الحج عندنا  
 والفرقان والقل والمائدة والنحل وحسب السجدة والمخم واذ السماء  
 انشقت وقرأ والسجدة في هذه المواضع واجبة على السالك  
 والسامع سواء قصد السماع او لم يقصد فاذا اتى الامام آية السجدة  
 سجد ها وسجد لما موم معه واذا اتى الماموم لم يسجد الا ما مر  
 ولا الماموم وان سمعوا وهم في الصلوة آية سجدة من رحيل  
 ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة وسجدوها بعد  
 الصلوة فان سجدوها في الصلوة لم يجزهم ولو لم يفسد  
 الصلوة ومن تلا آية السجدة فلم يسجد ها حتى دخل

قوله في سجدة السجدة وان اضطجع على جنبه ووجهه الى القبلة واوى براسه  
 جازا فان لم يستطع الايماء براسه آخر الصلوة وله يومى بعينه  
 ولا يجابيه ولا يقبله فان قد على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود  
 لم يلزمه القيام وجاز له ان يصلي قاعدا يومى ايماء فان صلى الصحيح بعض  
 صلواته قائما ثم حدث به مرض اثم قاعدا يركع ويسجد ويومى عليه  
 ان لم يستطع الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود و  
 من صلى قاعدا لم يركع ويسجد ثم مضى على صلواته قائما  
 محذرا في حيفه وابى يوسف رحمه وقال محمد بن استأنف الصلوة فان  
 صلى بعض صلواته بلا ايماء ثم قد على الركوع والسجود استأنف الصلوة  
 ومن اغنى عليه خمس صلوات او مادونها قضاها اذا هم فان  
 فاتته بالايماء اكثر منها لم يقض باب سجدة التلاوة  
 سجدة التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة في اخر الامر آف و  
 في الرعد وفي النحل وبنى اسرائيل وفي المائدة في الحج عندنا  
 والفرقان والقل والمائدة والنحل وحسب السجدة والمخم واذ السماء  
 انشقت وقرأ والسجدة في هذه المواضع واجبة على السالك  
 والسامع سواء قصد السماع او لم يقصد فاذا اتى الامام آية السجدة  
 سجد ها وسجد لما موم معه واذا اتى الماموم لم يسجد الا ما مر  
 ولا الماموم وان سمعوا وهم في الصلوة آية سجدة من رحيل  
 ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة وسجدوها بعد  
 الصلوة فان سجدوها في الصلوة لم يجزهم ولو لم يفسد  
 الصلوة ومن تلا آية السجدة فلم يسجد ها حتى دخل

قوله في سجدة السجدة وان اضطجع على جنبه ووجهه الى القبلة واوى براسه  
 جازا فان لم يستطع الايماء براسه آخر الصلوة وله يومى بعينه  
 ولا يجابيه ولا يقبله فان قد على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود  
 لم يلزمه القيام وجاز له ان يصلي قاعدا يومى ايماء فان صلى الصحيح بعض  
 صلواته قائما ثم حدث به مرض اثم قاعدا يركع ويسجد ويومى عليه  
 ان لم يستطع الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود و  
 من صلى قاعدا لم يركع ويسجد ثم مضى على صلواته قائما  
 محذرا في حيفه وابى يوسف رحمه وقال محمد بن استأنف الصلوة فان  
 صلى بعض صلواته بلا ايماء ثم قد على الركوع والسجود استأنف الصلوة  
 ومن اغنى عليه خمس صلوات او مادونها قضاها اذا هم فان  
 فاتته بالايماء اكثر منها لم يقض باب سجدة التلاوة  
 سجدة التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة في اخر الامر آف و  
 في الرعد وفي النحل وبنى اسرائيل وفي المائدة في الحج عندنا  
 والفرقان والقل والمائدة والنحل وحسب السجدة والمخم واذ السماء  
 انشقت وقرأ والسجدة في هذه المواضع واجبة على السالك  
 والسامع سواء قصد السماع او لم يقصد فاذا اتى الامام آية السجدة  
 سجد ها وسجد لما موم معه واذا اتى الماموم لم يسجد الا ما مر  
 ولا الماموم وان سمعوا وهم في الصلوة آية سجدة من رحيل  
 ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة وسجدوها بعد  
 الصلوة فان سجدوها في الصلوة لم يجزهم ولو لم يفسد  
 الصلوة ومن تلا آية السجدة فلم يسجد ها حتى دخل

في الصلاة في ثلثيها ثانياً وسجد لها الجزء من ثلاثين وان ثلثها  
 في غير الصلاة فيسجد لها ثم دخل في الصلاة فثلاثها يسجد لها ثم  
 ولم تجز السجدة الأولى ومن تكرر تلاوة سجدة واحدة في  
 مجلس واحد اجزته سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر ولم يرفع  
 يديه ثم سجد وكبر ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلامه  
**باب صلاة المسافر** السفر الذي يتغير به الاحكام وهو ان  
 يقصد الانسان موضعاً بينه وبين مقصد مسيورة في ثلثي يوم  
 ولما ليها سبيل لابل ومشى الاقدام ولا يتغير في ذلك بالتسليم الماء  
 وفرض المسافر عند نافي كل صلاة ريكعتان ولا يجوز له  
 الزيادة عليهما فان صلى اربعاً قل قعد في الثانية ثم سجد الركعتين  
 اجزته ركعتان عن فرضه وكانت الاخيرتان له نافلة وان لم يقعد  
 في الثانية قعد الركعتين وقام الى الثالثة وقعد بها بالركعتين  
 فرضه وتحققت صلواته فلا وكان عليه ان يضم اليها ركعة اخرى  
 ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فرغ من ركعتي المغرب ولا يزال  
 على حكم السفر حتى يتيقن للاقامة في بلد خمسة عشر يوماً فصاعداً  
 فيلزمه الاقام فان نفي الاقامة اقل من ذلك لم يتيقن وان  
 دخل بلداً ولم يتيقن يقيد فيه خمسة عشر يوماً وانما يقول  
 غدا اخرج او بعد غدا اخرج حتى يبقى على ذلك سبعتين صلى  
 ركعتين واذا دخل العسكر في ارض لم يرب فهو والاقامة بها  
 خمسة عشر يوماً ما لم يتيقن الصلاة واذا دخل المسافر في  
 صلاة المتيقن ببقاء الوقت اتم الصلاة وان دخل معه في

في الصلاة في ثلثيها ثانياً وسجد لها الجزء من ثلاثين وان ثلثها  
 في غير الصلاة فيسجد لها ثم دخل في الصلاة فثلاثها يسجد لها ثم  
 ولم تجز السجدة الأولى ومن تكرر تلاوة سجدة واحدة في  
 مجلس واحد اجزته سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر ولم يرفع  
 يديه ثم سجد وكبر ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلامه  
**باب صلاة المسافر** السفر الذي يتغير به الاحكام وهو ان  
 يقصد الانسان موضعاً بينه وبين مقصد مسيورة في ثلثي يوم  
 ولما ليها سبيل لابل ومشى الاقدام ولا يتغير في ذلك بالتسليم الماء  
 وفرض المسافر عند نافي كل صلاة ريكعتان ولا يجوز له  
 الزيادة عليهما فان صلى اربعاً قل قعد في الثانية ثم سجد الركعتين  
 اجزته ركعتان عن فرضه وكانت الاخيرتان له نافلة وان لم يقعد  
 في الثانية قعد الركعتين وقام الى الثالثة وقعد بها بالركعتين  
 فرضه وتحققت صلواته فلا وكان عليه ان يضم اليها ركعة اخرى  
 ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فرغ من ركعتي المغرب ولا يزال  
 على حكم السفر حتى يتيقن للاقامة في بلد خمسة عشر يوماً فصاعداً  
 فيلزمه الاقام فان نفي الاقامة اقل من ذلك لم يتيقن وان  
 دخل بلداً ولم يتيقن يقيد فيه خمسة عشر يوماً وانما يقول  
 غدا اخرج او بعد غدا اخرج حتى يبقى على ذلك سبعتين صلى  
 ركعتين واذا دخل العسكر في ارض لم يرب فهو والاقامة بها  
 خمسة عشر يوماً ما لم يتيقن الصلاة واذا دخل المسافر في  
 صلاة المتيقن ببقاء الوقت اتم الصلاة وان دخل معه في

باب صلاة المسافر

في الصلاة في ثلثيها ثانياً وسجد لها الجزء من ثلاثين وان ثلثها  
 في غير الصلاة فيسجد لها ثم دخل في الصلاة فثلاثها يسجد لها ثم  
 ولم تجز السجدة الأولى ومن تكرر تلاوة سجدة واحدة في  
 مجلس واحد اجزته سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر ولم يرفع  
 يديه ثم سجد وكبر ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلامه  
**باب صلاة المسافر** السفر الذي يتغير به الاحكام وهو ان  
 يقصد الانسان موضعاً بينه وبين مقصد مسيورة في ثلثي يوم  
 ولما ليها سبيل لابل ومشى الاقدام ولا يتغير في ذلك بالتسليم الماء  
 وفرض المسافر عند نافي كل صلاة ريكعتان ولا يجوز له  
 الزيادة عليهما فان صلى اربعاً قل قعد في الثانية ثم سجد الركعتين  
 اجزته ركعتان عن فرضه وكانت الاخيرتان له نافلة وان لم يقعد  
 في الثانية قعد الركعتين وقام الى الثالثة وقعد بها بالركعتين  
 فرضه وتحققت صلواته فلا وكان عليه ان يضم اليها ركعة اخرى  
 ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فرغ من ركعتي المغرب ولا يزال  
 على حكم السفر حتى يتيقن للاقامة في بلد خمسة عشر يوماً فصاعداً  
 فيلزمه الاقام فان نفي الاقامة اقل من ذلك لم يتيقن وان  
 دخل بلداً ولم يتيقن يقيد فيه خمسة عشر يوماً وانما يقول  
 غدا اخرج او بعد غدا اخرج حتى يبقى على ذلك سبعتين صلى  
 ركعتين واذا دخل العسكر في ارض لم يرب فهو والاقامة بها  
 خمسة عشر يوماً ما لم يتيقن الصلاة واذا دخل المسافر في  
 صلاة المتيقن ببقاء الوقت اتم الصلاة وان دخل معه في





قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي

الى الزوال فاذا انزلت الشمس خرج الوقت ويصلي الامام بالناس  
 ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح وثلاثا بعد هاتين  
 فاتحة الكتاب وسورة ثم معها ويكبر تكبيرة يركع بها ثم يقرأ في  
 الركعة الثانية بالقرأة فاذا فرغ من القرأة كبر ثلاث تكبيرات  
 ثم يكبر الرابعة يركع بها ويرفع يديه في تكبيرات العيد من ثم  
 يخطب الامام بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر  
 واحكامها ومن فاتته صلوة العيد من مع الامام لم  
 يقضها فان تم الهلال على الناس فشهد شاهداً عند الامام  
 برؤية الهلال بعد الزوال صلى صلوة العيد من الغد فان  
 عذر من منع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصليها بعد ويستحب في  
 يوم الاضحية ان يغسل ويطيب ويلبس احسن ثيابه ويقرأ  
 الاكل حتى يفرغ من الصلوة ثم يتوجه الى المصلي وهو يكبر في الطريق  
 ويصلي الاضحية بالناس ركعتين كصلوة الفطر ويخطب بعدها  
 خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية واحكامها وتكبيرات التشريق  
 فان حدث عذر يمنع من الصلوة في يوم الاضحية صلها  
 في الغد او بعد الغد ولا يصليها بعد ذلك وتكبيرات  
 التشريق او لها عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة واخرها  
 عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند الجحينة رح وقال الى  
 صلوة العصر من ايام التشريق وتكبيرات التشريق عقيب  
 الصلوات المفروضة على المقيمين في المصير بالجماعة المستحبة وحقة  
 التكبيرات الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اعظم

قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي

قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي  
 قل قوله انما كان الله ليخرج من بين يدي













تركه عند ابي حنيفة وفي الاثبات ومدها سوايتان وقاله لان زكاة  
 في محمل صلواته زكاة في البغال والحمير لان تكون للتجارة وليس  
 في المحلات والفصلاان والعاجيل صدقة عند ابي حنيفة وعلم  
 الا ان يكون معركبار وقال ابو يوسف مرجح فيها واحدة منها ومخرج  
 عليه من فلم يوجب من احد المصدق على منها ومخرج الفضل واخذ ومنها  
 واحدا الفضل ولو اخذ القيمة يجهل وليس في الحمايل والعامل و  
 العلوفة صدقة ولا يخذ المصدق خيارا للمال ولا مخرج العمد وياخذ الم  
 والمستفاد من جنس النصاب في اثناء الحول يضم اليه والسائمة  
 هي التي تكفي بالوحى في اكثر الحول فان علفها نصف الحول واكثر  
 فلا زكاة فيها والزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف مرجح والنصاب  
 دون العمد وعند محمد مرجح تجب في الكل وان هلك المال بعد وجوب  
 الزكاة سقطت وان قدم الزكاة على الحول وهي مال النصاب في باب  
 زكاة الفضة ليس في اقل من مائتي درهم صدقة فان كان  
 مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة  
 حتى قبله اربعين درهما وقاله تجب في الزيادة بقدرها واذا كان  
 الغالب على الورق الفضة فهي في حكم الفضة وان كان الغالب عليها  
 الفضة فهي في حكم العمد وتعتبر فيه ان يبذل قيمته نصيبا  
 باب زكاة الذهب ليس فيها دون عشرين مثقالا من  
 الذهب صدقة فاذا كان عشرين مثقالا وحال عليها الحول  
 ففيها نصف مثقال ففي كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس فيها دون اربعة  
 مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة وعند ما في الزيادة بقدرها وفي ثلث الذهب

قد روي عن ابي حنيفة في النصاب في الاثبات ومدها سوايتان وقاله لان زكاة  
 في محمل صلواته زكاة في البغال والحمير لان تكون للتجارة وليس  
 في المحلات والفصلاان والعاجيل صدقة عند ابي حنيفة وعلم  
 الا ان يكون معركبار وقال ابو يوسف مرجح فيها واحدة منها ومخرج  
 عليه من فلم يوجب من احد المصدق على منها ومخرج الفضل واخذ ومنها  
 واحدا الفضل ولو اخذ القيمة يجهل وليس في الحمايل والعامل و  
 العلوفة صدقة ولا يخذ المصدق خيارا للمال ولا مخرج العمد وياخذ الم  
 والمستفاد من جنس النصاب في اثناء الحول يضم اليه والسائمة  
 هي التي تكفي بالوحى في اكثر الحول فان علفها نصف الحول واكثر  
 فلا زكاة فيها والزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف مرجح والنصاب  
 دون العمد وعند محمد مرجح تجب في الكل وان هلك المال بعد وجوب  
 الزكاة سقطت وان قدم الزكاة على الحول وهي مال النصاب في باب  
 زكاة الفضة ليس في اقل من مائتي درهم صدقة فان كان  
 مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة  
 حتى قبله اربعين درهما وقاله تجب في الزيادة بقدرها واذا كان  
 الغالب على الورق الفضة فهي في حكم الفضة وان كان الغالب عليها  
 الفضة فهي في حكم العمد وتعتبر فيه ان يبذل قيمته نصيبا  
 باب زكاة الذهب ليس فيها دون عشرين مثقالا من  
 الذهب صدقة فاذا كان عشرين مثقالا وحال عليها الحول  
 ففيها نصف مثقال ففي كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس فيها دون اربعة  
 مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة وعند ما في الزيادة بقدرها وفي ثلث الذهب

وقاله لان زكاة في محمل صلواته زكاة في البغال والحمير لان تكون للتجارة وليس  
 في المحلات والفصلاان والعاجيل صدقة عند ابي حنيفة وعلم  
 الا ان يكون معركبار وقال ابو يوسف مرجح فيها واحدة منها ومخرج  
 عليه من فلم يوجب من احد المصدق على منها ومخرج الفضل واخذ ومنها  
 واحدا الفضل ولو اخذ القيمة يجهل وليس في الحمايل والعامل و  
 العلوفة صدقة ولا يخذ المصدق خيارا للمال ولا مخرج العمد وياخذ الم  
 والمستفاد من جنس النصاب في اثناء الحول يضم اليه والسائمة  
 هي التي تكفي بالوحى في اكثر الحول فان علفها نصف الحول واكثر  
 فلا زكاة فيها والزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف مرجح والنصاب  
 دون العمد وعند محمد مرجح تجب في الكل وان هلك المال بعد وجوب  
 الزكاة سقطت وان قدم الزكاة على الحول وهي مال النصاب في باب  
 زكاة الفضة ليس في اقل من مائتي درهم صدقة فان كان  
 مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة  
 حتى قبله اربعين درهما وقاله تجب في الزيادة بقدرها واذا كان  
 الغالب على الورق الفضة فهي في حكم الفضة وان كان الغالب عليها  
 الفضة فهي في حكم العمد وتعتبر فيه ان يبذل قيمته نصيبا  
 باب زكاة الذهب ليس فيها دون عشرين مثقالا من  
 الذهب صدقة فاذا كان عشرين مثقالا وحال عليها الحول  
 ففيها نصف مثقال ففي كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس فيها دون اربعة  
 مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة وعند ما في الزيادة بقدرها وفي ثلث الذهب











قد ورد في الحديث ان من اعطى الله دينه فليست له الدنيا والآخرة  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه

في السماء على ليرقب الامام الاشهاد في جماعة يقع العلم بخبرهم  
**باب الاعتكاف** الاعتكاف مستحب وهو البث مع الصوم  
 في المسجد بنية الاعتكاف وحرم على المعتكف الوطئ والنس والقيلقة  
 انزل بالقبلة او اللبس فلو اعتكافه ولا يخرج من المسجد الا لحاجة الانسان  
 او الحاجة ولا بأس بان يبيع او يشتري في المسجد من غير ان يحضر الساعة  
 ولا يكلمه ولا يجير ويكره له الصمت وان جازاه المعتكف ليله او  
 نهارا بعد كان او ناسيا بطل اعتكافه ومن اوجب على نفسه  
 اعتكافا يام معدة لزمه اعتكافه بلباسه **كتاب الحج**  
 الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحام اذا قدر عليه الزاد  
 والرحلة فاضلا عن المسكن وما لا بد منه ومن نفقة عياله  
 الى حين هوديه وكان الطريق مائنا ويتبر للزارة ان يكون لها محرم  
 فحج به او نذره ولا يحج بها ان فحج بغيرها اذا كان بينهما وبين مكه  
 مسيرة ثلثة ايام فصاعدا واذا بلغ الصبي بعد ما احرم واعتق عليه  
 ومضيا على حجها ذلك لم يجزها ذلك في المشاقيت التي لا يجوز من  
 ان يجاوزها الانسان الاخر ما خمسة له هل المدينة ذوالخليفة  
 ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام حجة ولاهل الهند قرن  
 ولاهل اليمن يلزم وان قدم الا حرام على هذه المواقيت جاز ومن  
 كان حكمة في مقام في الحج الحرام وفي العمرة الحل واذا اراد الا حرام فغسل  
 او قوضا والغسل افضل وليس تقديرا جديدين او غسيلين الراس  
 مرداء ومسح طيبا ان كان له او صلى ركعتين ويقول الله الى اسر يد  
 الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلبي فليقب صلاته وان كان منهدا

قد ورد في الحديث ان من اعطى الله دينه فليست له الدنيا والآخرة  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه

قد ورد في الحديث ان من اعطى الله دينه فليست له الدنيا والآخرة  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه  
 وقالوا ان الله قد جعل الدنيا والآخرة في كتابه





من كل يوم في وقت المشاء ومن صلي المغرب في الطريق  
 وحده لم يخرج عند ابي حنيفة رحمه الله فان ظلم الرجل الامام بعد شوقه فقام ووقف  
 الناس معه وانزله لفة كلها موقفت الا بطن محسرة فاذا اطلعت الشمس  
 افاض الامام والناس معه حتى ياتوا من فيسدا فيجهر العقبة  
 فيرميها من بطن الوادي سبع حصيات وبثل حصي الخذف يلعب  
 مع كل حصيات ولا يقف عند ما او يقطع التلبسه عند اول الحصيات  
 ثم يذبح ان احب ثم يخلق او يقيم في الخلق افضل وقد حل له  
 كل شيء الا النساء ثم ياذي بمكة من يوم ذلك ام من الغدا ومن  
 بعد الغدا فطوى ثوبه ليت طواف الزائرة سبعة اشواط ووقت  
 الطواف ايام الفري وهو ثلاثة فان كان سعي في طواف قبله وملا  
 سعي عليه ولا يرمي في هذا الطواف وان لم يكن قدم السعي والوصل  
 يرمي في هذه الطواف وسعي بعده على ما قد مناه فاذا طاف ورمى  
 وسعي حل له النساء وهذا الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخير  
 عن هذا الايام فان اخذ عنها لم يمس الدم عند ابي حنيفة رحمه الله  
 وقال لا شيء عليه شرب حتى الى متى فيقيم بها فاذا ارسلت الشمس  
 من يوم الثاني من يوم الفري الى الجمار الثلث فيبدل بالتي تله  
 المسجد فيرميها بسبع حصيات يكره ثم كل حصيات ويقف عند هاشم  
 ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عند هاشم ثم يرمي حمرة  
 العقبة كذلك الصفا لا يقف برفعه يديه حقيب كل رمي وان كان من  
 الغدا رمي الجمار الثلث بعد زوال الشمس فان اراد ان يتجمل التفرقة  
 الى مكة فان اراد ان يقيم بها رمي الجمار الثلث في اليوم الرابع بعد ذلك

قدوري  
 من كل يوم في وقت المشاء ومن صلي المغرب في الطريق  
 وحده لم يخرج عند ابي حنيفة رحمه الله فان ظلم الرجل الامام بعد شوقه فقام ووقف  
 الناس معه وانزله لفة كلها موقفت الا بطن محسرة فاذا اطلعت الشمس  
 افاض الامام والناس معه حتى ياتوا من فيسدا فيجهر العقبة  
 فيرميها من بطن الوادي سبع حصيات وبثل حصي الخذف يلعب  
 مع كل حصيات ولا يقف عند ما او يقطع التلبسه عند اول الحصيات  
 ثم يذبح ان احب ثم يخلق او يقيم في الخلق افضل وقد حل له  
 كل شيء الا النساء ثم ياذي بمكة من يوم ذلك ام من الغدا ومن  
 بعد الغدا فطوى ثوبه ليت طواف الزائرة سبعة اشواط ووقت  
 الطواف ايام الفري وهو ثلاثة فان كان سعي في طواف قبله وملا  
 سعي عليه ولا يرمي في هذا الطواف وان لم يكن قدم السعي والوصل  
 يرمي في هذه الطواف وسعي بعده على ما قد مناه فاذا طاف ورمى  
 وسعي حل له النساء وهذا الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخير  
 عن هذا الايام فان اخذ عنها لم يمس الدم عند ابي حنيفة رحمه الله  
 وقال لا شيء عليه شرب حتى الى متى فيقيم بها فاذا ارسلت الشمس  
 من يوم الثاني من يوم الفري الى الجمار الثلث فيبدل بالتي تله  
 المسجد فيرميها بسبع حصيات يكره ثم كل حصيات ويقف عند هاشم  
 ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عند هاشم ثم يرمي حمرة  
 العقبة كذلك الصفا لا يقف برفعه يديه حقيب كل رمي وان كان من  
 الغدا رمي الجمار الثلث بعد زوال الشمس فان اراد ان يتجمل التفرقة  
 الى مكة فان اراد ان يقيم بها رمي الجمار الثلث في اليوم الرابع بعد ذلك

ان يتجمل التفرقة الى مكة فان اراد ان يقيم بها رمي الجمار الثلث في اليوم الرابع بعد ذلك  
 ان يتجمل التفرقة الى مكة فان اراد ان يقيم بها رمي الجمار الثلث في اليوم الرابع بعد ذلك  
 ان يتجمل التفرقة الى مكة فان اراد ان يقيم بها رمي الجمار الثلث في اليوم الرابع بعد ذلك  
 ان يتجمل التفرقة الى مكة فان اراد ان يقيم بها رمي الجمار الثلث في اليوم الرابع بعد ذلك



قدور

الحج والعمرة من الحجيج فان فاته صوم ثلثة ايام في الحج حتى  
اتي يوم النحر لم يحرم الصيام وكان عليه الدم وان لم يدخل مكة وتوجه  
الى عرفات فصام رافضا لعمرة بالوقوف وليسقط عنه دم القران  
وعليه دم لوفض العمرة وعليه فضاؤها باب التمتع المتم افضل من الافراد عند  
وعند حنيفة حج الافراد افضل من التمتع والمتمتع على وجهين متمتع يسوق  
الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى في صفة التمتع اريد ما يبقا ويحرم بالعمرة ويدخل  
مكة فيطوف لها سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول ثم يولي يد اليمين والاربع ويحلق او  
يقصر الحلق افضل قد فعل عمر بن الخطاب ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف ثم  
يقيم بمكة حله لا فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد فيفعل  
ما يفعله الحاج المفرد بالحج وعليه دم القمعة فان لم يجد صام ثلثة ايام  
في الحج وسبقه اذا رجع الى اهله وان اراد المتمتع ان يسوق الهدى  
احرم وساق هديه فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل واشعر  
البدن فتعذر ان يسوق وهو من يشق سنامها من الحجاب لا من  
او الارسر ولا تلتزم عند الحنيفة حج فان دخل مكة طواف وسعى ولم  
تصل حتى يحرم بالحج يوم التروية وان قدم الاحرام قبل جاز وعليه  
دم التمتع فاذا حلق يوم النحر قد حل من الاحرامين وليس لاهل مكة  
تمتع ولا قران واذا عاد المتمتع الى بلده بعد فراقه من العمرة ولم يكن  
ساق الهدى بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف  
لها اقل من اربعة اشواط طشه دخل الشهر فتمها فيها واحرم بالحج  
كان متمتعا وان طاف بعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا  
شمح من عامة ذلك لم يكن متمتعا واشهر الحج شوال ذو القعدة

الحج والعمرة من الحجيج فان فاته صوم ثلثة ايام في الحج حتى  
اتي يوم النحر لم يحرم الصيام وكان عليه الدم وان لم يدخل مكة وتوجه  
الى عرفات فصام رافضا لعمرة بالوقوف وليسقط عنه دم القران  
وعليه دم لوفض العمرة وعليه فضاؤها باب التمتع المتم افضل من الافراد عند  
وعند حنيفة حج الافراد افضل من التمتع والمتمتع على وجهين متمتع يسوق  
الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى في صفة التمتع اريد ما يبقا ويحرم بالعمرة ويدخل  
مكة فيطوف لها سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول ثم يولي يد اليمين والاربع ويحلق او  
يقصر الحلق افضل قد فعل عمر بن الخطاب ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف ثم  
يقيم بمكة حله لا فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد فيفعل  
ما يفعله الحاج المفرد بالحج وعليه دم القمعة فان لم يجد صام ثلثة ايام  
في الحج وسبقه اذا رجع الى اهله وان اراد المتمتع ان يسوق الهدى  
احرم وساق هديه فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل واشعر  
البدن فتعذر ان يسوق وهو من يشق سنامها من الحجاب لا من  
او الارسر ولا تلتزم عند الحنيفة حج فان دخل مكة طواف وسعى ولم  
تصل حتى يحرم بالحج يوم التروية وان قدم الاحرام قبل جاز وعليه  
دم التمتع فاذا حلق يوم النحر قد حل من الاحرامين وليس لاهل مكة  
تمتع ولا قران واذا عاد المتمتع الى بلده بعد فراقه من العمرة ولم يكن  
ساق الهدى بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف  
لها اقل من اربعة اشواط طشه دخل الشهر فتمها فيها واحرم بالحج  
كان متمتعا وان طاف بعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا  
شمح من عامة ذلك لم يكن متمتعا واشهر الحج شوال ذو القعدة

الحج والعمرة من الحجيج فان فاته صوم ثلثة ايام في الحج حتى  
اتي يوم النحر لم يحرم الصيام وكان عليه الدم وان لم يدخل مكة وتوجه  
الى عرفات فصام رافضا لعمرة بالوقوف وليسقط عنه دم القران  
وعليه دم لوفض العمرة وعليه فضاؤها باب التمتع المتم افضل من الافراد عند  
وعند حنيفة حج الافراد افضل من التمتع والمتمتع على وجهين متمتع يسوق  
الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى في صفة التمتع اريد ما يبقا ويحرم بالعمرة ويدخل  
مكة فيطوف لها سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول ثم يولي يد اليمين والاربع ويحلق او  
يقصر الحلق افضل قد فعل عمر بن الخطاب ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف ثم  
يقيم بمكة حله لا فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد فيفعل  
ما يفعله الحاج المفرد بالحج وعليه دم القمعة فان لم يجد صام ثلثة ايام  
في الحج وسبقه اذا رجع الى اهله وان اراد المتمتع ان يسوق الهدى  
احرم وساق هديه فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل واشعر  
البدن فتعذر ان يسوق وهو من يشق سنامها من الحجاب لا من  
او الارسر ولا تلتزم عند الحنيفة حج فان دخل مكة طواف وسعى ولم  
تصل حتى يحرم بالحج يوم التروية وان قدم الاحرام قبل جاز وعليه  
دم التمتع فاذا حلق يوم النحر قد حل من الاحرامين وليس لاهل مكة  
تمتع ولا قران واذا عاد المتمتع الى بلده بعد فراقه من العمرة ولم يكن  
ساق الهدى بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف  
لها اقل من اربعة اشواط طشه دخل الشهر فتمها فيها واحرم بالحج  
كان متمتعا وان طاف بعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا  
شمح من عامة ذلك لم يكن متمتعا واشهر الحج شوال ذو القعدة



سئل عن رجل سجد في صلاة ركعتين ثم سجد في الثالثة فقام في الرابعة فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين

جامع في العمرة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط فسد ها ومضى فيها  
 وقضاهها وعليه شاة فان وطى بعد ما طاف اربعة اشواط فعليه دم  
 ولا فسد عمرته ولا يلزمه قضاءها ومعه ما كان في ناسيا كان في  
 جامع شاة او من طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة  
 وان طاف طواف الزيارة محدثا فعليه صدقة ولو طاف حينا فعليه  
 يدنه ولا فسد ان يعيد الطواف ما دام بمكة ولا ذبح عليه من طاف  
 طواف الصدر محدثا فعليه صدقة ومن ترك طواف الزيارة ثلثة  
 اشواط فعليه شاة ولو ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر  
 فعليه صدقة ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه شاة  
 وشاة تام ومن افاض من عرفات قبل الامام ومن ترك الوقوف  
 بمنزلة فعليه دم ومن ترك سري الجمار في الايام كلها او سري يوم واحد  
 فعليه دم وكذلك لو ترك سري حرة العقبة يوم النحر وان ترك سري حرة  
 من الجمار الثلث يوما من الايام الثلثة فعليه صدقة ومن الخلق  
 حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابن حنيفة رحمه وقالوا لا يقرب  
 بتأخير المسك وكذلك اذا اخر طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم  
 عند ابن حنيفة رحمه واذا قتل المحرم ميلا او دله عليه من قتله  
 فعليه اجرله والعاصد والناسي والبتدي والعائد سواء والنجس اذا  
 عند ابن حنيفة رحمه وابي يوسف رحمه قيمة الصيد في المكان الذي قتل  
 لصيد فيه او في اقرب المواضع منه يقومه ذوا عدل ثم يمسوا  
 بخير ان شاء ابيع بوما هديا فذبحه ان بلغ هديا واشترى  
 قيمته طعاما فصدق على كل مسكين نصف صاع من بواولهم

سئل عن رجل سجد في صلاة ركعتين ثم سجد في الثالثة فقام في الرابعة فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين

سئل عن رجل سجد في صلاة ركعتين ثم سجد في الثالثة فقام في الرابعة فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين فقال يا رسول الله اني قد سجدت في كل ركعة سجدتين





قوله لا تأكلوا مما يقتلون به نفسكم  
 الا ان كان من اجل الجوع او العطش  
 فليس عليه جناح ولا عليه عيب  
 الا ان كان من اجل الجوع او العطش  
 فليس عليه جناح ولا عليه عيب

المجوز فقط لا يوجب قطع الاذن او اكثرها وكذلك قطع اللذنب  
 او اليد او الرجل او اربعة العين والعظام التي لا تسمى الي  
 النفس والمشاة جائز في كل دم الا في مواضع من طواف طواف  
 النياحة جليبا ومن جاع بعد الوقوف بعرفة فانه في ذين الاربعين  
 له حيلة من الاكل والشراب والشراب من كل واحد منه حنة  
 من سبعة واذا اراد احدكم ان يشرب من الماء لم يكن له ان يشرب  
 القرية ويجوز له كل من هدى التلويح والتمتد والقران كما في الجفان  
 ولا يوجب الاكل من جيفة الهدايا ولا يوجب الاكل من جيفة  
 والقران الا في يوم الفريسيين من جيفة الهدايا في اى وقت شاء  
 ان الهدي لا يوجب من جيفة الا في الحرم ويجوز من جيفة  
 مسك كلب الجربوع وغيرهم ولا يوجب التعريف بالهدايا ولا يوجب  
 التعريف بالهدايا ولا يوجب التعريف بالهدايا ولا يوجب  
 بنفسه اذا كان يجهل ذلك ويتصدق بجهلها وبخطامها ولا يوجب  
 ان يجرسها بها وتسم ساقا بدنة فاضطر الى ركوها ركبها وان استغنى  
 ما ركبها وان كان في اليد يجرسها ويغير فترسها بالماء البارد حتى  
 ينقظم اليه من ساق هدنيا فحطب في الطريق ان كان تظلمها  
 فليس عليه غيره وان كان واجبا اقام غنيم مقامه وكذا لو اصابه عيب  
 كثير اقام غنيم مقامه ومنع بالمعيب ما شاء وان عطيت الهدنة في الطريق  
 فان كان تظلمها فترسها ووضعت لها بدنها فترسها بصفحة سنامها ولم  
 ياكل منها هي ولا غير من الاضياء وان كانت واجبة اقام غنيمها  
 مقامها ومنع بها لثا شاء ويقتل هدى التلويح والمتعة والقوان

قوله لا تأكلوا مما يقتلون به نفسكم  
 الا ان كان من اجل الجوع او العطش  
 فليس عليه جناح ولا عليه عيب  
 الا ان كان من اجل الجوع او العطش  
 فليس عليه جناح ولا عليه عيب

قوله لا تأكلوا مما يقتلون به نفسكم  
 الا ان كان من اجل الجوع او العطش  
 فليس عليه جناح ولا عليه عيب  
 الا ان كان من اجل الجوع او العطش  
 فليس عليه جناح ولا عليه عيب

قوله لا تأكلوا مما يقتلون به نفسكم  
 الا ان كان من اجل الجوع او العطش  
 فليس عليه جناح ولا عليه عيب  
 الا ان كان من اجل الجوع او العطش  
 فليس عليه جناح ولا عليه عيب

ولا يقدر له الا حصار اربعة من الجبايات **كتاب البيوع**  
 البيوع ينقضي بالاجاب والقبول اذا كان بلفظ الماضي فاذا اوجب  
 احد المتعاقدين البيوع فالآخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس ان شاء  
 رده وايضا قام من المجلس قبل القبول بطل الاجاب فاذا حصل الاجاب  
 والقبول لزم البيوع ولا خيار لو احدى منها الا من عيبا وعدم ثبوته والاشياء  
 المشتراة اليها لا يجتمع المهر فتر مقدارها في حق حوائج البيوع والامان  
 المطلقة تراه نعم الا ان تكون معرفة القدر والصفة والجنس  
 ويجهل من البيوع بشئ حال وموقوف اجل اذا كان معلوما ومن اطلق  
 الثمن في البيوع جاز وكان على غالب نقل لبلد فان كانت النقود  
 مختلفة فالبيوع فاسد الا ان يبين احدها ويجهل بيع الطعام  
 والحبيب مكاييل ومداينة ويجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقدار  
 ودينار من حجر بعينه رايه يعرف مقدار ومن باع صبرة طعام كل قفيز  
 بدرهم جاز البيوع ويقع في قفيز واحد عمدا في حيفته راجح الا ان يسمى  
 جملة قفيزا منها وقال ابيع من مطلقا ومن باع قطيع الغنم كل شاة درهم  
 فالبيوع فاسد في جميعه كالفند في حيفته راجح وقاله البيوع جاز في جميعها وكذا  
 وياعرف باكل درهم بدرهم ولم يسم جملة الدرهمان ومن  
 باع صبرة طعام على انهما مائة قفيز بمائة درهم فالبيوع  
 جائز فان وجدها اقل من ذلك فالهشتر بالخيار ان شاء  
 خذ المعجونة بحصة من الثمن وان شاء فسخ العقد وات  
 يجد لها اكثر فالزيادة للبائع ولا خيار للشتر ومن اشترى ثوبا على  
 شاة اذ ربح بعشر درهم او ارضاء على انها مائة درهم بمائة درهم

في البيوع لا يقدر له الا حصار اربعة من الجبايات  
 البيوع ينقضي بالاجاب والقبول اذا كان بلفظ الماضي  
 فاذا اوجب احد المتعاقدين البيوع فالآخر بالخيار  
 ان شاء قبل في المجلس ان شاء رده وايضا قام  
 من المجلس قبل القبول بطل الاجاب فاذا حصل  
 الاجاب والقبول لزم البيوع ولا خيار لو احدى  
 منها الا من عيبا وعدم ثبوته والاشياء المشتراة  
 اليها لا يجتمع المهر فتر مقدارها في حق حوائج  
 البيوع والامان المطلقة تراه نعم الا ان تكون  
 معرفة القدر والصفة والجنس ويجهل من البيوع  
 بشئ حال وموقوف اجل اذا كان معلوما ومن  
 اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على غالب نقل  
 لبلد فان كانت النقود مختلفة فالبيوع فاسد  
 الا ان يبين احدها ويجهل بيع الطعام والحبيب  
 مكاييل ومداينة ويجازفة وباناء بعينه لا يعرف  
 مقدار ودينار من حجر بعينه رايه يعرف مقدار  
 ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز البيوع  
 ويقع في قفيز واحد عمدا في حيفته راجح الا ان  
 يسمى جملة قفيزا منها وقال ابيع من مطلقا  
 ومن باع قطيع الغنم كل شاة درهم فالبيوع فاسد  
 في جميعه كالفند في حيفته راجح وقاله البيوع  
 جاز في جميعها وكذا وياعرف باكل درهم بدرهم  
 ولم يسم جملة الدرهمان ومن باع صبرة طعام  
 على انهما مائة قفيز بمائة درهم فالبيوع جائز  
 فان وجدها اقل من ذلك فالهشتر بالخيار ان شاء  
 خذ المعجونة بحصة من الثمن وان شاء فسخ العقد  
 وات يجد لها اكثر فالزيادة للبائع ولا خيار  
 للشتر ومن اشترى ثوبا على شاة اذ ربح بعشر  
 درهم او ارضاء على انها مائة درهم بمائة  
 درهم

قد ورد  
 في البيوع لا يقدر له الا حصار اربعة من الجبايات  
 البيوع ينقضي بالاجاب والقبول اذا كان بلفظ الماضي  
 فاذا اوجب احد المتعاقدين البيوع فالآخر بالخيار  
 ان شاء قبل في المجلس ان شاء رده وايضا قام  
 من المجلس قبل القبول بطل الاجاب فاذا حصل  
 الاجاب والقبول لزم البيوع ولا خيار لو احدى  
 منها الا من عيبا وعدم ثبوته والاشياء المشتراة  
 اليها لا يجتمع المهر فتر مقدارها في حق حوائج  
 البيوع والامان المطلقة تراه نعم الا ان تكون  
 معرفة القدر والصفة والجنس ويجهل من البيوع  
 بشئ حال وموقوف اجل اذا كان معلوما ومن  
 اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على غالب نقل  
 لبلد فان كانت النقود مختلفة فالبيوع فاسد  
 الا ان يبين احدها ويجهل بيع الطعام والحبيب  
 مكاييل ومداينة ويجازفة وباناء بعينه لا يعرف  
 مقدار ودينار من حجر بعينه رايه يعرف مقدار  
 ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز البيوع  
 ويقع في قفيز واحد عمدا في حيفته راجح الا ان  
 يسمى جملة قفيزا منها وقال ابيع من مطلقا  
 ومن باع قطيع الغنم كل شاة درهم فالبيوع فاسد  
 في جميعه كالفند في حيفته راجح وقاله البيوع  
 جاز في جميعها وكذا وياعرف باكل درهم بدرهم  
 ولم يسم جملة الدرهمان ومن باع صبرة طعام  
 على انهما مائة قفيز بمائة درهم فالبيوع جائز  
 فان وجدها اقل من ذلك فالهشتر بالخيار ان شاء  
 خذ المعجونة بحصة من الثمن وان شاء فسخ العقد  
 وات يجد لها اكثر فالزيادة للبائع ولا خيار  
 للشتر ومن اشترى ثوبا على شاة اذ ربح بعشر  
 درهم او ارضاء على انها مائة درهم بمائة  
 درهم

في البيوع لا يقدر له الا حصار اربعة من الجبايات  
 البيوع ينقضي بالاجاب والقبول اذا كان بلفظ الماضي  
 فاذا اوجب احد المتعاقدين البيوع فالآخر بالخيار  
 ان شاء قبل في المجلس ان شاء رده وايضا قام  
 من المجلس قبل القبول بطل الاجاب فاذا حصل  
 الاجاب والقبول لزم البيوع ولا خيار لو احدى  
 منها الا من عيبا وعدم ثبوته والاشياء المشتراة  
 اليها لا يجتمع المهر فتر مقدارها في حق حوائج  
 البيوع والامان المطلقة تراه نعم الا ان تكون  
 معرفة القدر والصفة والجنس ويجهل من البيوع  
 بشئ حال وموقوف اجل اذا كان معلوما ومن  
 اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على غالب نقل  
 لبلد فان كانت النقود مختلفة فالبيوع فاسد  
 الا ان يبين احدها ويجهل بيع الطعام والحبيب  
 مكاييل ومداينة ويجازفة وباناء بعينه لا يعرف  
 مقدار ودينار من حجر بعينه رايه يعرف مقدار  
 ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم جاز البيوع  
 ويقع في قفيز واحد عمدا في حيفته راجح الا ان  
 يسمى جملة قفيزا منها وقال ابيع من مطلقا  
 ومن باع قطيع الغنم كل شاة درهم فالبيوع فاسد  
 في جميعه كالفند في حيفته راجح وقاله البيوع  
 جاز في جميعها وكذا وياعرف باكل درهم بدرهم  
 ولم يسم جملة الدرهمان ومن باع صبرة طعام  
 على انهما مائة قفيز بمائة درهم فالبيوع جائز  
 فان وجدها اقل من ذلك فالهشتر بالخيار ان شاء  
 خذ المعجونة بحصة من الثمن وان شاء فسخ العقد  
 وات يجد لها اكثر فالزيادة للبائع ولا خيار  
 للشتر ومن اشترى ثوبا على شاة اذ ربح بعشر  
 درهم او ارضاء على انها مائة درهم بمائة  
 درهم



لا يملكه وعند ما يملكه فان هلك في يد المشتري في مدة الخيار  
هلك بالثمن وكذا كان دخل هيب من شرط الخيار فلا يفسخ  
في مدة الخيار وله ان يغيره فان اجاز يغيره فمعه صاحب جاز وان  
فسخ لم يفسخ الا ان يكون الاخر حاضرا وان مات من له الخيار جاز  
ولم ينتقل الى ورثته ومن باع عبدا على ان يفسخه اذا كاتب وكان عبدا  
ذلك فالمشترى بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه  
باب خيار الرؤية ومن اشترى شيئا لم يره فاليبيع  
جائز وله الخيار ان شاء اخذ به وان شاء برده ومن  
باع شيئا لم يره فلا خيار له واذا نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر  
الثوب مطوي او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكفلها فلا خيار  
له وكذلك اذا رأى صحن الدار ولم يره يفسخها وقال نرفخه لا يرد من  
روية داخل البيت ويبيع كالحق وشراءه جائز وله الخيار اذا اشترى  
وتسقط بهس البيع اذا كان يعرف بالسر وبشبهه اذا كان يعرف بالسر  
وبذوقه اذا كان يعرف بالذوق ولا تسقط خياره في العقار حتى  
يوصف له ومن باع طائفة بغير غيرة فالملك بالخيار ان شاء  
اجاز وان شاء فسخ البيع وله الاجازة اذا كان المعقود عليه  
باقيا والمتعاقدان هما الا ان العقد باق فيلحقه الاجازة ومن  
راى احد ثوبين فاشترى بهما مشترى الى اخر جائز له ان يرد  
وكذا العبد ومن راى شيئا اشتريه بعد مدة فان كان  
على صفة التي شراه فلا خيار له وان وجد متغيرا فلا خيار  
باب خيار العيب اذا اطلعت المشتري على عيب بالمبيع كان في يده

هذا هو الخيار  
وهو ان يفسخ  
في مدة الخيار  
فان اجاز يغيره  
فان فسخ لم يفسخ  
الا ان يكون  
الاخر حاضرا  
وان مات من له  
الخيار جاز  
ولم ينتقل الى  
ورثته ومن باع  
عبدا على ان  
يفسخه اذا كاتب  
وكان عبدا  
ذلك فالمشترى  
بالخيار ان شاء  
اخذ بجميع الثمن  
وان شاء تركه

ان كان يكون  
في مدة الخيار  
فان اجاز يغيره  
فان فسخ لم يفسخ  
الا ان يكون  
الاخر حاضرا  
وان مات من له  
الخيار جاز  
ولم ينتقل الى  
ورثته ومن باع  
عبدا على ان  
يفسخه اذا كاتب  
وكان عبدا  
ذلك فالمشترى  
بالخيار ان شاء  
اخذ بجميع الثمن  
وان شاء تركه

هذا هو الخيار  
وهو ان يفسخ  
في مدة الخيار  
فان اجاز يغيره  
فان فسخ لم يفسخ  
الا ان يكون  
الاخر حاضرا  
وان مات من له  
الخيار جاز  
ولم ينتقل الى  
ورثته ومن باع  
عبدا على ان  
يفسخه اذا كاتب  
وكان عبدا  
ذلك فالمشترى  
بالخيار ان شاء  
اخذ بجميع الثمن  
وان شاء تركه









الاثمان يعتبر فيه قبضه في المجلس ما سواه مما يجوز فيه الرجوع  
 يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التقابل ولا يجوز بيع الحظوة بالدينق  
 ولا بالسوق متفاضلا ولا متساويا ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند انخفاقه  
 وان يوسف ثم وقال محلل لا يجوز حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان ويجوز بيع  
 الرطب بالتمر مثله مثل والعنب بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسهم  
 بالشير حتى يكون الزيت والشير اكثر مما في الزيتون والسهم فيكون  
 الدهن مثله والزيادة بالنقل والعصارة ويجوز بيع الحبات المختلفة بعضها  
 ببعض متفاضلا وكذلك البان البقر بالبان الغنم وكذلك يدخل الدقل في الغنم  
 ويجوز بيع الخبز بالخبز والدقيق متفاضلا ولا يجوز بيع المتاع وعبد ولا يمين  
 المسلم والحري في الحرب **باب السلم** السلم جائز في المكدرات والموتى وثا  
 والمعدودات المتقاربة كالجوز والبيض وفي المذروعات اذ ايسر الجنس  
 والقدر الوصف والنوع ولا يجوز السلم في الحيوان واطرافه في العود  
 عدا ذلك في الخطب خزاك في الرطب جزا ولا يجوز السلم حتى يكون  
 المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين الحمل ولا يصح السلم الا موقفا  
 ولا يصح السلم عند ان خيفة ثم الا بسبع شرائط الجنس الوصف  
 والقدر والنوع والاجل ومعرفة مقدار راس المال اذ كان مما  
 يتعلق العقد بمقدار كالمكيل والموزون والمعدود وتسمية  
 مكان الذي يوفى فيه ان كان له محل ومثناة وقال لا يجهل الى  
 تسمية راس المال اذ كان معنيا ولا الى مكان التسليم ويسلم في  
 موضع العقد ولا يجوز السلم حتى يقبض راس المال قبل ان يفارقه  
 ولا يجوز التصرف في راس المال ولا في المسلم فيه قبل القبض ولا يجوز

قد ورد في  
 بيان ما يحرم من السلم  
 لا يجوز السلم في الحيوان  
 ولا في العود والاطراف  
 ولا في المعدودات المتقاربة  
 ولا في الخطب خزاك  
 ولا في السلم حتى يكون  
 المسلم فيه موجودا من حين  
 العقد الى حين الحمل  
 ولا يصح السلم الا موقفا  
 ولا يصح السلم عند ان خيفة  
 ثم الا بسبع شرائط  
 الجنس الوصف والقدر  
 والنوع والاجل ومعرفة  
 مقدار راس المال اذ كان  
 مما يتعلق العقد بمقدار  
 كالمكيل والموزون والمعدود  
 وتسمية مكان الذي يوفى فيه  
 ان كان له محل ومثناة  
 وقال لا يجهل الى تسمية  
 راس المال اذ كان معنيا  
 ولا الى مكان التسليم  
 ويسلم في موضع العقد  
 ولا يجوز السلم حتى يقبض  
 راس المال قبل ان يفارقه  
 ولا يجوز التصرف في راس  
 المال ولا في المسلم فيه  
 قبل القبض ولا يجوز

قال في السلم  
 لا يجوز السلم في الحيوان  
 ولا في العود والاطراف  
 ولا في المعدودات المتقاربة  
 ولا في الخطب خزاك  
 ولا في السلم حتى يكون  
 المسلم فيه موجودا من حين  
 العقد الى حين الحمل  
 ولا يصح السلم الا موقفا  
 ولا يصح السلم عند ان خيفة  
 ثم الا بسبع شرائط  
 الجنس الوصف والقدر  
 والنوع والاجل ومعرفة  
 مقدار راس المال اذ كان  
 مما يتعلق العقد بمقدار  
 كالمكيل والموزون والمعدود  
 وتسمية مكان الذي يوفى فيه  
 ان كان له محل ومثناة  
 وقال لا يجهل الى تسمية  
 راس المال اذ كان معنيا  
 ولا الى مكان التسليم  
 ويسلم في موضع العقد  
 ولا يجوز السلم حتى يقبض  
 راس المال قبل ان يفارقه  
 ولا يجوز التصرف في راس  
 المال ولا في المسلم فيه  
 قبل القبض ولا يجوز

الحق قول الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

الشركة ولا التولية في السلم فيه ويجوز السلم في الثياب والابواب  
وعرضا ورقعة ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخبز ولا باس في السلم  
في الاجرة واللبن اذا سمي مبلغا معلوما وكلما امكن ضبط صفته ومعرفة  
مقداره جاز السلم فيه وما لا تضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز  
السلم فيه **باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه** يبيع  
الكلب والفهد والسيب ولا يبيع بييم الخنزير ولا يبيع بييم دود القز  
الا ان يكون مع القز ولا يخل الا ان يكون مع الكواثر واهل الدابة في البيم  
كالمسلمين الا في الخنزير خاصة فان عقدهم على الخنزير كعقد  
المسلم على العصير وعقد هر على الخنزير كعقد المسلم على الشاة  
**باب الصرف** الصرف هو البيم اذا كان كل واحد من العوضين من  
جنس لا ثمن وان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب كالجوز الامثلة  
مغل وان اختلفا في الميزان والمياعة ولا بد من قبض العوضين قبل  
الاخر اقصر الجبس ان باع ذهبا بفضة جاز التفاضل وجعل التفاضل  
فان اختلفا في الصرف قبل قبض العوضين او بعدهما بطل العقد ولا يجوز الصرف  
في ثمن الصرف قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة بموازنة ومن  
باع سيفا على بمائة درهم وحلوه خمسين فليس منه ثمنه خمسين  
البيم والمقبوض حصة الفضة وان لم يبين في العقد ان قال اخذ  
هذه الخمسين من ثمنها وان لم يبقا بغير الخمسين حتى اختلفا بطل  
العقد في العينة والسيف ان كان لا يتخلص الا بغير فضل البيم فيه ايضا  
وان كان يتخلص بغير ضرر جاز البيم في السوف وبطل في الحامضة  
ومن باع اناو فضة وقبض بعض ثمنه ثم افرق بطل البيم فيها

الحق قول الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

الحق قول الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

وبالباقي فلن ساجاز اليهم وكان النصف الاجبة بائراء الداهم الصغير  
والباقي بائراء القلوس **باب الرهن** الرهن يتعدى بالاجابة  
والقبول ويحكم بالقبض فاذا اقبض المرتهن الرهن فهو مرتهن عا  
متميز انتم العقد فيه وما لم يقبضه فالرهن بائرا من شاء سلم اليه  
وان شاء رجع عن الرهن فان سلم اليه وقبضه دخل وضائنه ولا يبرم  
الرهن الا بدلين مضمون وهو مضمون باقل من قيمته ومن الدين  
فاذا اهلك في يد المرتهن وقيمة الرهن والدين سواء مازال المرتهن  
مستوفيا لدينه حكما وان كانت قيمة الرهن اكثر فالفضل هذه امانة  
وان كانت اقل سقط من الدين بقدرها ويرجع المرتهن بالفضل و  
لا يجوز رهن المشاع كرجح من ثمر على راس الغنل ولا الزرع في  
الارض دونها ولا شجرة دون الزرع ولا يبرم في الاما كانت كالودائع و  
المغارسات ومال المشركة وهي الرهن براس مال المسلم وثمن  
الصرف والمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد ثم الصرفت والمسلم  
ومال المرتهن مستوفيا لدينه حكما وان اذتقا قبل هلاك الرهن  
بطل السلم واذا اتفقا على وضع الرهن على يد عدل جاز ولا يستلزم  
ولا الداهن اخذه من يده وان هلك في يده هلك من ضمان المرتهن  
ويجوز رهن الداهم والدين والمكيل والمقرون فان هنت المليات  
فهلك هلك بمثلها من الدين وان اختلفا في المحقق والرجلعة ومن كان له  
دين على اخ فاسف منه مثل دينه وانفق ثم علم انه كان مزوجا  
فلا شيء له عليه عند ابي حنيفة رجع وقاله يرد مثل الزبوت ويرجع  
بالجباد ومن رهن بمبدلين باللف فقطض حصته احدهما لم يكن

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

باب الرهن

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

قوله وان كان الدين قد اوفى فليس له ان يقبضه حتى يوفى ياتي الدين وان وكل الراهن المرتجع  
او العدل او غيرهما مع الرهن عند حلول الاجل فالوكالة جائزة  
فان شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها وان  
عزله او مات عنه لم يغرل فله ان يبيعه بعد موت الراهن بغير  
محضر من ورثته وللمرته ان يطالب الراهن بدينه ويجلسه به وان  
كان الرهن في يده فليس عليه ان يبيعه حتى يقبض الدين  
من ثمنه فاذا قضاه الدين قيل له يسلم الرهن اليه واذا باع الراهن  
الرهن بغير إذن المرتجع فالبيع موقوف فان اجازة المرتجع جاز ولا  
فلا فان قضاه الراهن دينه جاز البيع وان عتق الراهن عبد الرهن  
فقد عتقه فان كان الراهن موسرا والدين حلالا طهرا باءا الد  
وان كان موقفا اخذ منه قيمته فجعلت رهنا مكانه حتى يحل  
الدين وان كان معسرا استسعى العبد في قيمته فيقضي الدين به  
ثم يرجع به الى المولى ان ايسر وكذا لو كانت استهلاك الراهن الرهن  
وان استهلك اجنبى فالمرتجع هو الخصم في تضمينه دياخذ منه القيمة  
ويكون رهنا في يده وجباية الراهن على الرهن مضمونة وجباية المرتجع  
على الرهن يسقط من دينه بقدرها وجباية الرهن على الراهن وعلى المرتجع  
او على مالهما من راحة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتجع ولم  
الراعي على الراهن وكذلك نفقة الرهن ونماء الرهن للراهن فيكون  
رهنا في يده مع الاصل فان هلك نماء هلك بغير شيء وان هلك الاصل  
وبقي النماء افلكه الراهن بحصته من الدين يقسم الدين على قيمة  
الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفسك فما اصابه

قوله وان كان الدين قد اوفى فليس له ان يقبضه حتى يوفى ياتي الدين وان وكل الراهن المرتجع  
او العدل او غيرهما مع الرهن عند حلول الاجل فالوكالة جائزة  
فان شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها وان  
عزله او مات عنه لم يغرل فله ان يبيعه بعد موت الراهن بغير  
محضر من ورثته وللمرته ان يطالب الراهن بدينه ويجلسه به وان  
كان الرهن في يده فليس عليه ان يبيعه حتى يقبض الدين  
من ثمنه فاذا قضاه الدين قيل له يسلم الرهن اليه واذا باع الراهن  
الرهن بغير إذن المرتجع فالبيع موقوف فان اجازة المرتجع جاز ولا  
فلا فان قضاه الراهن دينه جاز البيع وان عتق الراهن عبد الرهن  
فقد عتقه فان كان الراهن موسرا والدين حلالا طهرا باءا الد  
وان كان موقفا اخذ منه قيمته فجعلت رهنا مكانه حتى يحل  
الدين وان كان معسرا استسعى العبد في قيمته فيقضي الدين به  
ثم يرجع به الى المولى ان ايسر وكذا لو كانت استهلاك الراهن الرهن  
وان استهلك اجنبى فالمرتجع هو الخصم في تضمينه دياخذ منه القيمة  
ويكون رهنا في يده وجباية الراهن على الرهن مضمونة وجباية المرتجع  
على الرهن يسقط من دينه بقدرها وجباية الرهن على الراهن وعلى المرتجع  
او على مالهما من راحة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتجع ولم  
الراعي على الراهن وكذلك نفقة الرهن ونماء الرهن للراهن فيكون  
رهنا في يده مع الاصل فان هلك نماء هلك بغير شيء وان هلك الاصل  
وبقي النماء افلكه الراهن بحصته من الدين يقسم الدين على قيمة  
الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفسك فما اصابه

قوله وان كان الدين قد اوفى فليس له ان يقبضه حتى يوفى ياتي الدين وان وكل الراهن المرتجع  
او العدل او غيرهما مع الرهن عند حلول الاجل فالوكالة جائزة  
فان شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها وان  
عزله او مات عنه لم يغرل فله ان يبيعه بعد موت الراهن بغير  
محضر من ورثته وللمرته ان يطالب الراهن بدينه ويجلسه به وان  
كان الرهن في يده فليس عليه ان يبيعه حتى يقبض الدين  
من ثمنه فاذا قضاه الدين قيل له يسلم الرهن اليه واذا باع الراهن  
الرهن بغير إذن المرتجع فالبيع موقوف فان اجازة المرتجع جاز ولا  
فلا فان قضاه الراهن دينه جاز البيع وان عتق الراهن عبد الرهن  
فقد عتقه فان كان الراهن موسرا والدين حلالا طهرا باءا الد  
وان كان موقفا اخذ منه قيمته فجعلت رهنا مكانه حتى يحل  
الدين وان كان معسرا استسعى العبد في قيمته فيقضي الدين به  
ثم يرجع به الى المولى ان ايسر وكذا لو كانت استهلاك الراهن الرهن  
وان استهلك اجنبى فالمرتجع هو الخصم في تضمينه دياخذ منه القيمة  
ويكون رهنا في يده وجباية الراهن على الرهن مضمونة وجباية المرتجع  
على الرهن يسقط من دينه بقدرها وجباية الرهن على الراهن وعلى المرتجع  
او على مالهما من راحة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتجع ولم  
الراعي على الراهن وكذلك نفقة الرهن ونماء الرهن للراهن فيكون  
رهنا في يده مع الاصل فان هلك نماء هلك بغير شيء وان هلك الاصل  
وبقي النماء افلكه الراهن بحصته من الدين يقسم الدين على قيمة  
الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفسك فما اصابه

في قولهم ما اصاب المراء فكله الرهن به ويجوز الزيادة في الرهن ولا يبيح  
 الزيادة في الدين عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يبيح الرهن  
 رهنا بها وقال ابو يوسف سفت رحمه الله واذا ارهن عينا واحدا فله  
 رجلين يدين لكل واحد منهما اجازة جميعها رهن عند كل واحد منهما  
 والمضمون على كل واحد منهما حصه دينه منها فان قضى ديها  
 فكانت كلها رهنا في يد الآخر حتى يستوفى دينه ومن لم يبيع راعا  
 ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه فاستمتع المشتري من تسليم  
 الرهن اليد لم يجر عليه والباقي بالخيار ان شاء رهنه بغير الرهن  
 وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن خلا او يدفع قيمة  
 الرهن رهنا مكانه ولم يرهن ان يحفظ الرهن بنفسه ونزول جثله  
 ودلالة وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغير من في عياله او اذعه  
 فيها صلتهم واذا تعدى المرتهن في الرهن وهلك في يد طمسه  
 ضمان الفسب بجميع قيمته واذا اعار المرتهن الرهن للمراء  
 فقبضه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد المراء هلك بغير  
 شيء والمرتهن ان يسترجع فاذا اخذ عاد الضمان واذا اقامت الرهن  
 باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصيب القاء في  
 له وصيا وامره ببيعه ليقتضى دينه من ثمنه **باب الحجر**  
 الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغير والجنون والرت ولا يجوز تصرف  
 الصغير الا باذن وليه ولا يجوز تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز  
 تصرف الجنون المغلوب بحال ومن باع من هلكه شيئا او اشترى هلكه  
 يعقل البيع والمشرع يقصد بالولي بالخيار ان شاء اجازة اذا كان

في قولهم ما اصاب المراء فكله الرهن به ويجوز الزيادة في الرهن ولا يبيح  
 الزيادة في الدين عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يبيح الرهن  
 رهنا بها وقال ابو يوسف سفت رحمه الله واذا ارهن عينا واحدا فله  
 رجلين يدين لكل واحد منهما اجازة جميعها رهن عند كل واحد منهما  
 والمضمون على كل واحد منهما حصه دينه منها فان قضى ديها  
 فكانت كلها رهنا في يد الآخر حتى يستوفى دينه ومن لم يبيع راعا  
 ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه فاستمتع المشتري من تسليم  
 الرهن اليد لم يجر عليه والباقي بالخيار ان شاء رهنه بغير الرهن  
 وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن خلا او يدفع قيمة  
 الرهن رهنا مكانه ولم يرهن ان يحفظ الرهن بنفسه ونزول جثله  
 ودلالة وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغير من في عياله او اذعه  
 فيها صلتهم واذا تعدى المرتهن في الرهن وهلك في يد طمسه  
 ضمان الفسب بجميع قيمته واذا اعار المرتهن الرهن للمراء  
 فقبضه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد المراء هلك بغير  
 شيء والمرتهن ان يسترجع فاذا اخذ عاد الضمان واذا اقامت الرهن  
 باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصيب القاء في  
 له وصيا وامره ببيعه ليقتضى دينه من ثمنه **باب الحجر**  
 الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغير والجنون والرت ولا يجوز تصرف  
 الصغير الا باذن وليه ولا يجوز تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز  
 تصرف الجنون المغلوب بحال ومن باع من هلكه شيئا او اشترى هلكه  
 يعقل البيع والمشرع يقصد بالولي بالخيار ان شاء اجازة اذا كان

لان الزيادة في الدين عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يبيح الرهن  
 رهنا بها وقال ابو يوسف سفت رحمه الله واذا ارهن عينا واحدا فله  
 رجلين يدين لكل واحد منهما اجازة جميعها رهن عند كل واحد منهما  
 والمضمون على كل واحد منهما حصه دينه منها فان قضى ديها  
 فكانت كلها رهنا في يد الآخر حتى يستوفى دينه ومن لم يبيع راعا  
 ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه فاستمتع المشتري من تسليم  
 الرهن اليد لم يجر عليه والباقي بالخيار ان شاء رهنه بغير الرهن  
 وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن خلا او يدفع قيمة  
 الرهن رهنا مكانه ولم يرهن ان يحفظ الرهن بنفسه ونزول جثله  
 ودلالة وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغير من في عياله او اذعه  
 فيها صلتهم واذا تعدى المرتهن في الرهن وهلك في يد طمسه  
 ضمان الفسب بجميع قيمته واذا اعار المرتهن الرهن للمراء  
 فقبضه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد المراء هلك بغير  
 شيء والمرتهن ان يسترجع فاذا اخذ عاد الضمان واذا اقامت الرهن  
 باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصيب القاء في  
 له وصيا وامره ببيعه ليقتضى دينه من ثمنه **باب الحجر**  
 الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغير والجنون والرت ولا يجوز تصرف  
 الصغير الا باذن وليه ولا يجوز تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز  
 تصرف الجنون المغلوب بحال ومن باع من هلكه شيئا او اشترى هلكه  
 يعقل البيع والمشرع يقصد بالولي بالخيار ان شاء اجازة اذا كان







قال ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ان الله يحب العبد الغني بقلبه فقيل انما هو الغني بقلبه لا بديناره قالوا فماذا قال قال صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العبد الغني بقلبه والفقير بديناره

على مائة درهم الا دينار او اقل في حطة لزمه مائة درهم الا  
 قيمته دينار والفقير وان قال له على مائة درهم لزمه كل ما درهم  
 وان قال له على مائة وثلاث فعليه ثوب واحد والمخرج في تفسير المائة  
 اليه ومن اقرب الحق وقال ان شاء الله متصلا باقراره لزمه  
 الاقرار ومن اقرب اقرار واستثنى بناءها بنفسه فلا يملك الدار  
 والبناء وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما قال و  
 من اقرب في وصية لزمه الثمن والعرصة ولو اقرب اية في اصطبل  
 لزمه الدابة دون الاصطبل وان قال خصبت ثوباني مند يل  
 لزمه جميعا وكذا لو قال له على ثوب في ثوب لزمه جميعا  
 وان قال له على ثوب في عشرة اوثاب لم يلزمه الا ثوب واحد  
 عند ابن حنيفة رحمه الله وقال محمد بن يحيى لزمه احد عشر  
 ثوبا ومن اقرب فصيب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله فيه  
 وكذا لو اقرب درهم وقال هي زيوف صدق مع مينه وان قال له على  
 خمسة وخمسة يريده الضرب والحساب لزمه خمسة واحدة  
 وان قال ارحمت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وان قال له على  
 درهم العشرة او ما بين واحدة الى عشرة لزمه تسعة عند ابن حنيفة  
 لان عندنا يلزم الابتداء وما بعده يسقط الانتهاء وان قال له على  
 الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر عبدا  
 بعينه قيل للقرآن ان شئت فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء  
 لك وان قال من ثمن عبد لم يعينه لزمه الالف في قول ابن حنيفة رحمه الله  
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يلزمه ولو قال له على الف من ثمن

قوله في حطة لزمه مائة درهم الا قيمته دينار والفقير وان قال له على مائة درهم لزمه كل ما درهم وان قال له على مائة وثلاث فعليه ثوب واحد والمخرج في تفسير المائة اليه ومن اقرب الحق وقال ان شاء الله متصلا باقراره لزمه الاقرار ومن اقرب اقرار واستثنى بناءها بنفسه فلا يملك الدار والبناء وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما قال ومن اقرب في وصية لزمه الثمن والعرصة ولو اقرب اية في اصطبل لزمه الدابة دون الاصطبل وان قال خصبت ثوباني مند يل لزمه جميعا وكذا لو قال له على ثوب في ثوب لزمه جميعا وان قال له على ثوب في عشرة اوثاب لم يلزمه الا ثوب واحد عند ابن حنيفة رحمه الله وقال محمد بن يحيى لزمه احد عشر ثوبا ومن اقرب فصيب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله فيه وكذا لو اقرب درهم وقال هي زيوف صدق مع مينه وان قال له على خمسة وخمسة يريده الضرب والحساب لزمه خمسة واحدة وان قال ارحمت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وان قال له على درهم العشرة او ما بين واحدة الى عشرة لزمه تسعة عند ابن حنيفة لان عندنا يلزم الابتداء وما بعده يسقط الانتهاء وان قال له على الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه فان ذكر عبدا بعينه قيل للقرآن ان شئت فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك وان قال من ثمن عبد لم يعينه لزمه الالف في قول ابن حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يلزمه ولو قال له على الف من ثمن

قال ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ان الله يحب العبد الغني بقلبه فقيل انما هو الغني بقلبه لا بديناره قالوا فماذا قال قال صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العبد الغني بقلبه والفقير بديناره

قوله ولم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها  
 انما هو لانها لم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها  
 انما هو لانها لم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها

خبر اخبرني عن لزمه لالف ولم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة ح ولو قال له  
 على الف درهم من ثمن متاع وهي في يوف وقال المقر له بل جبار لزمه  
 الجبار ومن اقر بغيره جازم فله الحقة والقص وكذا اذا اقر سبيف  
 فله المصل والجفن واليماثل وان اقر بجملته فله العبدان والكسفة  
 ولو اقر بثلثي ثلاثة جمال فان بين سبيد بان اوصى له او ميراثا ورثه  
 فلا اقرار صحيح وان اقر بالثلثي لم يصح ولو اقر بجمل جارية او حمل  
 نشأ له رجل صحه الاقرار ولزمه بعد الانفصال باب اقرار الميراث  
 وان اقر الرجل في مرض موته بدين وعليه دين الصحة  
 ودين لزمته في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة  
 والدين المعروفة باسباب مقدم فاذا قضيت فان فضيل  
 شيء يصرف فيما اقر به حاله المرض وان لم يكن عليه دين في صحه  
 جازا اقراره والمقر له اولى من الميراث واقرار الميراث لو رثته باطل  
 الا ان يصدق فيه بقية الورثة ومن اقر لاجنبي بجمال في مرضه ثم  
 قال هو ابني ثبت نسبه وبطل اقراره له ولو اقر له جنيته ثم تزوجها  
 لم يبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين  
 ومات فلها الاقل من الدين ومن ميراثها ان كان قبل القضاء  
 العدة ومن اقر بغيره بولد مثله وليس له نسب معروف  
 انه ابنه وصدقه العلام ثبت نسبه منه وان كان مريضا  
 يشار له الورثة في الميراث ويصح اقرار الرجل بالوالدين والولد  
 والزوجة والمولى ويصح اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح  
 اقرارها بالولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها

قوله ولم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها  
 انما هو لانها لم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها  
 انما هو لانها لم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها

قوله ولم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها  
 انما هو لانها لم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها  
 انما هو لانها لم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها

قوله ولم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها  
 انما هو لانها لم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها  
 انما هو لانها لم يولد الا ان يصدر قهرها الزوج او تشهد بولادتها

قابلة ومن اقرب نسب من غير الوالدين والاولاد مثل الاخوة والعم لم يقبل  
 اقراره في النسب فان كان له وارث معروف قريب وبغيره فهو اولى  
 من المقول وان لم يكن وارث معروف استحق المقراء ميرواشه  
 ومن مات ابوه فاقرب باخ لو ثبت نسب اخيه ويشترك في الميراث  
 كتاب الاجارة في الاجارة عقد بين المانح والمأجر  
 ولا تصح حتى يكون النافع والاجرة معلومة وما جاز ان يكون ثوبا  
 في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة والمنافع تارة تصير معلومة  
 بالمدى كاستيجار الارض للسكنى والارضين للزراعة فيتم الحق  
 على مدة معلومة اي مدة كانت وقارة تصير معلومة  
 بالتسمية والاعمال كمن استاجر رجلا ليعمل بغيره او حيايا لانه  
 او استاجر دابة ليعمل عليها مدة معلومة او يجرها مدة معلومة  
 وقارة تصير معلومة بالتعيين والاستقامة كمن استاجر  
 هذا الموضع الى سنة معلومة ويصح استيجار الدار والحد ان يثبت  
 للسكنى وادان يثبت ما يعمل فيها والحد ان يعمل كل سنة في  
 البناء وهو الحدادة والقصارة والحدادة ويصح استيجار  
 الدار والحدادة ولا يصح العقد حتى يسمي ما يجره فيها او يجره في  
 الزرع فيها ما اشاء ويجوز استيجار الساب والبناء والحدادة  
 خلا او شجرا فان انقضت المدة لزمه ان يقلع البناى والحدادة  
 لئلا يفسد ما زرعه الا ان يختار صاحب الارض ان يجره في  
 قامة ذلك مقلوعا ويتملكه او يجره بتركه على حاله  
 فيكون البناء لمن او الارض لهذا ويجوز استيجار الابواب

قد ورد في  
 من استاجر الدار  
 على ان يجره في  
 البناء والحدادة  
 ويجوز استيجار  
 الدار والحدادة  
 ولا يصح العقد  
 حتى يسمي ما  
 يجره فيها او  
 يجره في الزرع  
 فيها ما اشاء  
 ويجوز استيجار  
 الساب والبناء  
 والحدادة خلا  
 او شجرا فان  
 انقضت المدة  
 لزمه ان يقلع  
 البناى والحدادة  
 لئلا يفسد ما  
 زرعه الا ان  
 يختار صاحب  
 الارض ان يجره  
 في قامة ذلك  
 مقلوعا ويتملكه  
 او يجره بتركه  
 على حاله فيكون  
 البناء لمن او  
 الارض لهذا  
 ويجوز استيجار  
 الابواب



قد وري  
 وانما المصلحة في ذلك ان يكون له في كل وقت  
 ما يفي بيمينه من ثمنه في كل وقت  
 انما المصلحة في ذلك ان يكون له في كل وقت  
 ما يفي بيمينه من ثمنه في كل وقت

اوسقط من الدابة لم يضمن واذا اقصدا الفصاد او نزع البر لم يجر  
 الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطي من ذلك والا جبر  
 الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة المعلومة وان لم  
 يعمل كما استاجر رجلا شهرا للخدمة او ايسر في الغرض فلا ضمان  
 على الاجير الخاص في ائلف فيه ولا يفتا لف من جملة الاجارة  
 تقسرها الشروط كما تقسد البية وان استاجر عبد للخدمة  
 ليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك مع المالك ومن استاجر  
 رجلا ليعمل عليه فحمله وراكبه الى مكة جاز له التحول المعتاد  
 وان شاهد الحال المحصل فيها اجمع وان استاجر بعير المحمل عليه  
 مقدرا من الزاد فاكل منه في الطريق جاز له ان يزيده من مال  
 واجرة لا تجب بنفس العقد عندنا ويستحق باحدا لمعان الثلاثة  
 اما بشرط التحميل او بالتحجيل من غير شرط او باستيفاء المعق عليه  
 ومن استاجر اسرا للمصحات يطالبه بالجرة كل يوم الا ان يبين وقت  
 الاستحقاق ومن استاجر بعيرا الى مكة فليحال ان يطالبه بالجرة  
 كل مرحلة وليس للقصار والخطاط ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ  
 من العمل ومن استاجر خبازا ليخبز له في بيته فبينما  
 من الدقيق يدبرهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز من التمسك  
 وكذلك الغرف في طعام الى لمة على الطباخ واذا استاجر  
 رجلا ليضرب له البناء يستحق الاجرة اذا اقامته عند ان حقيقته حجة الله  
 وقال لا يستحقها حتى يشرجه ولو قال للخطاط ان خطت هذا  
 الشعر فاسر سياقهم وان خطته لم يوافق كما هي جاز الشرائط

استاجر

وانما المصلحة في ذلك ان يكون له في كل وقت  
 ما يفي بيمينه من ثمنه في كل وقت  
 انما المصلحة في ذلك ان يكون له في كل وقت  
 ما يفي بيمينه من ثمنه في كل وقت



على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره  
وان اطلق له العمل فله ان يستاجر من يعمل واذ اختلفا صاحب  
الثوب والخياط فقال امرت ان تعمل لي ثيابا فقال الخياط لا بل قميصا  
او قال صاحب الثوب لا يصنع ثوبا فقال الخياط لا بل قميصا  
فالتفت الخياط لصاحبه لثوبه وبع اليه ثوبا فان صاحب الثوب والخياط  
ضامان وان قال قمتا الثوب فله ان يستعمل غيره او قال الخياط لا بل باجر فالتفت  
قوله صاحب الثوب مع فينته عندا في حذيفة ثم وقال ابو يوسف ان كان  
حريفا فله الاجرة والا فلا وقال محمد بن حنبل ان كان الصانع معروفا فله الاجرة  
بالاجرة قاله في قول له والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل ولا يتجاوز ربه  
المسمر واذ اقبض المستاجر الدار لزمت له الاجرة وان لم يسكنها فاقبضها  
غاصب من يد سقطت الاجرة عنه فان وجد بها عيبا يضر بالسكن فله  
الفسخ واذ اخرجت الدار انقطع الماء من الرمي انفسخت الاجارة واذ اقامت  
احدا المتعاقدين وقد عقد الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة وان كان  
عقد هالغير لا يفسخ ويعمل بشرط الخيار في الاجارة كافي البيع  
وتفسخت الاجارة بالاعذار كمن استاجر وكان في السوق  
ليخرج فيها فذهب ماله وكمن اجر دكانا او دارة او فاسق لزمته ديون  
لا يقدر على قضاءها الا من ثمن ما اجر فتمت القاضى العقد وباعها  
في الديون ومس استاجر دابة يسافر بها ثم بدد الله الرجوع عن  
السفر ففسخ عنده فان نسيه الكار من السفر فذلك ليس به  
**كتاب الشفعة** الشفعة واجبة للخليط في  
نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع وهو الشرب والطريق والعيان

قد ورد  
على الصانع ان يعمل بنفسه  
وان اطلق له العمل فله ان يستاجر من يعمل  
واذا اختلفا صاحب الثوب والخياط فقال امرت ان تعمل لي ثيابا فقال الخياط لا بل قميصا او قال صاحب الثوب لا يصنع ثوبا فقال الخياط لا بل قميصا فالتفت الخياط لصاحبه لثوبه وبع اليه ثوبا فان صاحب الثوب والخياط ضامان وان قال قمتا الثوب فله ان يستعمل غيره او قال الخياط لا بل باجر فالتفت قوله صاحب الثوب مع فينته عندا في حذيفة ثم وقال ابو يوسف ان كان حريفا فله الاجرة والا فلا وقال محمد بن حنبل ان كان الصانع معروفا فله الاجرة بالاجرة قاله في قول له والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل ولا يتجاوز ربه المسمر واذ اقبض المستاجر الدار لزمت له الاجرة وان لم يسكنها فاقبضها غاصب من يد سقطت الاجرة عنه فان وجد بها عيبا يضر بالسكن فله الفسخ واذ اخرجت الدار انقطع الماء من الرمي انفسخت الاجارة واذ اقامت احدا المتعاقدين وقد عقد الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة وان كان عقد هالغير لا يفسخ ويعمل بشرط الخيار في الاجارة كافي البيع وتفسخت الاجارة بالاعذار كمن استاجر وكان في السوق ليخرج فيها فذهب ماله وكمن اجر دكانا او دارة او فاسق لزمته ديون لا يقدر على قضاءها الا من ثمن ما اجر فتمت القاضى العقد وباعها في الديون ومس استاجر دابة يسافر بها ثم بدد الله الرجوع عن السفر ففسخ عنده فان نسيه الكار من السفر فذلك ليس به

كتاب الشفعة الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع وهو الشرب والطريق والعيان

كتاب الشفعة

















ولم يجعله غير الحق اشتقها ويبلغ قصدهم جائز وان علم بغيره والمسال  
 عرف من قوله ان يسهلها او يمنعها العزل عن ذلك ثم لا يفتقر ان يشترط  
 بثبوتها شيئا اخر فان عزمه من رأس المال جازهم او دنايهم قد نصبت  
 فليس له ان يتصرف فيه فان افتقر قاي في المال ديون وقد خرج المصارف  
 فيه لم يجر لها كالمعنى قضاء الدين وان لم يكن له يجر له يجر له كالمعنى قضاء  
 ويقال له في كل رب المال في الاقتضاء وما هلك من مال المضارب فهو  
 من الربح دون رأس المال فان مراد الربح فلا ضمان على المصارف  
 وان كلف التمسك الربح والمصارف تمسك الجها ثم هلك المال كل او بعضه  
 تها الربح حق يستوفى في رب المال فان فضل شيء كان بينهما ما  
 وان نقص من رأس المال لم يضمن المصارف في ان كانا اقتسما  
 الربح ونسب المصارف به شرع عقد ما فضل المال كل او بعضه لم  
 يتوارث الربح الا في وجه من المصارف بالاول ان يبيع بالمتقصد  
 والنفسيه ولا يزوجه عبدا ولا ممة من مال المضاربة  
 وقال ابو يونس بن مهران يبيع من تزويج الامة دون العبد  
 كتاب الى كالة كل عقد جاز ان يعقد الانسان بنفسه  
 جاز ان ينعقد لكل به غيره ويجعل التوكيل بالخص في مسائل الحقوق  
 وبما يشاء ويؤتيه بالاستيفاء ايضا الا في الحدود والقصاص فان  
 الى كالة لا يستيفاء لانه لا يضمن المصارف المصارف التوكيل يجوز  
 باقتضاء الحدود والقصاص فعند ابو يونس سفرح ومحمد بن  
 كايحيى بن وعنده في حنفية رحمه الله يجوز والتوكيل بغير رضاه  
 المحرم ولا يجوز من عتقه الى حنفية رحمه الله الا ان يكون

قد روي  
 من غير المال فان  
 رأس المال كان  
 له ان يبيعها  
 كالمعنى قضاء  
 التمسك الربح  
 المصارف تمسك  
 الجها ثم هلك  
 المال كل او  
 بعضه تها الربح  
 حق يستوفى في  
 رب المال فان  
 فضل شيء كان  
 بينهما ما وان  
 نقص من رأس  
 المال لم يضمن  
 المصارف في ان  
 كانا اقتسما الربح  
 ونسب المصارف  
 به شرع عقد ما  
 فضل المال كل  
 او بعضه لم يتوارث  
 الربح الا في وجه  
 من المصارف بالاول  
 ان يبيع بالمتقصد  
 والنفسيه ولا يزوجه  
 عبدا ولا ممة من مال  
 المضاربة وقال ابو  
 يونس بن مهران يبيع  
 من تزويج الامة دون  
 العبد كتاب الى كالة  
 كل عقد جاز ان يعقد  
 الانسان بنفسه جاز ان  
 ينعقد لكل به غيره  
 ويجعل التوكيل بالخص  
 في مسائل الحقوق وبما  
 يشاء ويؤتيه بالاستيفاء  
 ايضا الا في الحدود والقصاص  
 فان الى كالة لا يستيفاء  
 لانه لا يضمن المصارف  
 المصارف التوكيل يجوز  
 باقتضاء الحدود والقصاص  
 فعند ابو يونس سفرح  
 ومحمد بن كايحيى بن  
 وعنده في حنفية رحمه  
 الله يجوز والتوكيل بغير  
 رضاه المحرم ولا يجوز  
 من عتقه الى حنفية رحمه  
 الله الا ان يكون

ان يبيع بالمتقصد والنفسيه ولا يزوجه عبدا ولا ممة من مال المضاربة













ولا يخفى من دعوى المحمّد والقصاص قال الشافعي يملكت  
 الاختصاص من حد القذف وإذا ادعى رجل على امرأة تكاسا وهي  
 فخصها بحدته على مال بذلت حتى يثبت الدعوى جاز وكان  
 في حق الخلع وإن ادعت امرأة تكاسا على رجل فخصها على مال  
 بذله لا يثبت وإن ادعى على رجل أنه عبده فخصه على مال إعطاه  
 جمانه وكان في حق المذنب معنى العتق بمال وكل شيء وقع الصلح  
 عليه فهو مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة وإنما يحمل على  
 أنه استوفى في بعض حقه واستقطب بقيد كمن كان له على رجل الف درهم  
 فخصها بحدته على الف درهم فجاز وصار كانه أصله عن بعض حقه  
 ولو صار كسر على الف درهم فجاز وصار كانه أصله لنفس الحق ولو صار كسر  
 على ثمانية إلى شهر لم يجز ولو كان له عليه الف مثله فخصها بحدته على  
 خمسمائة حالة لم يجز وإن كان له الف سنة فخصها بحدته على خمسمائة  
 يعني لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح بحد فخصها بحدته لم يلزمه  
 الكيل ما صار له عليه لأن يضمنه والمسال لازم على الموكل وإن  
 لم يملكه من رجل على شيء بغير إذن فهو على أربعة أوجه أصله  
 على مال ومثله ثم الصلح وكل ذلك إن قال صلحتك على الف هذه هي الصلح ولزمه  
 تسليمها وكذا لو قال صلحتك على الف درهم وسلمها اليه إن قال صلحتك  
 على الف ولم يسلمها قال عقد عرقف فإن إجازة المدين عليه جاز ولزمه الف  
 وإن لم يجر بطل وإذا كان الدين بالشئ كغيره فخصها بحدته على ثوب فتشبه  
 بالخيار إن بيعت بغير الدين بغيره إن شاء أخذ نصف الثوب ولشركه  
 إلا إن يضمن له ثوبين كغير الدين ولو استوفى في أحدهما نصفه

فإن ادعى رجل على رجل أن يملكه فخصه على مال بذله لا يثبت وإن ادعى على رجل أنه عبده فخصه على مال إعطاه جمانه وكان في حق المذنب معنى العتق بمال وكل شيء وقع الصلح عليه فهو مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة وإنما يحمل على أنه استوفى في بعض حقه واستقطب بقيد كمن كان له على رجل الف درهم فخصها بحدته على الف درهم فجاز وصار كانه أصله عن بعض حقه ولو صار كسر على الف درهم فجاز وصار كانه أصله لنفس الحق ولو صار كسر على ثمانية إلى شهر لم يجز ولو كان له عليه الف مثله فخصها بحدته على خمسمائة حالة لم يجز وإن كان له الف سنة فخصها بحدته على خمسمائة يعني لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح بحد فخصها بحدته لم يلزمه الكيل ما صار له عليه لأن يضمنه والمسال لازم على الموكل وإن لم يملكه من رجل على شيء بغير إذن فهو على أربعة أوجه أصله على مال ومثله ثم الصلح وكل ذلك إن قال صلحتك على الف هذه هي الصلح ولزمه تسليمها وكذا لو قال صلحتك على الف درهم وسلمها اليه إن قال صلحتك على الف ولم يسلمها قال عقد عرقف فإن إجازة المدين عليه جاز ولزمه الف وإن لم يجر بطل وإذا كان الدين بالشئ كغيره فخصها بحدته على ثوب فتشبه بالخيار إن بيعت بغير الدين بغيره إن شاء أخذ نصف الثوب ولشركه إلا إن يضمن له ثوبين كغير الدين ولو استوفى في أحدهما نصفه

فإن ادعى رجل على رجل أن يملكه فخصه على مال بذله لا يثبت وإن ادعى على رجل أنه عبده فخصه على مال إعطاه جمانه وكان في حق المذنب معنى العتق بمال وكل شيء وقع الصلح عليه فهو مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة وإنما يحمل على أنه استوفى في بعض حقه واستقطب بقيد كمن كان له على رجل الف درهم فخصها بحدته على الف درهم فجاز وصار كانه أصله عن بعض حقه ولو صار كسر على الف درهم فجاز وصار كانه أصله لنفس الحق ولو صار كسر على ثمانية إلى شهر لم يجز ولو كان له عليه الف مثله فخصها بحدته على خمسمائة حالة لم يجز وإن كان له الف سنة فخصها بحدته على خمسمائة يعني لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح بحد فخصها بحدته لم يلزمه الكيل ما صار له عليه لأن يضمنه والمسال لازم على الموكل وإن لم يملكه من رجل على شيء بغير إذن فهو على أربعة أوجه أصله على مال ومثله ثم الصلح وكل ذلك إن قال صلحتك على الف هذه هي الصلح ولزمه تسليمها وكذا لو قال صلحتك على الف درهم وسلمها اليه إن قال صلحتك على الف ولم يسلمها قال عقد عرقف فإن إجازة المدين عليه جاز ولزمه الف وإن لم يجر بطل وإذا كان الدين بالشئ كغيره فخصها بحدته على ثوب فتشبه بالخيار إن بيعت بغير الدين بغيره إن شاء أخذ نصف الثوب ولشركه إلا إن يضمن له ثوبين كغير الدين ولو استوفى في أحدهما نصفه

قد وسمي في جميع ما ذكره لان حق في ذمته لان دوا بره عن انفسه فذلك لان دوا بره عن انفسه ابره عن بعض الناس وليس انفسه على باقي من بعض كانت فسمي بها عن انفسه مع السهام دوا بره عن انفسه كما لا بد من عند اسير يوسف مع فسمي بها عن دوا بره عن انفسه احد من الذين قبض القيد ولو غيب فاسد انفسه في يد من فسمي بها عند محمد بن يوسف قبض وكنى الاسرى و التفت في ظاهر الرواية وكنى الاسرى عليه من حياة العهد ١٢٠٠ م

من الدين كان لشريكه ان يشترك فيما قبض ثم يرجع بالباقي على الشريك وكذا شئت في احداهما نصيبه من الدين سبعة كان لشريكه ان يقضي سهم الدين ان كان السلم بين الشريكين فصالحه احداهما من نصيبه على راس المال لم يخرج عند اربعة حصة ٢٠٠ ومحمد وقال ابو يوسف يجهل الصلح وان كانت الشريكين العور ثم خراجها احدهم منها بمال اعطى اياه والتركه عقار او غيره فجاز قليل لا كان ما اعطى اياه او كثيرا فان كانت التركة فضة فاعطى ذهبها او كانت ذهبها فاعطى فضة فمهر كذلك وان كانت التركة ذهبها وفضة وغير ذلك فصالحهما على ذهب وفضة فلا بد ان يكون ما اعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة غيره من الاجناس واذا كانت التركة دين على الناس فادخلوا في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لحد فالصلح باطل فان شرطوا ان يبيع الغرماء منه ولا يرجع العور ثم عليهم نصيبه المصالح عنه فالصلح جائز

**كتاب الهبة الهبة** الهبة هبة لا يجاب والقبول وتتم بالقبض فان قبض الموهبة له في المجلس بغير الوهاب جاز وان قبض بعد الاقرار لا يجزى الا ان ياذن الموهب في القبض بعد الهبة بقوله هبهك وتملكك واعطيتك ملكك هبة وكذلك اعطيتك هذا الطعام وكذلك قول جعلت هذا الثوب لك امرتك هذا الثوب وكذلك لو قال حملتك على هذه الدابة اذ انقضى الحمل الهبة ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا حصوة مقسمة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائز ومن هب شقه ما مشاعا فوا يقسم الهبة فاسد فان شقه سله جاز وان

في ذمته لان دوا بره عن انفسه فذلك لان دوا بره عن انفسه ابره عن بعض الناس وليس انفسه على باقي من بعض كانت فسمي بها عن انفسه مع السهام دوا بره عن انفسه كما لا بد من عند اسير يوسف مع فسمي بها عن دوا بره عن انفسه احد من الذين قبض القيد ولو غيب فاسد انفسه في يد من فسمي بها عند محمد بن يوسف قبض وكنى الاسرى و التفت في ظاهر الرواية وكنى الاسرى عليه من حياة العهد ١٢٠٠ م

فان كان كسبه فاعطى له فانه على الوجع التماسه على الاتفاق دوا بره اذ استقر عليه نصيبه من الكتاب



قد ورد في الحديث ان من سئل عن رجل اصابته الصدقة فمات قبل ان يتصدق بها فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته

قد ورد في الحديث ان من سئل عن رجل اصابته الصدقة فمات قبل ان يتصدق بها فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته

والله اعلم بالصواب فان الحكم على من اصابته الصدقة في حياته لا ينافي مع ما في الحديث من ان الصدقة على من اصابته في حياته فانما الصدقة على من اصابته في حياته فانما الصدقة على من اصابته في حياته فانما الصدقة على من اصابته في حياته

قد ورد في الحديث ان من سئل عن رجل اصابته الصدقة فمات قبل ان يتصدق بها فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته فقلت له انما الصدقة على من اصابته في حياته

والله اعلم بالصواب فان الحكم على من اصابته الصدقة في حياته لا ينافي مع ما في الحديث من ان الصدقة على من اصابته في حياته فانما الصدقة على من اصابته في حياته فانما الصدقة على من اصابته في حياته

على قول من قال ان يوسف بن يعقوب بن اسرائيل  
 كان من اولاد ادم عليه السلام  
 وانه كان من اولاد نوح عليه السلام  
 وانه كان من اولاد ابراهيم عليه السلام  
 وانه كان من اولاد اسمعيل عليه السلام  
 وانه كان من اولاد اسحاق عليه السلام  
 وانه كان من اولاد يعقوب عليه السلام  
 وانه كان من اولاد يوسف بن يعقوب بن اسرائيل

عند ابى يوسف رحمه الله في طلب الشريك القسمة فقصم القسمة والواجبات  
 ببطلان من ارتفع عمله الوقف بعارته ثم غرد ذلك العاقف او لم يشترط  
 فان وقف الرشيد سلكه وله قاله قاله على من له السكة فان اشترى من ذلك  
 او كان فقير الجرحى الحاكم فمهرها باجرتها فاذا عمرت رجعا الى من له  
 السكة وما تقدم من بقاء الوقف والله صرح الحاكم في عار الوقف  
 ان احياهم وان استغنى عنه مسكته حتى يخرج الى عمارته فيمهرها ولا يجرها اليهم  
 بين مستغنى الوقف واذا جعل الوقف لنفسه جعل الكفاية اليه جازعته  
 ابى حنيفة رحمه الله وابى يوسف رحمه الله وقال محمد بن يحيى واذا بنى مسجد لم  
 ينزل ملكه حتى يفرقه عن ملكه بطريقه ويشتريه طان يا ذر الناس بالصلوة  
 فاذا صلي فيه وانزل ملكه عند ابى حنيفة رحمه الله ومحمد بن يحيى ووقل ابو يوسف رحمه الله  
 ينزل ملكه عند محمد بن يحيى رحمه الله وجعلته مسجد ومن ينجس سقاية للمسلمين  
 او خان يمينه بنو المسلمين السبيل او سباطا او جعل الرضه مقبرة لم ينزل  
 ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند ابى حنيفة رحمه الله وقال  
 ابو يوسف رحمه الله ينزل ملكه بالقول وقال محمد بن يحيى  
 اذا استسقى الناس من السقاية وسكنوا الخان الربا ودفعوا المقتدر الى الله  
**كتاب الغصب** ومن غصب شيئا له مثل كالمكيل  
 والموزون فملاك في بدء فعله ضمان مثله وان كان مما لا مثله له  
 فمليه قيمته وعلى الغاصب دفعين الغصب وان ادعى هلاكها  
 جسده الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لظهرها وان لم يكن باقية  
 فمضى عليها بها والغصب فيما ينقل ويحول ولن غصب عقار في يده  
 لم يضمنه عند ابى حنيفة رحمه الله وابى يوسف رحمه الله وقال محمد بن يحيى

في قول من قال ان يوسف بن يعقوب بن اسرائيل  
 كان من اولاد ادم عليه السلام  
 وانه كان من اولاد نوح عليه السلام  
 وانه كان من اولاد ابراهيم عليه السلام  
 وانه كان من اولاد اسمعيل عليه السلام  
 وانه كان من اولاد اسحاق عليه السلام  
 وانه كان من اولاد يعقوب عليه السلام  
 وانه كان من اولاد يوسف بن يعقوب بن اسرائيل

والله اعلم بالصواب  
 والحمد لله رب العالمين

















قد ورد في المتن والمحرر فان شرط  
 اولى الكس فان شرط  
 المحيطة فان شرط  
 صحت والتمين فان شرط  
 لما يزره وتقل لصاحب البذر  
 يتبعها اعتبار العرف ولان شرط  
 لصاحب البذر صحت لانه حكم العقد  
 مخالف للشرط فان شرط لانه  
 الا ان شرط فان شرط لانه  
 شرط فان شرط فان شرط لانه  
 شرط لان امر الفسخ في خلاف ما  
 قوله واذا شرط البذر في غير  
 البذر لانه بطلان شرط

قد ورد في المتن والمحرر فان شرط  
 اولى الكس فان شرط  
 المحيطة فان شرط  
 صحت والتمين فان شرط  
 لما يزره وتقل لصاحب البذر  
 يتبعها اعتبار العرف ولان شرط  
 لصاحب البذر صحت لانه حكم العقد  
 مخالف للشرط فان شرط لانه  
 الا ان شرط فان شرط لانه  
 شرط فان شرط فان شرط لانه  
 شرط لان امر الفسخ في خلاف ما  
 قوله واذا شرط البذر في غير  
 البذر لانه بطلان شرط

وان يكون الخارج شائكا بينهما فان شرط احدهما قفرا ناسما  
 فهي باطلة وكذلك ان شرط احدهما ما على الماذايات والسوا  
 واذا صحت المزارعة فالخارج على ما شرط فان لم يخرج الارض  
 شيئا فلا شيء للعامل واذا صحت المزارعة فالخارج لصاحب  
 البذر فان كانت البذر من قبل رب الارض فلا عامل اجره مثله الا اذا  
 على مقدار ما شرط له من الخارج وقال فيخرج له اجر مثله بالغا  
 ما بلغ وان كان البذر من قبل العامل فلا صاحب الارض  
 اجره مثله واذا عقد المزارعة قامت مع صاحب البذر من العمل لم  
 يجبر عليه ولو امتنع الذي ليس من قبله البذر اجرة القاض على العمل  
 واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت المزارعة  
 والنزر علم يد له كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى ان يستقصد  
 والنفقة على الزوج عليها مقدار حقوقهما واجرا لهما  
 والرفاع والدباس والتزنية عليها بالحصص فان شرط في المزارعة ما لم يفت  
 ٩١  
**كتاب المسابقات** قال ابو حنيفة ر  
 المسابقة بجزء من الشجرة باطلة وقالا جائزة اذا ذكرت مدة  
 معلومة في سعي جزء من الشجرة مشاعا ويجوز المسابقات في الشجر والفحل  
 والكرم والوطائب اصول الباذنجان فان دفع مخلوفا في مسابقة والقر  
 تريد بالعمل جائز وان كانت قد انتهت لم يجز واذا عقد المسابقات  
 فلعامل اجره مثله تبطل المسابقات بالموت في نفسه بانه لا ركة في نفسه الجارة  
**كتاب النكاح** النكاح يعقد بالاشهاد والقبول  
 بلفظين بينهما على ما مضى او بغيرهما على ما مضى والاخر المستعمل مثل يقول زوجي

المسابقة بجزء من الشجرة باطلة وقالا جائزة اذا ذكرت مدة  
 معلومة في سعي جزء من الشجرة مشاعا ويجوز المسابقات في الشجر والفحل  
 والكرم والوطائب اصول الباذنجان فان دفع مخلوفا في مسابقة والقر  
 تريد بالعمل جائز وان كانت قد انتهت لم يجز واذا عقد المسابقات  
 فلعامل اجره مثله تبطل المسابقات بالموت في نفسه بانه لا ركة في نفسه الجارة  
**كتاب النكاح** النكاح يعقد بالاشهاد والقبول  
 بلفظين بينهما على ما مضى او بغيرهما على ما مضى والاخر المستعمل مثل يقول زوجي













يسافر من خرجت قرعتها واذا ارضيت احدا  
 الزوجات يترك قسمها لصاحبها جاز ولها ان ترجع فذلك  
**كتاب الرضاع قليل الرضاع وكثيره وسواء اذا**  
 حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم ومدة الرضاع عند حنفية ١٢ شهرا  
 وقال المستان فاذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم ويجوز  
 من الرضاع ما يحرم من النسب الا ما اخيه من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها  
 ولا يحرم ان يتزوج ام اخيه من النسب يجوز ان يتزوج اخت  
 ابنة من الرضاع ولا يحرم ان يتزوج اخت ابنة من النسب  
 ولكن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه  
 الصببة على زوجها واطاؤه وابنائها وليصير الزوج الذي نزل منه اللبن  
 ابا للرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز  
 ان يتزوج باخت اخيه من النسب وكذلك الاخر من الاب اذا  
 كانت له اخت من امه جاز لا اخيه ان يتزوجها وكل صبيين  
 اجتمع على ثدي واحدة لم يحرهما ان يتزوجا باخرى ولا يحرم  
 ان يتزوج المرضعة احدا من ولداي ارضعت فلا ولد لها ولا يحرم  
 ان يتزوج الصبي المرضع اخت زوج المرضعة كما لا تحرم من الرضاع  
 واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان  
 غلب الماء لم يتعلق به التحريم وان اختلط اللبن بالطعام لم يتعلق  
 به التحريم وان كان اللبن غاليا عند حنفية ١٢ شهرا واذا اختلط  
 بالسهم واعوه هو الغالب يتعلق به التحريم واذا حلب اللبن من  
 المرأة بعد من قتها فاجر الصبي منه تعلق بالتحريم واذا اختلط اللبن

قد روي  
 الرضاع عند حنفية ١٢ شهرا  
 وقال المستان فاذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم ويجوز  
 من الرضاع ما يحرم من النسب الا ما اخيه من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها  
 ولا يحرم ان يتزوج ام اخيه من النسب يجوز ان يتزوج اخت  
 ابنة من الرضاع ولا يحرم ان يتزوج اخت ابنة من النسب  
 ولكن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم هذه  
 الصببة على زوجها واطاؤه وابنائها وليصير الزوج الذي نزل منه اللبن  
 ابا للرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز  
 ان يتزوج باخت اخيه من النسب وكذلك الاخر من الاب اذا  
 كانت له اخت من امه جاز لا اخيه ان يتزوجها وكل صبيين  
 اجتمع على ثدي واحدة لم يحرهما ان يتزوجا باخرى ولا يحرم  
 ان يتزوج المرضعة احدا من ولداي ارضعت فلا ولد لها ولا يحرم  
 ان يتزوج الصبي المرضع اخت زوج المرضعة كما لا تحرم من الرضاع  
 واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان  
 غلب الماء لم يتعلق به التحريم وان اختلط اللبن بالطعام لم يتعلق  
 به التحريم وان كان اللبن غاليا عند حنفية ١٢ شهرا واذا اختلط  
 بالسهم واعوه هو الغالب يتعلق به التحريم واذا حلب اللبن من  
 المرأة بعد من قتها فاجر الصبي منه تعلق بالتحريم واذا اختلط اللبن

اي على ثدي امرأة واحدة















او بصريح او بصيغة او بعتق او بطلاق فهو موافق وان لم يطلقه الزوجية  
 كان موليا واكثر من البينة او المطلقة ثلثا لم يكن موليا وهذا ايلان  
 الامة شهران وان كان المولى لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة  
 او كان بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلان ففيه  
 ان يفصل فثبت اليها فان قال ذلك سقط الايلان وان صغر المدة  
 بطل ذلك الفرض وصادقته بالجماع واذا قال لامرأته انت على حرام يسئل  
 عن بطله فان قال اردت الكذب فهو كما قال وان قال اردت الطلاق  
 فهو طلاق بائن الا ان ينفي الثالث وان قال اردت الظهار  
 فهو ظهار وان قال اردت التخيير او الردت به شيئا فهو مبينة  
**في الخلع** الخلع اذ انتشاق الزوجان وخافان لا يقصدا  
 حلا ولا فسادا فلا بأس بان يقتل في نفسه ما منه حال فخلعهما به فاذا  
 فعل ذلك وقع بالخلع بائنة وكذا هو المال فان كان النشء من قبله  
 كره له ان ياخذ منها مفسدا وان كان النشء من قبله كره له ان ياخذ  
 منها اكثر مما اعطاها فان فعل ذلك جازن الفقه ما ذكره وان طلقها على حال  
 فقبلت وضع الطلاق ولزمها المال وان كان الطلاق بائنا وان ابطال  
 العوض في الخلع مثل ان يخالف المسلمة على خمر او خنزير فلا نشئ للزوج  
 والفرقة بائنة وان ابطال العوض في الطلاق كان مرجعيا وما جازا ان يكون  
 مهر في النكاح جازا ان يكون بدلا في الخلع وان قالت له خالعي على  
 ما في يدي فخالعها ولو يكن في يدها شيء فلا نشئ له عليها وآت  
 قالت خالعي على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء خرجت عليه  
 مهرها وان قالت خالعي على ما في يدي من الدراهم فخالعها ولم يكن

في قوله بعتق او بصيغة او بطلاق فهو موافق وان لم يطلقه الزوجية  
 كان موليا واكثر من البينة او المطلقة ثلثا لم يكن موليا وهذا ايلان  
 الامة شهران وان كان المولى لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة  
 او كان بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلان ففيه  
 ان يفصل فثبت اليها فان قال ذلك سقط الايلان وان صغر المدة  
 بطل ذلك الفرض وصادقته بالجماع واذا قال لامرأته انت على حرام يسئل  
 عن بطله فان قال اردت الكذب فهو كما قال وان قال اردت الطلاق  
 فهو طلاق بائن الا ان ينفي الثالث وان قال اردت الظهار  
 فهو ظهار وان قال اردت التخيير او الردت به شيئا فهو مبينة  
**في الخلع** الخلع اذ انتشاق الزوجان وخافان لا يقصدا  
 حلا ولا فسادا فلا بأس بان يقتل في نفسه ما منه حال فخلعهما به فاذا  
 فعل ذلك وقع بالخلع بائنة وكذا هو المال فان كان النشء من قبله  
 كره له ان ياخذ منها مفسدا وان كان النشء من قبله كره له ان ياخذ  
 منها اكثر مما اعطاها فان فعل ذلك جازن الفقه ما ذكره وان طلقها على حال  
 فقبلت وضع الطلاق ولزمها المال وان كان الطلاق بائنا وان ابطال  
 العوض في الخلع مثل ان يخالف المسلمة على خمر او خنزير فلا نشئ للزوج  
 والفرقة بائنة وان ابطال العوض في الطلاق كان مرجعيا وما جازا ان يكون  
 مهر في النكاح جازا ان يكون بدلا في الخلع وان قالت له خالعي على  
 ما في يدي فخالعها ولو يكن في يدها شيء فلا نشئ له عليها وآت  
 قالت خالعي على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء خرجت عليه  
 مهرها وان قالت خالعي على ما في يدي من الدراهم فخالعها ولم يكن

قدوة  
 في يد هاشم فعليها ثلثة دراهم وان قالت طلقتي ثلثا بالالف  
 فطلقتها واحدة يقع الطلقة باثنته وعليها ثلث الالف وان قالت  
 طلقتي ثلثا على الالف فطلقتها واحدة فلا شيء عليها وتقع طلقة واحدة  
 وتو قال لها الزوج طلقتي نفسك ثلثا بالالف او على الف فطلقت نفسها  
 واحدة لم يقع عليها شيء والمبارات كالتخام والخام والمبارات  
 يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالمكاثرة  
 باب الظهار سرا اذا قال الرجل لامرأته انت علي كظهر امي حرمت  
 عليه ولا يبع حتى يكفر ولا يحل وطئها ولا مسها ولا تقبيلها حتى يكفر  
 عن ظهاره فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير كفارة  
 الاولى ولا يبع حتى يكفر والعم الذي يحجب فيه الكفارة ان يغرم على وطئها  
 واذا قالت انت علي كبعن امي او كخند ها او كفر بها فمها مظاهر وكذلك  
 ان تشبهها بمن لا يحل النظر اليها على التاكيد مثل اخته وعمته وامه  
 من الرضايع وكذلك ان قال رايتك على كظهر امي او فرجك او  
 وجهك او رقبته وكذلك لو قال نصفك او ثلثك ولو قال انت  
 على مثل امي يرجع الى النية فان قال اردت الكرامة فالقول قوله وان  
 قال اردت الظاهر فظاهر وان قال اردت الطلاق فطلاق وان قال  
 اردت التحريم فهو يلازم عند ان حنيفة ج وبني يونس مخرج وقال محمد ج  
 فهو ظهار وان لم يكن نية فليس بشيء ولا يكون الظهار الا من وجهه فان  
 ظاهر امره لم يكن مظاهرا ومرو قال لساكنه انك علي كظهر امي كان مظاهرا  
 منهم وكان عليه لكل واحدة منهم كفارة واحدة وكفارة الظهار عتق  
 سبعة فمرو لم يجد فصيا م شهرين متتابعين فمن لم يستطع

وقال ابن حنيفة وقال  
 في يد هاشم فعليها ثلثة دراهم وان قالت طلقتي ثلثا بالالف  
 فطلقتها واحدة يقع الطلقة باثنته وعليها ثلث الالف وان قالت  
 طلقتي ثلثا على الالف فطلقتها واحدة فلا شيء عليها وتقع طلقة واحدة  
 وتو قال لها الزوج طلقتي نفسك ثلثا بالالف او على الف فطلقت نفسها  
 واحدة لم يقع عليها شيء والمبارات كالتخام والخام والمبارات  
 يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالمكاثرة  
 باب الظهار سرا اذا قال الرجل لامرأته انت علي كظهر امي حرمت  
 عليه ولا يبع حتى يكفر ولا يحل وطئها ولا مسها ولا تقبيلها حتى يكفر  
 عن ظهاره فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير كفارة  
 الاولى ولا يبع حتى يكفر والعم الذي يحجب فيه الكفارة ان يغرم على وطئها  
 واذا قالت انت علي كبعن امي او كخند ها او كفر بها فمها مظاهر وكذلك  
 ان تشبهها بمن لا يحل النظر اليها على التاكيد مثل اخته وعمته وامه  
 من الرضايع وكذلك ان قال رايتك على كظهر امي او فرجك او  
 وجهك او رقبته وكذلك لو قال نصفك او ثلثك ولو قال انت  
 على مثل امي يرجع الى النية فان قال اردت الكرامة فالقول قوله وان  
 قال اردت الظاهر فظاهر وان قال اردت الطلاق فطلاق وان قال  
 اردت التحريم فهو يلازم عند ان حنيفة ج وبني يونس مخرج وقال محمد ج  
 فهو ظهار وان لم يكن نية فليس بشيء ولا يكون الظهار الا من وجهه فان  
 ظاهر امره لم يكن مظاهرا ومرو قال لساكنه انك علي كظهر امي كان مظاهرا  
 منهم وكان عليه لكل واحدة منهم كفارة واحدة وكفارة الظهار عتق  
 سبعة فمرو لم يجد فصيا م شهرين متتابعين فمن لم يستطع

من كان عليه كفارة فليست له كفارة  
 على الف فليست له كفارة  
 عند ان حنيفة ج وبني يونس مخرج وقال محمد ج  
 فهو ظهار وان لم يكن نية فليس بشيء ولا يكون الظهار الا من وجهه فان  
 ظاهر امره لم يكن مظاهرا ومرو قال لساكنه انك علي كظهر امي كان مظاهرا  
 منهم وكان عليه لكل واحدة منهم كفارة واحدة وكفارة الظهار عتق  
 سبعة فمرو لم يجد فصيا م شهرين متتابعين فمن لم يستطع





فحل وزنت فحدث وان قدت امرأته فهي صغيرة او مجنونة فلا  
 لعان بينهما وقذف الاخرى لا يتعلق به اللعان واذا قال الزوج  
 بس حملك صفي فلا لعان بينهما وان قال نزلت هذا الحمل  
 من النبتة لم ينف القاضى الحمل واذا نفى الرجل ولدا امرأته عقيب  
 وكادة او في الحال التي يقبل التهنئة او يتباعد عنها الولادة ثم نفى لاهن  
 به وان انفك بعد ذلك يلاهن ويثبت النسب منه وقال ابو يوسف  
 يهرج يهرج فيه في ملك النفاس واذا ولدت ولدين في بطن واحد  
 نفى الاول واعتبرت بالثاني يثبت نسبهما منه وقذف الزوج  
 بان اعترف بالاول ونفى الثاني يثبت نسبهما ولاهن  
**كتاب العدة** اذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا  
 او ثلثا بعد ما دخل بها او سرجيا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق  
 وهي حرة هي تحيض فعدتها ثلثة اقراء وان كانت لا تحيض من مفر  
 او كبر فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كانت  
 امه فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف فان  
 مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرون يوما فيها  
 المدخول بها وخيرها وان كانت امه فعدتها شهران وخمسة ايام  
 واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجلين فان اعتقت الامه  
 فعدتها من طلاق رجعي تنقلت عدتها الى عدة المرات وان اعتقت وهي  
 مبيتة ثمة او ستوفي عنها زوجها لم تنقل عدتها الى عدة المرات وان كانت  
 ايسة فاعتدت بالشهيرة ثم رأت الدم انتقض ما مضى من  
 عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحيض كذلك ان كانت لعنت

قد وجه  
 في النكاح  
 في الطلاق  
 في العدة  
 في النفقة  
 في الزنا  
 في الحضانة  
 في الميراث  
 في الجوارح  
 في القصاص  
 في الحدود  
 في الشهادات  
 في النكاح  
 في الطلاق  
 في العدة  
 في النفقة  
 في الزنا  
 في الحضانة  
 في الميراث  
 في الجوارح  
 في القصاص  
 في الحدود  
 في الشهادات

في النكاح  
 في الطلاق  
 في العدة  
 في النفقة  
 في الزنا  
 في الحضانة  
 في الميراث  
 في الجوارح  
 في القصاص  
 في الحدود  
 في الشهادات



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر الخليلي في شهر ربيع الثاني سنة 1285 هـ

يضاف اليها باليسكن حال وقوع الفقرة فان كان نصيبها من دار الميراث  
لا يغيرها واخرها الورثة من نصيبهم انشئت عنها الى دار اخرى ولا يجوز  
ان يسافر الزوج بالمطالبة الرجعية واذا طلق امرأته طلاقا بائنا  
شهر تزوجها في عدتها وطلقتها قبل الدخول بموافقة عليه مهر كامل وعليها  
عدة مستقبلية وقال محمد بن علي اتمام العدة الاولى ولو انصف المهر  
ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا جاءته به سنتين اثبت نسبته  
لقربان قضاء العدة فاذا جاءت به اقل من سنتين ثبت نسبته  
وبانت منه وان جاءت اكثر من سنتين ثبت نسبته منه وكانت  
رجعية والمبتغاة يثبت نسب ولدها اذا جاءت به اقل من سنتين  
واذا جاءت به لتمام سنتين من يوم الفقرة لم يثبت له نسب  
ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين  
واذا اتمرت ثمة المعتدة بالقضاء عدتها ثم جاءته بولد اقل من ستة  
اشهر يثبت نسب واذا جاءت به ستة اشهر لم يثبت نسب واذا  
ولدت المعتدة ولدا لغير الزوج لم يثبت نسب الا اذا شهد بولادتها  
رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هذا الرجل ظاهرا او  
اقرار من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة وقال  
ابو يوسف بن محمد بن يحيى يثبت في الجميع بشهادة القابلة واذا تزوج  
امرأة فجاءت بولد اقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب  
وان جاءته ستة اشهر فصاعدا يثبت نسبته اعترفت به الرجل او سكنت  
وان مجددا لولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة واكثر  
مكة الحنبلستان اقل ستة اشهر واذا طلق النكاح في مية فلا عدة عليها

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر الخليلي في شهر ربيع الثاني سنة 1285 هـ

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر الخليلي في شهر ربيع الثاني سنة 1285 هـ





















ولا يكفر به فيه والقصاص واجب بكل حقة الدم على التتابع ما انما قتل  
 عدا ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد والعبد بالمرء والعبد بالعبد والمسلم بالمسلم  
 ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصغير  
 بالمرء والبعيد باللاحق الزمن ولا يقتل الرجل بامرأته ولا بوجه ولا بعبد  
 ولا بكاتب ولا بعبد ولد ومن ورث قصاصا على اي سبقت له الاية  
 ولا يستوفي القصاص الا بالسيوف واذا قتل المكاتب عدا وليس له وراثته الا المقتل  
 فله القصاص ان مات عاجزا لا اتفاق وان مات عن وولاه فذكره  
 عند محمد بن وان ترك وقاتل او اسرته غير المقتل فلا قصاص له واذا  
 قتل عيدا الرهن لم يجب القصاص حتى يحكم الرهن والمرهون ومن  
 جرح رجلا عدا فليزله صاحب الفرائض حتى مات فعليه القصاص  
 وتسي قطع يده غير محمد بن المفضل قطع يده وكذا لك الرجل وامرأت  
 الأنف والأذن ومن ضرب عيني رجل فقلعهما فلا قصاص عليه  
 وان كانت قائمة وذهب ضيقها فعليه القصاص في الرجل والمرأة ويجعل  
 في الرجل والمرأة والخنثى والخنثى بالمرأة الخنثى يذهب ضيقها ومن  
 السنين القصاص وفي كل شعبة مكان فيها المائدة القصاص لا قصاص  
 في عظم الا في السن وليس فيما دون النفس شبه العمد وانما هو عمد  
 او خطاء ولا قصاص فيما دون النفس لا بين الحر والعبد ولا بين العبد  
 ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف  
 الساعد فبها منها فلا قصاص فيه وعليه الدية في ماله دون العاقلة  
 وكذلك في كل جنابة سقط فيها القصاص اخرج بها ثمة فبها منها فلا  
 قصاص عليه واذا كان يد المقتول عجيبة ويد القاطع مثلاً

هذا هو القصاص  
 لا يقتل المسلم بالمستامن  
 ولا يكفر به فيه  
 والقصاص واجب  
 بكل حقة الدم  
 على التتابع  
 ما انما قتل  
 عدا

هذا هو القصاص  
 لا يقتل المسلم بالمستامن  
 ولا يكفر به فيه  
 والقصاص واجب  
 بكل حقة الدم  
 على التتابع  
 ما انما قتل  
 عدا

هذا هو القصاص  
 لا يقتل المسلم بالمستامن  
 ولا يكفر به فيه  
 والقصاص واجب  
 بكل حقة الدم  
 على التتابع  
 ما انما قتل  
 عدا







قد وسمي  
 في مال القاتل واذا قتل لا يلبس به عمل فالدية في ماله وثلاث  
 سنين وكل جنائية اعترف بها الجاني فهي في مال ولا يمسد قطعا  
 وتجب في ثلاث سنين وعمل الصبي المجنون خطا وفيه الدية على العاقلة  
 ومن حفر بئر في طريق المسلمين او وضع حجرا فثلف بذلك انسانا فدية  
 على العاقلة وان تلفت بهيمة فضا من ماله وان شرع في الطريق  
 من ثننا او كنيفا او ميزنا فاسقط على انسان فعطب فالدية على العاقلة  
 ولا كفارة على حافر البئر وواحد من الحجر ومن حفر بئرا في ملكه فعطب  
 فيها انسان لا يضمن الكلب ضامن لما وطأت الدابة وما اصاب بيدها  
 او رجلها او كرمها فمنه ولا يضمن من انبت برجلها او ذنبها حالة الشدة  
 فان رثت او رالت في طريق فعطب على الانسان لا يضمن الكلب ضامن  
 لما اصابته بيدها او برجلها او القاتل ضامن لما اصابته بيدها  
 دون رجلها فان قاذ قتل اسر فهو ضامن لما وطأت فان كان معه سائق  
 فالضامن عليه وما اذا جنى العبد جنائية خطا قبل الكفا امان تدفع بها  
 او تقديره فاذا دفعه ملكه على الجنائية فان فداه بارشها فان عاده وجيء  
 في كجنائية الثانية كحكم جنائية الاولى وان كان جنة جنائيتين قيل للملك  
 امان تدفع الى ولي الجنائيتين فيقسمانه على قدر حصتهما واما ان  
 تقديره بارش كل واحد منهما لا يعتقه فهو ضامن بالجنائية فمن  
 الاقل من قيمته ومن ارشها وان باعها واعتقه بعد العلم بالجنائية  
 وجب عليه الارش كاملا واذا اجنت ام ولدا والمدير جنائية خطا ضمن  
 المولى الاقل من قيمتهما ومن ارشها فان جنى اخرى وقد دفع المولى  
 القيمة الى الاولى بالقضاء فلا شيء عليه ويتبع ولي جنائية الثانية

قد وسمي  
 في مال القاتل واذا قتل لا يلبس به عمل فالدية في ماله وثلاث  
 سنين وكل جنائية اعترف بها الجاني فهي في مال ولا يمسد قطعا  
 وتجب في ثلاث سنين وعمل الصبي المجنون خطا وفيه الدية على العاقلة  
 ومن حفر بئر في طريق المسلمين او وضع حجرا فثلف بذلك انسانا فدية  
 على العاقلة وان تلفت بهيمة فضا من ماله وان شرع في الطريق  
 من ثننا او كنيفا او ميزنا فاسقط على انسان فعطب فالدية على العاقلة  
 ولا كفارة على حافر البئر وواحد من الحجر ومن حفر بئرا في ملكه فعطب  
 فيها انسان لا يضمن الكلب ضامن لما وطأت الدابة وما اصاب بيدها  
 او رجلها او كرمها فمنه ولا يضمن من انبت برجلها او ذنبها حالة الشدة  
 فان رثت او رالت في طريق فعطب على الانسان لا يضمن الكلب ضامن  
 لما اصابته بيدها او برجلها او القاتل ضامن لما اصابته بيدها  
 دون رجلها فان قاذ قتل اسر فهو ضامن لما وطأت فان كان معه سائق  
 فالضامن عليه وما اذا جنى العبد جنائية خطا قبل الكفا امان تدفع بها  
 او تقديره فاذا دفعه ملكه على الجنائية فان فداه بارشها فان عاده وجيء  
 في كجنائية الثانية كحكم جنائية الاولى وان كان جنة جنائيتين قيل للملك  
 امان تدفع الى ولي الجنائيتين فيقسمانه على قدر حصتهما واما ان  
 تقديره بارش كل واحد منهما لا يعتقه فهو ضامن بالجنائية فمن  
 الاقل من قيمته ومن ارشها وان باعها واعتقه بعد العلم بالجنائية  
 وجب عليه الارش كاملا واذا اجنت ام ولدا والمدير جنائية خطا ضمن  
 المولى الاقل من قيمتهما ومن ارشها فان جنى اخرى وقد دفع المولى  
 القيمة الى الاولى بالقضاء فلا شيء عليه ويتبع ولي جنائية الثانية

ما من امر في الدنيا  
 الا وله حكم  
 في الدنيا  
 ما من امر في الدنيا  
 الا وله حكم  
 في الدنيا



في قتله وان كان مقتله في حلة لا يعلم من قتله استخلف  
 خمسة من حلائمه يتخيرهم الولي بالله تعالى ما قتلناه وما علمنا له قاتلا فان  
 حلفوا قضى القاضى عليهم وعلى اهل الحلة بالدية ولا يستخلف الولي فان  
 يكمل عدد اهل الحلة خمسة كبرت الايمان عليهم حتى يترو خمسة  
 رجلا ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون وكذلك العبد والمرأة  
 وان وجد ميت لا اثر له فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم  
 تبسيل من انفه او دبره او فمه وان كان يخرج من عينه ساوا ذلك  
 فهو قتل فان وجد في دار انسان فالقسامة عليه والدية على  
 عاقلته واذا وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فالقسامة عليه  
 والدية على عاقلته دون اهل الحلة ولا يدخل السكان في القسامة مع الهالك  
 عند الخليفة نه وعندهما يدخلون وهي على اهل الحلة دون المشركين  
 وان بقي واحد منهم فكن ذلك فان وجد القاتل في السفينة فالقسامة  
 على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة  
 فالقسامة على اهليها وان وجد في الجامع او الشارع ولا حظ له  
 فلا قسامة فيه والدية في بيت المال ولو وجد في بركة ليس يقر بها  
 عمار فحق هدر وان وجد بين القريتين كان على اقربهما منه وار وجد  
 في وسط القريتين هدر والماء فهو هدر وان كان مكتسبا بالشاطي فهو  
 على اقرب القرى موثوق المكان وان ادعى الولي على واحد من اهل الحلة  
 بعينه لا يسقط القسامة على الباقيين ولو ادعى على واحد من غيرهم  
 سقط عنهم واذا قال المستخلف قتل فلان يستخلف بالله تعالى ما قتلته  
 ولا علمت له قاتلا غير فلان وان شهدا ثلثان من اهل الحلة على رجل منهم

في قتله وان كان مقتله في حلة لا يعلم من قتله استخلف  
 خمسة من حلائمه يتخيرهم الولي بالله تعالى ما قتلناه وما علمنا له قاتلا فان  
 حلفوا قضى القاضى عليهم وعلى اهل الحلة بالدية ولا يستخلف الولي فان  
 يكمل عدد اهل الحلة خمسة كبرت الايمان عليهم حتى يترو خمسة  
 رجلا ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون وكذلك العبد والمرأة  
 وان وجد ميت لا اثر له فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم  
 تبسيل من انفه او دبره او فمه وان كان يخرج من عينه ساوا ذلك  
 فهو قتل فان وجد في دار انسان فالقسامة عليه والدية على  
 عاقلته واذا وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فالقسامة عليه  
 والدية على عاقلته دون اهل الحلة ولا يدخل السكان في القسامة مع الهالك  
 عند الخليفة نه وعندهما يدخلون وهي على اهل الحلة دون المشركين  
 وان بقي واحد منهم فكن ذلك فان وجد القاتل في السفينة فالقسامة  
 على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة  
 فالقسامة على اهليها وان وجد في الجامع او الشارع ولا حظ له  
 فلا قسامة فيه والدية في بيت المال ولو وجد في بركة ليس يقر بها  
 عمار فحق هدر وان وجد بين القريتين كان على اقربهما منه وار وجد  
 في وسط القريتين هدر والماء فهو هدر وان كان مكتسبا بالشاطي فهو  
 على اقرب القرى موثوق المكان وان ادعى الولي على واحد من اهل الحلة  
 بعينه لا يسقط القسامة على الباقيين ولو ادعى على واحد من غيرهم  
 سقط عنهم واذا قال المستخلف قتل فلان يستخلف بالله تعالى ما قتلته  
 ولا علمت له قاتلا غير فلان وان شهدا ثلثان من اهل الحلة على رجل منهم

في قتله وان كان مقتله في حلة لا يعلم من قتله استخلف  
 خمسة من حلائمه يتخيرهم الولي بالله تعالى ما قتلناه وما علمنا له قاتلا فان  
 حلفوا قضى القاضى عليهم وعلى اهل الحلة بالدية ولا يستخلف الولي فان  
 يكمل عدد اهل الحلة خمسة كبرت الايمان عليهم حتى يترو خمسة  
 رجلا ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون وكذلك العبد والمرأة  
 وان وجد ميت لا اثر له فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم  
 تبسيل من انفه او دبره او فمه وان كان يخرج من عينه ساوا ذلك  
 فهو قتل فان وجد في دار انسان فالقسامة عليه والدية على  
 عاقلته واذا وجد القاتل على دابة يسوقها رجل فالقسامة عليه  
 والدية على عاقلته دون اهل الحلة ولا يدخل السكان في القسامة مع الهالك  
 عند الخليفة نه وعندهما يدخلون وهي على اهل الحلة دون المشركين  
 وان بقي واحد منهم فكن ذلك فان وجد القاتل في السفينة فالقسامة  
 على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة  
 فالقسامة على اهليها وان وجد في الجامع او الشارع ولا حظ له  
 فلا قسامة فيه والدية في بيت المال ولو وجد في بركة ليس يقر بها  
 عمار فحق هدر وان وجد بين القريتين كان على اقربهما منه وار وجد  
 في وسط القريتين هدر والماء فهو هدر وان كان مكتسبا بالشاطي فهو  
 على اقرب القرى موثوق المكان وان ادعى الولي على واحد من اهل الحلة  
 بعينه لا يسقط القسامة على الباقيين ولو ادعى على واحد من غيرهم  
 سقط عنهم واذا قال المستخلف قتل فلان يستخلف بالله تعالى ما قتلته  
 ولا علمت له قاتلا غير فلان وان شهدا ثلثان من اهل الحلة على رجل منهم



وہ آئندہ کہ اس کا فرقہ سے  
الام الیہ قال اللہ تعالیٰ

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

لا يشرب الخمر في الصلاة ولا في السفر ولا في البيت ولا في السوق ولا في الدار ولا في الطريق ولا في الموضع الذي فيه يمشي ولا في الموضع الذي فيه يقف ولا في الموضع الذي فيه يجلس ولا في الموضع الذي فيه يركب ولا في الموضع الذي فيه ينزل ولا في الموضع الذي فيه يمشي ولا في الموضع الذي فيه يقف ولا في الموضع الذي فيه يجلس ولا في الموضع الذي فيه يركب ولا في الموضع الذي فيه ينزل

على من وطئ جارية ولد له او ولد له وان قال علمت انها على حرام  
 واذا وطئ جارية ابية وامه او زوجته او وطئ العبد جارية مع لاه  
 وقال علمت انها على حرام حبل وان قال فقلت انها تحل لي لم يحسد  
 ومن وطئ جارية اخيه او حممه وقال فقلت انها تحل لي حد ومن  
 زفت اليه غير امرته وقالت النساء انها زوجتك فوطئها لاحد عليه عليه  
 المهر ومن وجد امرأة في فراشه فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة  
 لا يحل له تكاثرها فوطئها لاحد عليه عند البيعة منه وقال لا يزويها الجحد  
 ومن اتي امرأة في الموضع المكره او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند  
 البيعة منه ولا يزويها وقالوا الشاذلي رحمه الله كان زنا ومن وطئ بهيمة فلا  
 حد عليه من زني في الحرب او في غير الحرب يخرج من الدنيا لم يبق عليه الحد  
 باب حد الشرب من شرب الخمر فخذ من يحومها موجودة فشره الشوقي  
 ذلك عليه واقتر عليه الحد وان اقر بعد ذهاب ريحها لم يجب الحد من  
 سكر من البين حد ولا سكر على من وجد منه اثبات الخمر من غير شهود  
 يثقها ولا يحد السكران حتى يعلم انه مسكر من التبين وشبه طوعا  
 نلو سكر من مباح لا يحد وكذا المكره ولا يحد حتى ينزل عنه السكر حتى  
 السكر في الخمر ثمانون سوطا يفرق عليه بدنه وان كان عهد الحد اربعون  
 سوطا ومن اقر بشرب الخمر او السكر شربا لم يحد ويشد حد الشر بشربا  
 شاهدين وباتة مرة واحدة ولا يقبل شهادة النساء مع الرجال فيه  
 باب حد القذف اذا قذف الرجل رجلا فخصنا او امرأه  
 محصنة بصريح الزنا فطلب القذف بالحد وحده الحاكم ثمانين سوطا  
 ان كان سواه يفرق الضرب على اعضائه ولا يحد من ثيابه بخلاف سائر الحدود

قد ورد في  
 في الصلاة  
 في السفر  
 في البيت  
 في السوق  
 في الدار  
 في الطريق  
 في الموضع الذي فيه يمشي  
 في الموضع الذي فيه يقف  
 في الموضع الذي فيه يجلس  
 في الموضع الذي فيه يركب  
 في الموضع الذي فيه ينزل  
 في الموضع الذي فيه يمشي  
 في الموضع الذي فيه يقف  
 في الموضع الذي فيه يجلس  
 في الموضع الذي فيه يركب  
 في الموضع الذي فيه ينزل  
 في الموضع الذي فيه يمشي  
 في الموضع الذي فيه يقف  
 في الموضع الذي فيه يجلس  
 في الموضع الذي فيه يركب  
 في الموضع الذي فيه ينزل

لا يشرب الخمر في الصلاة ولا في السفر ولا في البيت ولا في السوق ولا في الدار ولا في الطريق ولا في الموضع الذي فيه يمشي ولا في الموضع الذي فيه يقف ولا في الموضع الذي فيه يجلس ولا في الموضع الذي فيه يركب ولا في الموضع الذي فيه ينزل







صلبهم ونفجر بطنه برح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلثة ايام فان  
 كان فيه شيء او يشنون اذى حرم من المقطوع عليه سقط  
 الحرام اليقين وصار حد القتل الى ولياء النشاء واقتلوا وان شاءوا  
 عندنا وان يشار القتل احدهم اجرا على جماعتهم  
**كتاب الاثنية** الاثنية الحرة اربعة ايام وهو عصير العنب اذا  
 غلى واشتد وقذف بالزبد والعصير اذا غلى في طنجرة حتى يذهب اقل ثلثه  
 اذا غلى واشتد وقذف بالزبد حرم بالاجزاء ولا يحل شره ولا يجوز بيعه ويكفر  
 مستحله ونقيع القمح والذبيب اذا غلى واشتد حرم وينذر التمر والذبيب اذا  
 غلى واشتد وقذف بالزبد حل شره لانه هو وطرب عندها اذا غلى  
 كل واحد منهما ادى طنجرة اذا شره منه فاعلى على ظنمه انه لا يسكر  
 وقال محمد بن حرم ولا باس بالخيلطين وهو ان يجلط التمر والعنب شره  
 يطبخ وينذر الحسل والتمين وينذر الحنطة والشعير والذرة حلال وان  
 يطبخ وعصير العنب اذا غلى حتى يذهب ثلثه وبقي ثلثه حلال خلافا  
 لمحمد بن حرم ولا باس بالابتداء في الديار والحنطة والمنقعة والنقير وادا  
 تخلل الخمر حلت سواها صارت خلافتها او شئ طرح فيها ولا يكون تخليها  
**كتاب الصيد** الذي يخرج من الاصطيد والكلب  
 المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلمة وتعلم الكلب  
 ان يترك الاكل ثلث مرات وتعلم البازي ان يرحب اذا ادعاه و  
 ان امرسل كلبه المعلم او باس او صقره وذكر اسم الله تعالى عند سله فاحذر  
 الصيد وجرحه فانه حل اكله وان اكل منه الكلب يوكل وان اكل منه الباز  
 اكل وان ادرك المرسل الصيد حي او جب عليه ان يتركه فان تركه تركته

قد مر في كتاب الصيد ان الكلب المعلم اذا ادعاه ان يرحب اذا ادعاه وان امرسل كلبه المعلم او باس او صقره وذكر اسم الله تعالى عند سله فاحذر الصيد وجرحه فانه حل اكله وان اكل منه الكلب يوكل وان اكل منه الباز اكل وان ادرك المرسل الصيد حي او جب عليه ان يتركه فان تركه تركته

ان يترك الاكل ثلث مرات وتعلم البازي ان يرحب اذا ادعاه وان امرسل كلبه المعلم او باس او صقره وذكر اسم الله تعالى عند سله فاحذر الصيد وجرحه فانه حل اكله وان اكل منه الكلب يوكل وان اكل منه الباز اكل وان ادرك المرسل الصيد حي او جب عليه ان يتركه فان تركه تركته



۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۱ غفرات ليدخل بيتا  
 ۱۲ حلف ليدخل بيتا  
 ۱۳ قذخل  
 ۱۴ الكعبة الحرم كحش لان الرب  
 ۱۵ ما اريد لي توتره ونوره والقباح باعيت بهما سر اريد  
 ۱۶ حش  
 ۱۷ حش  
 ۱۸ حش  
 ۱۹ حش  
 ۲۰ حش  
 ۲۱ حش  
 ۲۲ حش  
 ۲۳ حش  
 ۲۴ حش  
 ۲۵ حش  
 ۲۶ حش  
 ۲۷ حش  
 ۲۸ حش  
 ۲۹ حش  
 ۳۰ حش  
 ۳۱ حش  
 ۳۲ حش  
 ۳۳ حش  
 ۳۴ حش  
 ۳۵ حش  
 ۳۶ حش  
 ۳۷ حش  
 ۳۸ حش  
 ۳۹ حش  
 ۴۰ حش  
 ۴۱ حش  
 ۴۲ حش  
 ۴۳ حش  
 ۴۴ حش  
 ۴۵ حش  
 ۴۶ حش  
 ۴۷ حش  
 ۴۸ حش  
 ۴۹ حش  
 ۵۰ حش  
 ۵۱ حش  
 ۵۲ حش  
 ۵۳ حش  
 ۵۴ حش  
 ۵۵ حش  
 ۵۶ حش  
 ۵۷ حش  
 ۵۸ حش  
 ۵۹ حش  
 ۶۰ حش  
 ۶۱ حش  
 ۶۲ حش  
 ۶۳ حش  
 ۶۴ حش  
 ۶۵ حش  
 ۶۶ حش  
 ۶۷ حش  
 ۶۸ حش  
 ۶۹ حش  
 ۷۰ حش  
 ۷۱ حش  
 ۷۲ حش  
 ۷۳ حش  
 ۷۴ حش  
 ۷۵ حش  
 ۷۶ حش  
 ۷۷ حش  
 ۷۸ حش  
 ۷۹ حش  
 ۸۰ حش  
 ۸۱ حش  
 ۸۲ حش  
 ۸۳ حش  
 ۸۴ حش  
 ۸۵ حش  
 ۸۶ حش  
 ۸۷ حش  
 ۸۸ حش  
 ۸۹ حش  
 ۹۰ حش  
 ۹۱ حش  
 ۹۲ حش  
 ۹۳ حش  
 ۹۴ حش  
 ۹۵ حش  
 ۹۶ حش  
 ۹۷ حش  
 ۹۸ حش  
 ۹۹ حش  
 ۱۰۰ حش

[illegible]





قوله في قوله تعالى وان كان احدكم ابدا فلن يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا وان كان احدكم ابدا فلن يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا

كله احضارها اليشير اليها بالدعوى فان لم تكن حاضرة ذكر  
 المدعى قيمتها وان ادعى عقارا ذكر حاددها وذكر انه في يده او مدعى  
 بغير حق وانه يطالب به وان كان حقا في الذمة ذكر جنسه قدره  
 وانه يطالب به وان حلت الدعوى سأل المدعى عليه عنها فان اعترف  
 به قضه عليه بالاقرار وان انكر سأل للقاض المدعى البينة فان  
 احضرها قضه وان لم يحضر في ذلك وطلب بين خصمه استخلف عليه ان  
 قال في بينة ماضية وطلب اليه ان لا يستخلف عندي حليفة  
 ولا ياتي اليه من غير المدعى عندنا ولا تقبل بينة صاحب اليد في  
 ملك المطلق مع بينة الخارج وبينة الخارج اولى واذا نكل المدعى عليه  
 عن اليمين قضه عليه بالنكول عندنا وازم ما ادعى عليه يعني  
 للقاض ان يقول ان امرتي عليت اليه من ثلث ما اوجفت فيها  
 واكله من ثلث ما اوجفت عليه من ثلث ما اوجفت عليه من ثلث ما اوجفت  
 ولم يعاف قضه بالنكول وان كانت الدعوى نكاحا لم يستخلف  
 المتكر عندي حليفة ولا يستخلف عنده في الاشياء النكاح  
 والرجعة والنفق في الايداء والرق والكماء والاستيلاء والنسب والحدود  
 والقصاص في الاعارج فلا يستخلف في كل ذلك الا في الحدود واللعان واذا ادعى  
 الانسان مينا في يد اخر كل واحد منهما مدعى له واقام البينة قضه بها  
 بينهما وان ادعى كل واحد منهما نكاحا امرأة واقام البينة لم يقض لواحدهما  
 من البيتين وكوضعت المرأة احد فخرها الزوج بانه صادق لا  
 بالبينة وان ادعى الانسان على اخر كل واحد منهما انه اشترى منه هذا  
 العبد واقام بينة فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد نصفه

قوله في قوله تعالى وان كان احدكم ابدا فلن يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا وان كان احدكم ابدا فلن يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا

قوله في قوله تعالى وان كان احدكم ابدا فلن يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا وان كان احدكم ابدا فلن يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا



هذا الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري في باب ما جاء في  
 الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يحد في الدنيا الا بالحدود التي  
 حد الله في كتابه ولا يحد في الآخرة  
 الا بالحدود التي حد الله في كتابه

وقال لا يحد في الدنيا الا بالحدود التي حد الله في كتابه  
 اعطه كهيئة نفسه ثلاث ايام فان فعل فيها الا امره لم يدر منه لان يكون  
 فيها على الطريق فيلزمه مقدار مجلس القاضي وان قال المدي عليه  
 هذا الشيء او دعيه فلان الغائب او رهنة عندنا ومثعبته منه  
 واقام البينة على ذلك فلا حصة بينه وبين المدي وان قال  
 ابتعته من فلان الغائب فهو خصم وان قال المدي سرق مني و  
 قال صاحب اليد او دعيه فلان فلا يوقام البينة لم تندفع الخصومة  
 منه وان قال المدي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد او دعيه  
 لادن ذلك سقطت الخصومة بغير بينة واليهين بالله تعالى دون غيره  
 لا يستخلف بالطلاق والعراق ويستخلف اليهود بالله تعالى لذي انزل  
 لتورته على موسى عليه السلام والنصران بالله تعالى لذي انزل الانجيل  
 على عيسى عليه السلام واليهود بالله الذي خلق النار الوثني بالله  
 نبي لا اله الا هو لا يخلفون في بيوت عباده ثم ولا يجب تغليظ اليمين  
 في المسئلة كان و نمرات و كواد على انه اتبا من هذا العبد بالف درهم  
 بخلاف استخلف بالله تعالى ما بينكم بيع قائم ولا يخلف بالله تعالى ما بعت  
 يخلف في الغضب بالله ما استحق عليك ثم ما يدعيه ولا يخلف بالله  
 الغضبته وفي النكاح يخلف بالله ما بينكم النكاح قائم في الحال ولا يستخلف  
 الله ما نكحت وفي دعوى الطلاق يخلف بالله ما هي بانك الشاة  
 لا يخلف بالله ما طلقها واذا ادعى ثنان من دار في يد رجل واقاما  
 بينة احدها على نصف الدار والاخر على جميعها فاصحاب الجميع ثلثة  
 رباها والربح لصاحب النصف عندا في حنيقة ثم وقال ان ثلثا بينها

هذا الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري في باب ما جاء في  
 الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يحد في الدنيا الا بالحدود التي  
 حد الله في كتابه ولا يحد في الآخرة  
 الا بالحدود التي حد الله في كتابه  
 هذا الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري في باب ما جاء في  
 الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يحد في الدنيا الا بالحدود التي  
 حد الله في كتابه ولا يحد في الآخرة  
 الا بالحدود التي حد الله في كتابه

هذا الحديث في الصحيحين  
 في صحيح البخاري في باب ما جاء في  
 الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا يحد في الدنيا الا بالحدود التي  
 حد الله في كتابه ولا يحد في الآخرة  
 الا بالحدود التي حد الله في كتابه

قد كنت في يد صاحب جميع كل ما فيها على وجه القضاء  
 وهو النصف الذي في يد صاحبه والنصف الآخر على طريق القضاء  
 الذي في يده وان تنازع في دابة واختلفا في التواريخ وحسب  
 واحد منهما يدعي النتائج وذكر اقامتها وسن الدائنة  
 يوافق احد التواريخ ففهمها وان اشكل ففهمها وسواء اذا تنازعا في دابة  
 احدهما ركب الاخر متعلق بلجماها فالركب كل واحد له اذا تنازعا في بعين  
 ولا حدها عليه حمل والاخر بزمامه فصاحب الحمل اولى اذا تنازعا في قيمه  
 احدهما لا يشترى الاخر اخذ بكمه فلا بد من اولى في الاختلاف المتبايعان في البيع فادعى  
 المشتري فنادى ادعي البسائش اكثر من ادعي البايع بقدر من  
 المبيع فادعى المشتري اكثر منه فايهما اقاما البينة قضى له وان قام كل واحد  
 بينة كانت البينة لمثبت الزيادة اولى فان لم يكن لهما بينة  
 قيل للمشتري امان ترضى بالثمن الذي ادعاه الباسائش والا فخذنا  
 البيع بينكما ثقل لبائش امان تسلم المبيع الذي ادعاه المشتري الا  
 فخذنا البيع بينكما وان راضيا فخيرهما والا يستخلف الحاكم كل واحد منهما  
 على دعوى الاخر ان يثبت ان يمين المشتري فان حلفا فسخ القاضي  
 البيع بينهما فان لكل احدهما عن اليمين لزمته دعوى الاخر فان اختلفا  
 في الاجل او شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما فالقول  
 قول من يتكر الخيار والاجل مع يمينه وان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن  
 لم يتخالفا عندا في حليفة مع وان يوسع مع فالقول قول المشتري  
 وعند محج مع والشافعي مع يتخالفان ويفسخ البيع على قيمة الهلاك ولو  
 هلك احد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عندا في حليفة مع فالقول

قد كنت في يد صاحب جميع كل ما فيها على وجه القضاء  
 وهو النصف الذي في يد صاحبه والنصف الآخر على طريق القضاء  
 الذي في يده وان تنازع في دابة واختلفا في التواريخ وحسب  
 واحد منهما يدعي النتائج وذكر اقامتها وسن الدائنة  
 يوافق احد التواريخ ففهمها وان اشكل ففهمها وسواء اذا تنازعا في دابة  
 احدهما ركب الاخر متعلق بلجماها فالركب كل واحد له اذا تنازعا في بعين  
 ولا حدها عليه حمل والاخر بزمامه فصاحب الحمل اولى اذا تنازعا في قيمه  
 احدهما لا يشترى الاخر اخذ بكمه فلا بد من اولى في الاختلاف المتبايعان في البيع فادعى  
 المشتري فنادى ادعي البسائش اكثر من ادعي البايع بقدر من  
 المبيع فادعى المشتري اكثر منه فايهما اقاما البينة قضى له وان قام كل واحد  
 بينة كانت البينة لمثبت الزيادة اولى فان لم يكن لهما بينة  
 قيل للمشتري امان ترضى بالثمن الذي ادعاه الباسائش والا فخذنا  
 البيع بينكما ثقل لبائش امان تسلم المبيع الذي ادعاه المشتري الا  
 فخذنا البيع بينكما وان راضيا فخيرهما والا يستخلف الحاكم كل واحد منهما  
 على دعوى الاخر ان يثبت ان يمين المشتري فان حلفا فسخ القاضي  
 البيع بينهما فان لكل احدهما عن اليمين لزمته دعوى الاخر فان اختلفا  
 في الاجل او شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما فالقول  
 قول من يتكر الخيار والاجل مع يمينه وان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن  
 لم يتخالفا عندا في حليفة مع وان يوسع مع فالقول قول المشتري  
 وعند محج مع والشافعي مع يتخالفان ويفسخ البيع على قيمة الهلاك ولو  
 هلك احد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عندا في حليفة مع فالقول

الكتاب ١٥

قد كنت في يد صاحب جميع كل ما فيها على وجه القضاء  
 وهو النصف الذي في يد صاحبه والنصف الآخر على طريق القضاء  
 الذي في يده وان تنازع في دابة واختلفا في التواريخ وحسب  
 واحد منهما يدعي النتائج وذكر اقامتها وسن الدائنة  
 يوافق احد التواريخ ففهمها وان اشكل ففهمها وسواء اذا تنازعا في دابة  
 احدهما ركب الاخر متعلق بلجماها فالركب كل واحد له اذا تنازعا في بعين  
 ولا حدها عليه حمل والاخر بزمامه فصاحب الحمل اولى اذا تنازعا في قيمه  
 احدهما لا يشترى الاخر اخذ بكمه فلا بد من اولى في الاختلاف المتبايعان في البيع فادعى  
 المشتري فنادى ادعي البسائش اكثر من ادعي البايع بقدر من  
 المبيع فادعى المشتري اكثر منه فايهما اقاما البينة قضى له وان قام كل واحد  
 بينة كانت البينة لمثبت الزيادة اولى فان لم يكن لهما بينة  
 قيل للمشتري امان ترضى بالثمن الذي ادعاه الباسائش والا فخذنا  
 البيع بينكما ثقل لبائش امان تسلم المبيع الذي ادعاه المشتري الا  
 فخذنا البيع بينكما وان راضيا فخيرهما والا يستخلف الحاكم كل واحد منهما  
 على دعوى الاخر ان يثبت ان يمين المشتري فان حلفا فسخ القاضي  
 البيع بينهما فان لكل احدهما عن اليمين لزمته دعوى الاخر فان اختلفا  
 في الاجل او شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما فالقول  
 قول من يتكر الخيار والاجل مع يمينه وان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن  
 لم يتخالفا عندا في حليفة مع وان يوسع مع فالقول قول المشتري  
 وعند محج مع والشافعي مع يتخالفان ويفسخ البيع على قيمة الهلاك ولو  
 هلك احد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عندا في حليفة مع فالقول

قوله المشتري مع يمينه الا ان يرضى لباث ان يترك حصته الهلاك  
في اخذ الحى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى فان في الميت قال قول قول المشتري  
الهلاك وقال محمد بن يحيى فان عليهما ويرد الحى قيمة الهلاك واذا اختلفا  
الزوجان في الحرف قالت تزوجني بالهين وقال تزوجتك بالف فايهما  
قام البينة قبلت بيمينته وان اقاما البينة فاليمينتة للرأه وان لم يكونا  
لبينة يتخالفان عندا بحقيقة من ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم بهر المثل  
فان كان مهرها مثل ما اعترفت به الزوج او اقل ففيه بما قال الزوج وان كان  
مثل ما ادعت المرأة او اكثر ففيه بما ادعته المرأة وان كان مهر المثل  
باكثر مما اعترفت به الزوج او اقل مما ادعته المرأة ففيه لها كهر المثل  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى قول الزوج واذا اختلفا في اجرة الاجارة قبل  
المعقود لم يهر يتخالفوا شراد وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتخالفوا وكالقول  
قوله المستاجر مع يمينه وان اختلفا بعد استيفاء بعنى الخفعة ثم اختلفا  
وفسخ العقد فباقي وكان القول في الماضي قول المستاجر وان اختلفا  
والمكاتب في مال الكتاب لم يتخالفا عندا بحقيقة من والقول قول العبد  
قلاسه يتخالفان وتفسخ الكتابة وان اختلفا الزوجان في متلك البيت  
فايصط للزوج فهو للزوج وما يصط للنساء فهو للمرأة وما يصط لهما فهو للرجل  
وان مات احدهما واختلف ورثته مع الاخر فاصط للرجل فهو للزوج  
او لورثته وما يصط للنساء فهو للمرأة او لورثتها وما يصط للرجال والنساء  
فهو لباقي منهما وقال ابو يوسف رحمه الله في الحيوة والموت يدفع الى المرأة  
ما يجزى به مثلها والباقي للزوج مع يمينه وقال محمد بن ماسن للرجل فهو  
للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان لهما فهو للرجل او لورثته

[illegible]

واذا ابلغ الرجل حامية فجماعته بولد فادعاه البائع فان جماعت به لاقط  
من ستة اشهر من يوم باع فيه ابن البائع وامه ام ولد ولا يفسخ البيع  
ويرد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوة البائع او بعد دعوته فقد  
البائع اولى فان جماعت به اكثر من ستة اشهر لم يقبل دعوة البائع  
فيه الا ان يهدى له المشتري فان مات الولد فادعاه البائع وقد جماعت  
لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيفاء في الام وان مات الام وبقي الولد  
فادعاه البائع وقد جماعت لاقط من ستة اشهر يثبت النسب  
في الولد فان البائع ويرد الثمن كل عند ابي حنيفة رحمه وقال ابو حنيفة  
الولد ولا يرده حصة الام ومن ادعى النسب احد التوامين يثبت نسبهما من  
سنة الشهاد لا الشهادة فمن يلزمه الشرح اذ لها ولا يسع كتمانها  
اذا اطلب لم يدعى الشهادة في الحدود والقصاصي يخرج فيها الشاهد بين الست  
الاظهار الست افضل الا ان يوجب ان يشهد بالمال في الست فحقوا لاختلال ولا  
يقول انه سرق ثم الشهادة على ضربين منها الشهادة على الزنا تقبل فيها الربعة من  
الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة في بنية الحدود والقصاص فتقبل  
فيها شهادة رجلين لا تقبل فيها شهادة النساء وما سوا ذلك من الحقوق تقبل فيها  
شهادة رجلين وامرأتين سواء كان الحق في الزنا غير ما في النكاح والطلاق  
والوصية والوكالة والعقار وتقبل في الولادة والبركة والحيوب بالنساء في موضع  
لا يظلم عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله من العمالة ولفظ  
الشهادة وان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة ولكن قال اعلموا يتقن  
لم يقبل شهادة قه وقال ابو حنيفة رحمه يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم  
عند عدم طعن الخصم فيم الا في الحدود والقصاص فانه يستل عن حال الشرح

[illegible][illegible]

وقال رحمه لا بد ان يستل عنهم في السر والعلانية وما يتعمده الشهادة  
على ضربين احدهما ما ثبتت حكمه بنفسه مثل اليمين والاقرام  
والغضب والقتل وحكم الحاكم فان سمع ذلك الشاهد وسره وسعه  
ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول الشاهد انه يلع ولا يقول انه شهد  
انه يلع ومنها ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة  
فاذا سمع شاهد يشهد بشئ لم يحز له ان يشهد على شاهد ثم ان يشهد  
عليها وكذلك لو سمع ان يشهد شاهد على شاهد فله ان يسمع له  
ان يشهد ولا يحل للشهادة اذا رأى خطه ان يشهد الا ان يكون الحادثة  
ولا تقبل شهادة الكاهن ولا شهادة المملوك ولا العهد ودف  
القدح وان تاب ولا تقبل شهادة الولد لوالده وولد لوالده ولا شهادة  
لولد لابويه واجل دمه ولا تقبل شهادة احد الزوجين للآخر ولا شهادة  
مولى لسيده ولا مكاتبه ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من  
شركتهما وتقبل شهادة الرجل لغيره وشعره ولا تقبل شهادة المحدث  
لأناشئة ولا مغنية ولا مد من الشرب على التهم والعرب ولا مولى  
بالطهور ولا من يغني الناس ولا من ياتي بابا من الكباثر التي تتعلق  
بالحمد ولا يدخل الحمام بغير اشرافه ولا كل الدواب ويقام بالنحو والشرط  
لا من يفعل الاحمال المستحقه كالبول في الطريق ولا كل على الطريق ولا  
من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الهواء والبدع عدا الخطابية  
وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلف ملهم ولا تقبل  
شهادة الخزي على الذمي ومن كانت حسنة اغلب جهته واجتنب  
من الكباثر قبلت شهادته وان الومعية صغيرة وتقبل شهادة الاقارب

قول الشاهد لا يوجب حلف  
والأصل في حلف الشاهد  
أن يشهد بما سمع أو رأى  
ولا يشهد بما لم يسمع أو  
رأه ولا يشهد بما سمع  
أو رأى من غيره ولا يشهد  
بما سمع أو رأى من غيره  
ولا يشهد بما سمع أو رأى  
من غيره ولا يشهد بما  
سمع أو رأى من غيره

والخمس والخمسة وولدا الزنا وإذا وقعت الشهادة الدعوى قبلت وإن  
خالفتها لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى عند حلفه  
فإن يشهد أحدهما بالالف والآخر بالالفين والمدعى يدعى الفين  
الشهادة وعندها تقبل على الف إذا كان المدعى يدعى أكثر ولو كان المدعى  
يدعى الف لا تقبل أيضا وإن شهد أحدهما بالالف والآخر بالف وخمسائة  
والمدعى يدعى الف وخمسائة قبلت في الف في قولهم جميعا وعلى  
خمسائة يوقف حتى ياتي شاهد آخر وإن شهد بالف وقال  
أحدهما قضاه منها خمسمائة قبلت شهادته بالف ولم  
يسمعه قوله أنه قضاه إلا أن يشهد معه آخر ويخبر بالشاهد بين  
لا يشهد إذا علم بذلك حتى يقر المدعى أنه قضاه منها خمسمائة وإن  
شهد شاهدان أن قتل زيد يوم الف بالكوفاة والآخر أنه قتل  
يوم الف بمكة واجتمعوا عند القاضي لم تقبل شهادتهما وإذا قضاه  
بشهادة أحدهما ثقت به حضر الآخر ولم يقبل ولا يسمع القاضي البيعة على جرح ولا  
يحكم بذلك ما لم يستقر عند ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه إلا  
والموت والنجاة والخل والولاية للقاضي إذا أخبر به ما يثق به ويحقق الشهادة  
على الشهادة في كل حق إلا في الحدود والقصاص ويجوز شهادة شاهدين  
على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد  
وصفة الشهادة أن يقول شاهد الأصل لشاهد الفروع شاهد  
على شهادتي أني أشهد أن فلان ابن فلان أقره مني بكر أو أشهد  
على نفسه وإن لم يقل أشهد فجاز ولا بد أن يشهد هما عند القاضي  
ويقبل شاهد الفروع عند الأمام أشهد أن فلانا أشهد على شهادته

والأصل في حلف الشاهد  
أن يشهد بما سمع أو رأى  
ولا يشهد بما لم يسمع أو  
رأه ولا يشهد بما سمع  
أو رأى من غيره ولا يشهد  
بما سمع أو رأى من غيره  
ولا يشهد بما سمع أو رأى  
من غيره ولا يشهد بما  
سمع أو رأى من غيره

والأصل في حلف الشاهد  
أن يشهد بما سمع أو رأى  
ولا يشهد بما لم يسمع أو  
رأه ولا يشهد بما سمع  
أو رأى من غيره ولا يشهد  
بما سمع أو رأى من غيره  
ولا يشهد بما سمع أو رأى  
من غيره ولا يشهد بما  
سمع أو رأى من غيره

[illegible]

[illegible]

کتاب ادب القاضی

شروط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد وكلاهما بالدخول في القضاء  
يثق بنفسه الذي يؤدو حقه ويكوه الدخول من غير ولا يمانع على نفسه اعرف  
ولا يثني اريطط الوكايه ولا يسأل من قبل القضاء سلم اليه ديوان القاض الذي  
قبل وينظر في حال المحموسين فمن اعترف بحق الخصم اياه ومن ابكر  
لم يقبل قول المعزول عليه الا بالبينة فان لم يقيم بينة لم يحل بتخليه  
حتى ينادى عليه وينظر في امره وينظر في الودائع واسر قاع الوقف  
فيحل على ما يقوم به البينة او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول  
المعزول بان هذا او دعيه فلان دفعها الى هذا الرجل لان يعترف  
الذي في يده المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس للمحكم

فان كان بعد الفول  
 لان خروج ابيض من  
 غم شفا شفا الطهر من  
 حوله اذ شفا الفضة من  
 بعد القتل فمما انقص  
 لانها لم يات القتل ولا  
 اكره عليه وخلا الشافعي  
 منهم عند يكون ضمان  
 ما في ثلث سنين لا فاسد  
 في العاقلة لا يقل الا عن  
 عليه الكفاية ولا يحل  
 بان كان وليه الميراث  
 يوثق به او شهدا تام  
 الى ما ينفق والى ما ينفق  
 ١٢٦  
 فان كان بعد الفول  
 لان خروج ابيض من  
 غم شفا شفا الطهر من  
 حوله اذ شفا الفضة من  
 بعد القتل فمما انقص  
 لانها لم يات القتل ولا  
 اكره عليه وخلا الشافعي  
 منهم عند يكون ضمان  
 ما في ثلث سنين لا فاسد  
 في العاقلة لا يقل الا عن  
 عليه الكفاية ولا يحل  
 بان كان وليه الميراث  
 يوثق به او شهدا تام  
 الى ما ينفق والى ما ينفق

[illegible]

۱- خطاب منی بسیار  
 ۲- خطاب منی بسیار  
 ۳- خطاب منی بسیار  
 ۴- خطاب منی بسیار  
 ۵- خطاب منی بسیار  
 ۶- خطاب منی بسیار  
 ۷- خطاب منی بسیار  
 ۸- خطاب منی بسیار  
 ۹- خطاب منی بسیار  
 ۱۰- خطاب منی بسیار

جلوساً ظاهر في المسجد ولا يقبل هدية الا من ذى رحمته محمد منه او  
من جرت عادته قبل القضاء بمهاداته ولا يحضر دعوة الا ان يكون  
عامته ويشهد الجنازة ويعود المريف ولا يضيف احد الخصمين دون  
خضم ويستوى بينهما في الجلوس والاقبال ولا يسار احدهما ولا يثقل  
ولا يلقن حجة واذا اثبت الحق عند الحاكم وطلب الخصم جبراً من حجة  
للمحامل بحبسده وامره بدفعه ما عليه فاذا امتنع عن ذلك صاحب المحاكم  
في كل دين لزمه بدفعه ما حصل في يده كتمن المبيع وبدل القرض و  
الزوم يعقد كالمهر والكفالة ولا يجب فيها سوى ذلك كعوض المقتضى  
وارش الجناية اذا قال انا فقير الا ان يثبت عنده بالبينة ان له مالا  
يكتسبه بشهرين او ثلثة اشهر ثم يسأل من حاله فان لم يظهر له مال  
على سبيله ولا يحول بينه وبين مخرمائه بعد من السجى ويحبس  
الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس الولدين ولداً الا اذا امتنعا  
عن الاتفاق عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحد ودوالقضا  
شهادتها وقبول كتابه القاضى ان القاضى في الحقوق اذا شهد شاهدان  
عنده فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهدوا  
بغير حاضرة خصمه لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه ولا يقبل  
الكتابة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ويجب على القاضى ان يقرأ  
الكتاب عليهم ايجلوا ما فيه ثم يحتمه وسيله اليهم فان وصل الى القاضى  
المكتوب اليه لم يقبله الا بحضور الخصم واذا سلم الشهود الكتاب اليه  
نظر الحاكم في ختمه فان شهدوا انه كتاب فلان القاضى وسيله اليها  
في مجلس حكمه وقرأ علينا وختمه فقضى الحاكم وقرأ على الخصم والزوم بما فيه

[illegible][illegible]

والا يقبل كتاب القاضى في الحدود والقضاء...  
في كتاب القاضى في الحدود والقضاء...  
في كتاب القاضى في الحدود والقضاء...

ولا يقبل كتاب القاضى في الحدود والقضاء...  
على القضاء الا ان يفوض ذلك اليه واذا ارفع الى القاضى حكم حاكم  
امضاة الاله ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع بان يكون قولا  
لا دليل عليه ولا يقض القاضى على الغائب الا ان يحضر من يقوم  
مقام الغائب واذا حكم جلاله جلايله كنيته ورضيها بغيرها  
اذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي المحذور  
في القضاة والقاسم والصبي وكل واحد الحكم بان يرضعهم ام يحكم عليهم  
واذا حكم لهم في ارفع حكمه الى القاضى ان وافق وذهب امضاة  
وان خالفه بطل ولا يجوز التحكيم في الحدود والقضاء لو حكم في حد  
الخطاء فقط بالدية على العاقلة لا يجوز ويجوز الحكم بالبيع البينة  
ويقض بالكل وحكم الحاكم لا بويده وولده ونزوجه باطل الحكم القاطن  
في القسم لا ينفذ في القاضى ان ينصب قاسما بغير رقم  
بيت المال يقسم بين الناس في الجوفان لم يفعل فيه قاسما يقسم باجم  
ويجب ان يكون حيا لا مواتا على ما بالقسم ولا يجوز القاضى على الناس  
على قاسم واحد ولا يترك القسم يشتركون في القسوة واجرة القسم  
حد الرق من عند البينة بغيره وقا على قدر الانصاء واذا حضر الشك  
عند القاضى وفي ايديهم دارا وضيعته ادعوا الزم وشروطها من فلاين  
لم يقسم بالقاضى عند البينة بغيره بغيره البينة على موته وهذا الوجه  
وعند ما يقسم باعترافيهم في كتاب القسمة ان يقسمها بقولهم وان كانت المالا  
المشتركة سوا العقار ادعوا ان ميراث قسمه لا اتفاق باعترافيهم  
ولو ادعوا في العقار ان ميراث قسمه لا اتفاق باعترافيهم

قوله في كتاب القاضى في الحدود والقضاء...  
في كتاب القاضى في الحدود والقضاء...  
في كتاب القاضى في الحدود والقضاء...

في كتاب القاضى في الحدود والقضاء...  
في كتاب القاضى في الحدود والقضاء...  
في كتاب القاضى في الحدود والقضاء...







دعوههم الى الاسلام فان اجابوا كفلهن جنتهم فان امتنعوا ادعواهم  
الى الجزية فان بدلوها فلهما والمسلمين وعليهم ما على المسلمين لا يجبر  
ان يقاتلوا من لم يبلغهم دعوة الاسلام الا بعد ان يدعواهم اليه ولا يجبر  
ان يدعوا من بلغته الدعوة ولا يجبر **ك** وان ابا استعان  
بالله تعالى عليهم وحاربهم ونصبوا عليهم المجانيق وخرقواهم وامرسلوا  
عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا نهرهم ولا باس بهم وان كان  
فيهم مسلم او اسير او تاجر وان تترسو العبيات المسلمين او بالاساس  
لم يكفوا عنه ويقتصدون الكفار دون المسلمين ولا باس باخراج  
النساء والمصاحف اذا كان العسكر عليها يؤمن عليه بكرة اخرج ذلك  
في سرية لا يؤمن عليها ولا تقاتل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد  
الا باذن سيده **الاجنب** العدو وينبغي للمسلمين ان لا يهدموا  
ولا يغلوا ولا يمثلوا ولا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا شيخا فانيا ولا مقيما  
وكذلك الا تسمى الا ان يكون احد هق لا ذرا في الحرب ويكون  
ملكه ولا يقتل مجنون وان راي الامام ان يصالح اهل الحرب ورفيق  
منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا باس فان صالحهم مدي  
نصر اى الامام ان تبذل الصلح انفع للمسلمين تبذل اليهم وقا تلهم  
وان بدوا الجناية قاتلوهم ولو يبنذوا اليهم اذا كان ذلك باقائهم  
واذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين فهم احرار ولا باس بان يعلف  
العسكر واربهم في الحرب وان ياكلوا ما وجدوا من الطعام  
ويستعمل الحطب يد هتوا بالدهن ويقاتلوا بما يجدونه من  
السلاح كل ذلك بلا قسوة ولا يجبر ان يسعوا من ذلك شيئا ولا

قد ورد في  
الاصحاح الثاني  
في بيان دعوتهم  
الى الاسلام  
فان اجابوا  
كفلهن جنتهم  
فان امتنعوا  
ادعواهم  
الى الجزية  
فان بدلوها  
فلهما  
والمسلمين  
عليهم ما  
على المسلمين  
لا يجبر  
ان يقاتلوا  
من لم يبلغهم  
دعوة الاسلام  
الا بعد ان  
يدعواهم اليه  
ولا يجبر  
ان يدعوا  
من بلغته  
الدعوة  
ولا يجبر  
**ك**  
وان ابا  
استعان  
بالله تعالى  
عليهم  
وحاربهم  
ونصبوا  
عليهم  
المجانيق  
وخرقواهم  
وامرسلوا  
عليهم  
الماء  
وقطعوا  
اشجارهم  
وافسدوا  
نهرهم  
ولا باس  
بهم  
وان كان  
فيهم  
مسلم  
او اسير  
او تاجر  
وان تترسو  
العبيات  
المسلمين  
او بالاساس  
لم يكفوا  
عنه  
ويقتصدون  
الكفار  
دون  
المسلمين  
ولا باس  
باخراج  
النساء  
والمصاحف  
اذا كان  
العسكر  
عليها  
يؤمن  
عليه  
بكرة  
اخرج  
ذلك  
في سرية  
لا يؤمن  
عليها  
ولا تقاتل  
المرأة  
الا باذن  
زوجها  
ولا العبد  
الا باذن  
سيده  
**الاجنب**  
العدو  
وينبغي  
للمسلمين  
ان لا يهدموا  
ولا يغلوا  
ولا يمثلوا  
ولا يقتلوا  
امرأة  
ولا صبيا  
ولا شيخا  
فانيا  
ولا مقيما  
وكذلك  
لا تسمى  
الا ان  
يكون  
احد  
هق  
لا ذرا  
في الحرب  
ويكون  
ملكه  
ولا يقتل  
مجنون  
وان راي  
الامام  
ان يصالح  
اهل الحرب  
ورفيق  
منهم  
وكان  
في ذلك  
مصلحة  
للمسلمين  
فلا باس  
فان صالحهم  
مدي  
نصر  
اى  
الامام  
ان تبذل  
الصلح  
انفع  
للمسلمين  
تبذل  
اليهم  
وقا تلهم  
وان بدوا  
الجنائية  
قاتلوهم  
ولو يبنذوا  
اليهم  
اذا كان  
ذلك  
باقائهم  
واذا خرج  
عبيدهم  
الى عسكر  
المسلمين  
فهم  
احرار  
ولا باس  
بان يعلف  
العسكر  
واربهم  
في الحرب  
وان ياكلوا  
ما وجدوا  
من الطعام  
ويستعمل  
الحطب  
يد هتوا  
بالدهن  
ويقاتلوا  
بما يجدونه  
من  
السلاح  
كل ذلك  
بلا قسوة  
ولا يجبر  
ان يسعوا  
من ذلك  
شيئا  
ولا

في بيان دعوتهم الى الاسلام  
فان اجابوا كفلهن جنتهم  
فان امتنعوا ادعواهم الى الجزية  
فان بدلوها فلهما والمسلمين وعليهم ما على المسلمين  
لا يجبر ان يقاتلوا من لم يبلغهم دعوة الاسلام  
الا بعد ان يدعواهم اليه ولا يجبر ان يدعوا من بلغته  
الدعوة ولا يجبر **ك** وان ابا استعان بالله تعالى  
عليهم وحاربهم ونصبوا عليهم المجانيق وخرقواهم  
وامرسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا  
نهرهم ولا باس بهم وان كان فيهم مسلم او اسير  
او تاجر وان تترسو العبيات المسلمين او بالاساس  
لم يكفوا عنه ويقتصدون الكفار دون المسلمين  
ولا باس باخراج النساء والمصاحف اذا كان العسكر  
عليها يؤمن عليه بكرة اخرج ذلك في سرية لا يؤمن  
عليها ولا تقاتل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد  
الا باذن سيده **الاجنب** العدو وينبغي للمسلمين  
ان لا يهدموا ولا يغلوا ولا يمثلوا ولا يقتلوا  
امرأة ولا صبيا ولا شيخا فانيا ولا مقيما وكذلك  
لا تسمى الا ان يكون احد هق لا ذرا في الحرب ويكون  
ملكه ولا يقتل مجنون وان راي الامام ان يصالح  
اهل الحرب ورفيق منهم وكان في ذلك مصلحة  
للمسلمين فلا باس فان صالحهم مدي نصر اى  
الامام ان تبذل الصلح انفع للمسلمين تبذل اليهم  
وقا تلهم وان بدوا الجنائية قاتلوهم ولو يبنذوا  
اليهم اذا كان ذلك باقائهم واذا خرج عبيدهم  
الى عسكر المسلمين فهم احرار ولا باس بان يعلف  
العسكر واربهم في الحرب وان ياكلوا ما وجدوا  
من الطعام ويستعمل الحطب يد هتوا بالدهن ويقاتلوا  
بما يجدونه من السلاح كل ذلك بلا قسوة ولا يجبر  
ان يسعوا من ذلك شيئا ولا

في قوله ولا يملكونه ومن أسلم منهم في دار الحرب احرز باسلامه نفسه  
 وامواله واولاده الصغار وكذلك كل مال هو في يده او يدعته عند  
 سلمه او ذى فان ظهر ثابته في دار الحرب فعقاره في ذلك من وجته  
 في وجهها واولاده الكبار في ولايتهم ان يبيع السلاح من اهل الحرب  
 ولا يجهز اليهم ولا يفادون بالاسارى عند ابي حنيفة رحمه الله  
 يفادون بهم اسارى المسلمين ولا يجهز اليهم عليهم واذا فتح الامام  
 بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء اقر اهل عليه ووضع الجزية عليهم  
 وعلى اساقمتهم الخراج وهو في الاسارى بالخيار ان شاء قتلهم وان  
 شاء استقرهم وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يجهز ان  
 يردهم الى دار الحرب واذا اراد الامام العفو الى دار الاسلام ومعه  
 فلم يقدر على نقلها ذبحها وحرقتها ولا يعقرها ولا يتركها ولا يجهز في قسمة  
 الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرد والمقاتل  
 في العسكر سواه واذا الحقه مدد في دار الحرب قبل ان يخرجها الغنيمة  
 الى دار الاسلام بشاكرهم فيها ولا حتى لاهل سوق العسكر من الغنيمة  
 الا ان يقاتلوا اذا امن رجل حر او امرأة خرة كافرا جماعة او اهل حصن  
 او مدينة محمية او امنهم ولم يخرج لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون  
 في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام ولا يجهز امان الذي  
 والاسير والتجاسر الذي يدخل عليهم ولا يجهز امان العبد  
 المحصر عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان ياذن له المصالح بالقتال  
 وقال لا يصح امانه واذا غلب لترك على الروم فسيبهم واخذوا  
 اموالهم واحرزوها بدارهم ملكوها فان غلبنا على التراب حل لنا ما نملكه

في قوله ولا يملكونه ومن أسلم منهم في دار الحرب احرز باسلامه نفسه  
 وامواله واولاده الصغار وكذلك كل مال هو في يده او يدعته عند  
 سلمه او ذى فان ظهر ثابته في دار الحرب فعقاره في ذلك من وجته  
 في وجهها واولاده الكبار في ولايتهم ان يبيع السلاح من اهل الحرب  
 ولا يجهز اليهم ولا يفادون بالاسارى عند ابي حنيفة رحمه الله  
 يفادون بهم اسارى المسلمين ولا يجهز اليهم عليهم واذا فتح الامام  
 بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء اقر اهل عليه ووضع الجزية عليهم  
 وعلى اساقمتهم الخراج وهو في الاسارى بالخيار ان شاء قتلهم وان  
 شاء استقرهم وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يجهز ان  
 يردهم الى دار الحرب واذا اراد الامام العفو الى دار الاسلام ومعه  
 فلم يقدر على نقلها ذبحها وحرقتها ولا يعقرها ولا يتركها ولا يجهز في قسمة  
 الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرد والمقاتل  
 في العسكر سواه واذا الحقه مدد في دار الحرب قبل ان يخرجها الغنيمة  
 الى دار الاسلام بشاكرهم فيها ولا حتى لاهل سوق العسكر من الغنيمة  
 الا ان يقاتلوا اذا امن رجل حر او امرأة خرة كافرا جماعة او اهل حصن  
 او مدينة محمية او امنهم ولم يخرج لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون  
 في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام ولا يجهز امان الذي  
 والاسير والتجاسر الذي يدخل عليهم ولا يجهز امان العبد  
 المحصر عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان ياذن له المصالح بالقتال  
 وقال لا يصح امانه واذا غلب لترك على الروم فسيبهم واخذوا  
 اموالهم واحرزوها بدارهم ملكوها فان غلبنا على التراب حل لنا ما نملكه

في قوله ولا يملكونه ومن أسلم منهم في دار الحرب احرز باسلامه نفسه  
 وامواله واولاده الصغار وكذلك كل مال هو في يده او يدعته عند  
 سلمه او ذى فان ظهر ثابته في دار الحرب فعقاره في ذلك من وجته  
 في وجهها واولاده الكبار في ولايتهم ان يبيع السلاح من اهل الحرب  
 ولا يجهز اليهم ولا يفادون بالاسارى عند ابي حنيفة رحمه الله  
 يفادون بهم اسارى المسلمين ولا يجهز اليهم عليهم واذا فتح الامام  
 بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء اقر اهل عليه ووضع الجزية عليهم  
 وعلى اساقمتهم الخراج وهو في الاسارى بالخيار ان شاء قتلهم وان  
 شاء استقرهم وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين ولا يجهز ان  
 يردهم الى دار الحرب واذا اراد الامام العفو الى دار الاسلام ومعه  
 فلم يقدر على نقلها ذبحها وحرقتها ولا يعقرها ولا يتركها ولا يجهز في قسمة  
 الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرد والمقاتل  
 في العسكر سواه واذا الحقه مدد في دار الحرب قبل ان يخرجها الغنيمة  
 الى دار الاسلام بشاكرهم فيها ولا حتى لاهل سوق العسكر من الغنيمة  
 الا ان يقاتلوا اذا امن رجل حر او امرأة خرة كافرا جماعة او اهل حصن  
 او مدينة محمية او امنهم ولم يخرج لاحد من المسلمين قتلهم الا ان يكون  
 في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام ولا يجهز امان الذي  
 والاسير والتجاسر الذي يدخل عليهم ولا يجهز امان العبد  
 المحصر عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان ياذن له المصالح بالقتال  
 وقال لا يصح امانه واذا غلب لترك على الروم فسيبهم واخذوا  
 اموالهم واحرزوها بدارهم ملكوها فان غلبنا على التراب حل لنا ما نملكه

[illegible]

من ذلك وان غلبوا على أموالنا واحرقوها بدارهم ملكوها فافضل  
عليهم المسلمون ووجدوها المالكون قبل القسمة فهي لهم بغير شيء وان  
وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احتبوا ذلك وان دخل  
دار الحرب تاجر فاشترى او اخرج الى دار الاسلام فمال ذلك الاول بالخيار  
النساء اخذوا بالثمن الذي اشتراه التاجر وان شاء ترك ولا يملك  
اهل الحرب بالغلبة مدبرنا وامهات اولادنا ومكاتبنا واحرارنا  
وملك عليهم جميع ذلك واذا بق عبد المسلم قد دخل عليهم فاحذروا  
لا يملكوه عندنا حنيفة رح وعندنا هاجر يملكونه واذا اند بغيرنا اليوم  
فاخذوه ملكوه واذا المديك للاسلام حاملة يحمل عليها الغنائم  
قسمها بين الغانمين قسمة ابدع ليحملوها الى دار الاسلام ثم يربوا  
منهم ثم يقسم قسمة ملك ولا يخرجوا بيع الغنائم قبل القسمة بين الغانمين  
ومن مات من الغانمين في دار الحرب فلا حق له في الغنيمة وان مات بعد  
اخراجها الى دار الاسلام فصيبه لورثته ولا بأس بان ينقل الامام  
في حال القتال او يخرج من القتل فيقول من قتل قتيل فله  
سلبه او يقول للسرية قد جعلت لكم الربيع بعد الخمسة لا ينزل بعد  
احراز الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمسة اذ لم يجعل السلب للقاتل  
فهو من حيلة الغنيمة والقاتل وغنيمة فيه سواء والسلب ما على المقتول  
من ثيابه وسلاحه ومركبه دون ما معه من الذهب والفضة واذا  
خرج المسلمون من دار الحرب لم يخرج لهم ان يعلفوا من الغنيمة ولا ياكل  
منها ومن فضل معه علف او طعام سرده الى الغنيمة ويقسم الامام  
الغنيمة فيخرج ثلثها ويقسم اربعة اخماس بين الغانمين للفارس سهمان

[illegible][illegible]

[illegible]

والرجل سهم ولا يسهم الابن فرس واحد والبراذين<sup>٤٢</sup> والعناق فيه سهام  
ولا يسهم للراحلة ولا بغل ومن دخل دار الحرب فارسا أو الفوق فرسه  
استحق سهم فرس ولو دخل راجلا ثم اشترى فرسا استحق سهم  
الرجل ولا يسهم مملوك ولا له امرأة ولا ذمي ولا صبي ولكن يرضع لهم  
على حسب ما يرى الامام وأما الخمس فإنه يقسم على ثلاثة أسهم سهم  
لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأب السبيل يدخل فقراء ذوو القربى  
فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى الغنياء ثم شئ وأما ذكر الله تعالى في الخمس  
فإنما هو لأقتسام الكلام بتركها باسم وسهم للذي عليه السلام سقط يومئذ  
كما سقط الصنف وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام  
بالنصرة وبعد بالفقر وإذا دخل الواحد والاثنان في دار الحرب فادريين  
بغير إذن الامام فاحذوا شيئا لم يخسروا ان دخلت جماعة من متعينين  
فاحذوا شيئا بخسروا ان لم ياذن لهم الامام وإذا دخل المسلم  
دار الحرب تاجرا بامان فلا دخل له ان يتعرض بشئ من أموالهم ولا  
من ديارهم وأن غدر بهم واخذ شيئا وخرج ملكا محظوظا  
يومان يتصدق به وإذا دخل الحرب الينامستامنا لم يمكن ان يقيم  
في دارنا بسنة ويقول له الامام ان قيمت تمام السنة وضعت  
عليك الجزية فان اقام اخذت منه الجزية وان ادعى الجزية صار ذميا  
لا يترك ان يرجع الى دار الحرب وأن عاد الى دار الحرب وترك  
بيعة عند مسلم او ذمي وديننا في ذمتهم فقد صار ذميا  
بأحايال العود الى دار الحرب وما كان في دار الاسلام مؤثرا فهو  
في خطر فان اسروا قتل سقطت ديونته وصارت الودعة فينا

[illegible]

*(Handwritten notes at the bottom of page 60)*

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في الجهاد  
 والجهاد هو الجهاد بين الحق والباطل  
 والجهاد بين المسلم والكافر  
 والجهاد بين المسلم والمسلم  
 والجهاد بين المسلم واليهودي  
 والجهاد بين المسلم والنصراني  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي

وما اخذ المسلمون من مال اهل الحرب غير ثلث الصنف فمما لم يسلطوا عليه يخرج  
**كسب العشر والخراج** ارض العرب كلها عشرية  
 وحده من اول العذيب الى اقصى نجد باليمن ومن مملكة  
 الى حل الشام وسواد ارض العراق خراجي وهو ما يبيع العذيب  
 الى عقبة الحلوان ومن العقبة الى بغداد ارض السواد مملوكة لاهلها  
 يخرجونها وتعرفها فيها وكل ارض اسلم اهلها عليها او فشت عنوة وقتها  
 بين الغنائمين فهي ارض عشرية وكل ارض فشت عنوة واقر اهلها  
 عليها فهي ارض خراجية ومن ارضنا مواتا فهي عندنا يخيصة  
 معتبر يخرجها او كانت من خراج ارض خراجية وان كانت من جني  
 ارض العشر فهي عشرية والبصرة عند عشرة باجماع الصحابة وقال  
 محمد بن ابي ايها البيهقي حفروها او عيولت في حيا وماء وجراد او قران  
 او الانهار العظام الى لا يملكها احد في عشرية وان احياها بماء  
 الانهار الى حفروها الا عاجم مثل نهر الملك ونهر بجراد في خراجية  
 والخراج الذي ومنعه عمر بن الخطاب على اهل السواد في كل جريب يبلعه  
 الماء فقيرها شئ وهو الصاع ودرهم وفي الرطبة خمسة دراهم  
 وفي جريب الكرم والنخل المتصلة عشرة دراهم وما سوى ذلك  
 من الاصناف يوضع عليها الخراج بحسب الطاقة فان لم تقطع او وضع  
 عليها نقصها الامام فان غلب على ارض الخراج النساء واصطلم الزرع  
 افتر وانقطع الماء عنها فلا خراج عليهم وان عطلها صاحبها فعليها  
 الخراج ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج ويخونان بشيئ المسلمين  
 ارض الخراج من الذي ويؤخذ منه الخراج ولا يشر في الخراج من ارض الخراج

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في الجهاد  
 والجهاد هو الجهاد بين الحق والباطل  
 والجهاد بين المسلم والكافر  
 والجهاد بين المسلم والمسلم  
 والجهاد بين المسلم واليهودي  
 والجهاد بين المسلم والنصراني  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في الجهاد  
 والجهاد هو الجهاد بين الحق والباطل  
 والجهاد بين المسلم والكافر  
 والجهاد بين المسلم والمسلم  
 والجهاد بين المسلم واليهودي  
 والجهاد بين المسلم والنصراني  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي  
 والجهاد بين المسلم والمجوسي

**كتاب الجزية الجزية على ضربين جزية توضع بالتراضي**  
 الصلح فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية توضع ابتداء إذا  
 لم يلا أمام على الكفار اقرهم على املا كما هو فيضم على الغن الظاهر  
 كل سنة ثمانية واربعون درهما ياخذ منهم في كل شهر اربعة دراهم  
 على المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر  
 رهيب على الفقير المعتل اثني عشر درهما في كل شهر درهم وتوضع الجزية  
 لاهل الكتاب المجوس في عبدة الاوثان من العجم ولا توضع الجزية على  
 بدلة الاوثان من البرية لا على المرتد ولا جزية على امرأة ولا على صبي  
 ارمي ولا على ولا فقير غير معتل ولا على الراهب الذي لا يخرج الناس  
 من اسلم وعلى جزية او ماتت كما في سقطت عنه وان اجمعت الخوارج  
 لا خلت الخيبتان ولا يجوز احداث بيعته ولا كنيسته في  
 من الاسلام وان اقدمت البيعة او الكنائس القديمة اعادة وهاوي وخذ  
 بالذمة بالقبض عن المسلمين في زينة ومركبه وسرجهم  
 نولهم ولا يكسبون الخيل ولا يحملون السلاح ومن امتنع عن  
 جزية او قتل مسلما او سب النبي عليه الصلوة والسلام او ختم مسلمة  
 ينقض عهده لان يلحق بدله الجزية ويغلبون على موضع فيجاء به نبتا  
 اذا اراد المسلم عرض عليه الاسلام وان كانت له شبهة كتشف عنه ويحبس  
 اثني ايام فان اسلم فيها ولا يقتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه  
 بذلك ولا شيء على القاتل واما المرتد فلا تقتل ولكن تحبس حتى  
 يعلم او ماتت ويؤول ملك المرتد عن امواله برده بغير اموال فافان  
 مسلم عادت الى حالها فان مات او قتل على سرده استقل ما اكتسبه

قد ذكرنا  
 في كتابنا الجزية  
 الجزية على ضربين  
 جزية توضع بالتراضي  
 الجزية على الكفار  
 الجزية على المجوس  
 الجزية على النصارى  
 الجزية على اليهود  
 الجزية على البرية  
 الجزية على الاوثان  
 الجزية على المرتد  
 الجزية على المرأة  
 الجزية على الصبي  
 الجزية على الفقير  
 الجزية على المعتل  
 الجزية على الخوارج  
 الجزية على الكنائس  
 الجزية على البيعة  
 الجزية على الكنيسته  
 الجزية على الذمة  
 الجزية على القاتل  
 الجزية على المرتد  
 الجزية على امواله  
 الجزية على اموال  
 الجزية على اموال  
 الجزية على اموال

وقيل لا توضع الجزية على  
 الجزية على الكنائس  
 الجزية على البيعة  
 الجزية على الكنيسته  
 الجزية على الذمة  
 الجزية على القاتل  
 الجزية على المرتد  
 الجزية على امواله  
 الجزية على اموال  
 الجزية على اموال  
 الجزية على اموال





ولاذن قول العبد والصبي ويقبل في المعاملات قول القاسق ولا يقبل  
 في اخبار الديانات الا قول العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية  
 الا وجهها وكيفها فان كان لا يامن الشهوة لا ينظر الى وجهها الا  
 لحاجة ويجوز للقاضي اذا السرا ان يحكم عليها وللشاهد اذا السرا  
 الشهادة عليها ان ينظر الى وجهها وان خاف ان يشتمه ويجوز  
 الطبيب ان ينظر الى موضع الرمن منها وينظر الرجل من الرجل الى جميع  
 بدنه الا ما بين سميته الى تركبته ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى  
 ما ينظر الرجل اليه منه ويجوز ان تنظر المرأة من المرأة الى ما يجوز  
 للرجل ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من امته التي تخل للام  
 وطها ونزوحته الى فرجها وساثر جسد ها وينظر الرجل من ذوات  
 المحارم من الوجه والراس والصدر والساقين والعصدين اذا  
 امر الشهوة ولا ينظر الى ظمها وبطنها وينظر الرجل من محلول غيظه  
 الى ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارمه ولا باس ان يمشي  
 اذا السرا الشراء وان خاف ان يشتمه والنظر بالنظر الاجنبية  
 كالفحل ولا يجوز للمملوك ان ينظر الى سيدته الا ما يجوز للاجنبي  
 النظر اليه منها ويغزل عن امته بغير اذنها ولا بغزل عن زوجته  
 بغير اذنها ومن اشترى جارية فانه لا يقربها ولا يمسها ولا يقبلها  
 ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يبتريها ويكره الاحتكار في اوقات  
 الادى والبيات اذا كان في بلد يضر الاحتكار باهل ومن احتكر  
 غلة ضيعته او ما جليله من بلد اخر فلا يسحق بحتكه ولا ينبغي  
 للسلطان ان يسعر على الناس ويكره بيع السباع في ايام الفتنة

راجل الفتنه ولا يأس ببيع العنب والعصير فليعلم انه اتخذ خيرا  
**كتاب الوصايا الوصية** غير واجبة وهي  
 مستحبة ولا يجوز الوصية لو ارثته الا ان يجزئ الورثة ولا يجوز  
 جازا على الثالث ولا يجوز للقاتل ويجوز ان يوصي الكافر للمسلم  
 والمسلم للكافر وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصى له  
 في حال حياته او ردّها فذلك باطل ويستحب ان يوصيه الانسان  
 بدون الثلث واذا وصى رجل الى رجل فقبل الوصي في وجه الموصي  
 وردّها في غير وجهه فليس برّد وان ردّها في وجهه فهو رد الموصي  
 به هناك بالقبول الا في مسئلة واحدة وهوان يموت الوصي ثم يوت  
 الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى به في ملك ورثته ومن اوصى  
 الى عبد او كافرا فاسق اخرجهم القاض من الوصية ونصب غيره لهم  
 ومن اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبار لا تقب الوصية ومن  
 اوصى الى من لم ينج عن القيام بالوصية ضم اليه القاض غير ومن اوصى  
 الى اثنين لم يجز لاحدهما ان يتصرف دون صاحبه عندا في حقيقة  
 ومحمد بن ابي نضر الكوفي ونجيه الميت وطعام الصغار وكسوتهم  
 وبرد الوديعه وضياء الدين وتقييد وصية بعينها واعتناق محمل  
 بعينه والحضرة في حقوق الميت وقال ابو يوسف مخرج فعل احدها  
 كفعلهما جميعا ومن اوصى لرجل بثلث ماله والاخر بثلث ماله  
 ايضا ولم يجز الورثة فالثلث بينهما نصفان وان اوصى لاحدهما  
 الثلث والاخر بالسدس ولم يجز الورثة فالثلث بينهما الثلثا  
 فان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلثه فلم يجز

قد مر في كتاب الوصايا  
 ان الوصية غير واجبة  
 ولا يأس ببيع العنب  
 والعصير فليعلم انه  
 اتخذ خيرا  
 كتاب الوصايا  
 الوصية غير واجبة  
 ولا يأس ببيع العنب  
 والعصير فليعلم انه  
 اتخذ خيرا  
 مستحبة ولا يجوز  
 الوصية لو ارثته  
 الا ان يجزئ الورثة  
 ولا يجوز جازا  
 على الثالث ولا  
 يجوز للقاتل  
 ويجوز ان يوصي  
 الكافر للمسلم  
 والمسلم للكافر  
 وقبول الوصية  
 بعد الموت فان  
 قبلها الموصى له  
 في حال حياته  
 او ردّها فذلك  
 باطل ويستحب  
 ان يوصيه  
 الانسان بدون  
 الثلث واذا  
 وصى رجل الى  
 رجل فقبل  
 الوصي في وجه  
 الموصي وردّها  
 في غير وجهه  
 فليس برّد وان  
 ردّها في وجهه  
 فهو رد الموصي  
 به هناك  
 بالقبول الا في  
 مسئلة واحدة  
 وهوان يموت  
 الوصي ثم يوت  
 الموصى له قبل  
 القبول فيدخل  
 الموصى به في  
 ملك ورثته  
 ومن اوصى الى  
 عبد او كافرا  
 فاسق اخرجهم  
 القاض من  
 الوصية ونصب  
 غيره لهم  
 ومن اوصى الى  
 عبد نفسه وفي  
 الورثة كبار  
 لا تقب  
 الوصية ومن  
 اوصى الى من  
 لم ينج عن  
 القيام  
 بالوصية  
 ضم اليه  
 القاض غير  
 ومن اوصى  
 الى اثنين  
 لم يجز  
 لاحدهما  
 ان يتصرف  
 دون صاحبه  
 عندا في  
 حقيقة  
 ومحمد بن  
 ابي نضر  
 الكوفي  
 ونجيه الميت  
 وطعام  
 الصغار  
 وكسوتهم  
 وبرد  
 الوديعه  
 وضياء  
 الدين  
 وتقييد  
 وصية  
 بعينها  
 واعتناق  
 محمل  
 بعينه  
 والحضرة  
 في حقوق  
 الميت  
 وقال  
 ابو يوسف  
 مخرج  
 فعل  
 احدها  
 كفعلهما  
 جميعا  
 ومن  
 اوصى  
 لرجل  
 بثلث  
 ماله  
 والاخر  
 بثلث  
 ماله  
 ايضا  
 ولم  
 يجز  
 الورثة  
 فالثلث  
 بينهما  
 نصفان  
 وان  
 اوصى  
 لاحدهما  
 الثلث  
 والاخر  
 بالسدس  
 ولم  
 يجز  
 الورثة  
 فالثلث  
 بينهما  
 الثلثا  
 فان  
 اوصى  
 لاحدهما  
 بجميع  
 ماله  
 والاخر  
 بثلثه  
 فلم  
 يجز

ان الوصية غير واجبة ولا يأس ببيع العنب والعصير فليعلم انه اتخذ خيرا  
 ان الوصية غير واجبة ولا يأس ببيع العنب والعصير فليعلم انه اتخذ خيرا  
 ان الوصية غير واجبة ولا يأس ببيع العنب والعصير فليعلم انه اتخذ خيرا  
 ان الوصية غير واجبة ولا يأس ببيع العنب والعصير فليعلم انه اتخذ خيرا  
 ان الوصية غير واجبة ولا يأس ببيع العنب والعصير فليعلم انه اتخذ خيرا

[illegible]

الفاتحة  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لہ  
 لا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لہ  
 لا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم

[illegible]

فان خرج سرقبة العبد من الثلث يسلم اليهم لينفذ منه وان كان مال له  
غير خديم الورثة يومين والموصى له يوم فان مات الموصى له عاد  
الى الورثة وان مات الموصى له في حال حياة الموصى بطلت الوصية  
واذا اوصى لولد فالان فالوصية بينهم للذكر والايسة سواء  
وان اوصى لغيرهم فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن  
اوصى لزيد وهم بثلث مال فاذا عمر ميت فالثلث كل بزيد وان قل ثلث  
مال بين زيد وهم فزيد ميت كان له نصف الثلث وان اوصى بثلث  
مال لاهل فالتسبيل المستحق الموصى له بثلث ما يملك عند الموت

**كتاب الفرائض** الحجة على تورثهم من الذكر عشرة  
الابن وابن الابن وان سفل والا بجد وان علا واخوه وابن الاخوة  
نزل والعم وابن العم وان بعد الزوج ومولى العتق ومن الاثاث  
سبعة الابنة وابنة الابن والام والحنة الصحيحة والاخت والزوجة  
ومولا النخعة ولا تورث اربعة بحال المملوك والقاتل عدا من  
المقتول والمريء واهل الملتين والفروض المحددة في كتاب الله  
سنة النصف والرربع والثلثان والثلث والسدس والنصف  
خرج خمسة البنت وبنت الابن اذ لم يكن بنت الصلب ولا اخت لاهل  
والاخت لا تب اذ لم تكن لاخت لاهل ام والزوجة اذ لم يكن للميت  
ولد ولا ولد ابن والرربع للزوج مع الولد وولد الابن للزوجة  
الرابع اذ لم يكن ولد ولا اولاد الابن والثلث للزوجات  
مع الولد او ولد الابن والثلثان لكل اثنين فصاعدا هم فرضه  
النصف اذا تفرد الا الزوج والثلث فرض للام اذ لم يكن للميت

فان كان الموصى له ورثة يومين والموصى له يوم فان مات الموصى له عاد  
الى الورثة وان مات الموصى له في حال حياة الموصى بطلت الوصية  
واذا اوصى لولد فالان فالوصية بينهم للذكر والايسة سواء  
وان اوصى لغيرهم فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن  
اوصى لزيد وهم بثلث مال فاذا عمر ميت فالثلث كل بزيد وان قل ثلث  
مال بين زيد وهم فزيد ميت كان له نصف الثلث وان اوصى بثلث  
مال لاهل فالتسبيل المستحق الموصى له بثلث ما يملك عند الموت  
الحجة على تورثهم من الذكر عشرة الابن وابن الابن وان سفل والا بجد وان علا واخوه وابن الاخوة  
نزل والعم وابن العم وان بعد الزوج ومولى العتق ومن الاثاث سبعة الابنة وابنة الابن والام والحنة  
الصحيحة والاخت والزوجة ومولا النخعة ولا تورث اربعة بحال المملوك والقاتل عدا من المقتول  
والمريء واهل الملتين والفروض المحددة في كتاب الله سنة النصف والرابع والثلثان والثلث والسدس  
والنصف خرج خمسة البنت وبنت الابن اذ لم يكن بنت الصلب ولا اخت لاهل والاخت لا تب اذ لم تكن  
لاخت لاهل ام والزوجة اذ لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن والرابع للزوج مع الولد وولد الابن للزوجة  
الرابع اذ لم يكن ولد ولا اولاد الابن والثلث للزوجات مع الولد او ولد الابن والثلثان لكل اثنين  
فصاعدا هم فرضه النصف اذا تفرد الا الزوج والثلث فرض للام اذ لم يكن للميت

فان كان الموصى له ورثة يومين والموصى له يوم فان مات الموصى له عاد  
الى الورثة وان مات الموصى له في حال حياة الموصى بطلت الوصية  
واذا اوصى لولد فالان فالوصية بينهم للذكر والايسة سواء  
وان اوصى لغيرهم فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن  
اوصى لزيد وهم بثلث مال فاذا عمر ميت فالثلث كل بزيد وان قل ثلث  
مال بين زيد وهم فزيد ميت كان له نصف الثلث وان اوصى بثلث  
مال لاهل فالتسبيل المستحق الموصى له بثلث ما يملك عند الموت

ولد واولد الابن ولا اثنتان من الاخوة والاخوات فصاعدا ويفرض  
 لها في المستثنين وهما الزوج وابوان ونزوجة وابوان للام ثلث  
 ما يقع فرض الزوج والنزوجة ايضا والثلث لكل اثنين فصاعدا  
 من ولد الام ذكورهم وانما لهم فيه سواه والسنن فرض سبعة  
 لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن وكلام ايضا مع الاثنين  
 من الاخوة والاخوات وللجدات وللجد مع الولد والابن ولبنات الابن  
 مع الابنة ايضا واخوات الاب مع الاخت لابن ام ولد واحد من الام  
**كتاب السقوط** ويسقط الجداد بالام والجد والاخوة  
 والاخوات بالاب تسقط ولد الام باربعة بالولد وولد الابن والاب  
 وللجد اذا استكمل البنات الثلاثين سقطت بنات الابن الان  
 يكون باثر ثمنه واسفل منهن ذكر في حصبهن واذا استكملت الاخوات  
 لابن ام الثلاثين سقطت الاخوات لاب ان يكون معهن من بنات  
 في حصبهن **باب العصباء** اقرب العصباء  
 البنون ثم بنوهم وان يسفلوا ثم الاب ثم الجد اب الاب  
 ثم بنو الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام ثم بنو الجد  
 وهم اعمام الاب واذا استوى بنو الاب في الدرجة فاولهم من  
 كان لاب وام والابن وابن الابن والاخوة يقاسمون المال مع  
 اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن عداهم من العصباء  
 يتفرد بالميراث ذكورهم دون اناثهم واذا لم يكن للبيت عصباء في  
 النسب فالعصباء للمولى وهو الملقق ثم اقرب عصبية المولى  
**باب الحجب** تحجب الام من الثلث الى السدس باخوين

من ولد الام ذكورهم وانما لهم فيه سواه والسنن فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن وكلام ايضا مع الاثنين من الاخوة والاخوات وللجدات وللجد مع الولد والابن ولبنات الابن مع الابنة ايضا واخوات الاب مع الاخت لابن ام ولد واحد من الام  
**كتاب السقوط** ويسقط الجداد بالام والجد والاخوة والاخوات بالاب تسقط ولد الام باربعة بالولد وولد الابن والاب وللجد اذا استكمل البنات الثلاثين سقطت بنات الابن الان يكون باثر ثمنه واسفل منهن ذكر في حصبهن واذا استكملت الاخوات لابن ام الثلاثين سقطت الاخوات لاب ان يكون معهن من بنات في حصبهن  
**باب العصباء** اقرب العصباء البنون ثم بنوهم وان يسفلوا ثم الاب ثم الجد اب الاب ثم بنو الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام ثم بنو الجد وهم اعمام الاب واذا استوى بنو الاب في الدرجة فاولهم من كان لاب وام والابن وابن الابن والاخوة يقاسمون المال مع اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن عداهم من العصباء يتفرد بالميراث ذكورهم دون اناثهم واذا لم يكن للبيت عصباء في النسب فالعصباء للمولى وهو الملقق ثم اقرب عصبية المولى  
**باب الحجب** تحجب الام من الثلث الى السدس باخوين



[illegible]

وما بقي فاصلها من اربعة واذا كان ثلث وما بقي اثنين ونصف فاصلها من ثمانية واذا كان فيهم ما نصف وثلث او سدس فاصلها من ستة وتقول الى سبعة والى ثمانية وتسعة وعشرة واذا كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واذا كان مع الثمن ثلثان او سدس فاصلها من اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد صحت وان لم ينقسم سهام فريق عليهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فاجزئ صحت منه المسئلة كامراة واخوين المرأة الربع سهم وللآخرين ثلثة اسهم وما بقي لا يقسم عليهما فاضرب اثنين في اصل المسئلة وهي اربعة يكون ثمانية فتمتها قيم المسئلة واذا وافق سهامهم عددهم ضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كالمرأة وستة اخوة للمرأة الربع وهو سهم وللأخوة ثلثة اسهم وهي ما بقى لا يستقيم عليهم فاضرب وفق ثلث عددهم وهو اثنان في اصل المسئلة تكون ثمانية فتمتها قيم المسئلة فان لم يستقيم سهام الفريقين او اكثر فاضرب رؤس احد الفريقين في الآخر ثم ما اجمعه من عدد الرؤس فاضرب في الفريق الثالث ثم ما اجمعه من عدد الرؤس فاضرب في اصل المسئلة فتمتها تخرج المسئلة فان تساوى احدوا احداهما عن الآخر كامراة اثنين واخوين فاضرب اثنين في اصل المسئلة فان كان احد العددين جزء من الآخر جزئيا لاكثر عن الاقل كاربعة نسوة واخوين لا ب و ام فاذا ضربت الاربعة اجزاء

[illegible][illegible]

قد ذكر

عن الاخوين وان وافق احد العددين للاخر في النصف او الثلث فتر

وفق احداهما في جميع الاخر ثم ما حصل على من هذه الرؤس فاضرب  
 في اصل المسئلة كما ربع نسوة واخيت وستة اعمام فالستة يوافق  
 الاربعة بالنصف فاضرب نصف احداهما في جميع الاخر ثم اضرب  
 ذلك في اصل المسئلة يكون ثمانية واربعين فمنها اقيم المسئلة  
 فاذا صححت المسئلة فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اجمع ما اجمعت  
 على ما صححت منها الفريضة فخرج من ذلك حق ذلك الوارث بالمتناهي  
 واذا لم يقسم التركة حقه مات احد الورثة فان كان ما يصيبه من الميراث  
 الاول ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلان كما صحت  
 الاولى منه وان لم يقسم صحت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي  
 ذكرناها ثم اضرب احد المسئلتين في الاخرى ان لم يكن  
 بين سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضة موافقة فان  
 كانت بينهما موافقة فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى  
 فما اجمعت صحت منه المسئلان وكل من كان له من المسئلة  
 الاولى شيء فهو مضروب فيما صحت منه المسئلة الثانية  
 وكل من كان له من المسئلة الثانية شيء فهو مضروب  
 في تركة الميت الثاني واذا صحت المسئلة المتناهي فارتدت  
 معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدرهم  
 قسمت ما صحت من المسئلة على ثمانية واربعين  
 فما اخرج اخذت له من سهام كل وارث حقه والله تعالى اعلم

فان وافق احد العددين للاخر في النصف او الثلث فتر  
 وفق احداهما في جميع الاخر ثم ما حصل على من هذه الرؤس فاضرب  
 في اصل المسئلة كما ربع نسوة واخيت وستة اعمام فالستة يوافق  
 الاربعة بالنصف فاضرب نصف احداهما في جميع الاخر ثم اضرب  
 ذلك في اصل المسئلة يكون ثمانية واربعين فمنها اقيم المسئلة  
 فاذا صححت المسئلة فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اجمع ما اجمعت  
 على ما صححت منها الفريضة فخرج من ذلك حق ذلك الوارث بالمتناهي  
 واذا لم يقسم التركة حقه مات احد الورثة فان كان ما يصيبه من الميراث  
 الاول ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلان كما صحت  
 الاولى منه وان لم يقسم صحت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي  
 ذكرناها ثم اضرب احد المسئلتين في الاخرى ان لم يكن  
 بين سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضة موافقة فان  
 كانت بينهما موافقة فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى  
 فما اجمعت صحت منه المسئلان وكل من كان له من المسئلة  
 الاولى شيء فهو مضروب فيما صحت منه المسئلة الثانية  
 وكل من كان له من المسئلة الثانية شيء فهو مضروب  
 في تركة الميت الثاني واذا صحت المسئلة المتناهي فارتدت  
 معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدرهم  
 قسمت ما صحت من المسئلة على ثمانية واربعين  
 فما اخرج اخذت له من سهام كل وارث حقه والله تعالى اعلم

فان وافق احد العددين للاخر في النصف او الثلث فتر  
 وفق احداهما في جميع الاخر ثم ما حصل على من هذه الرؤس فاضرب  
 في اصل المسئلة كما ربع نسوة واخيت وستة اعمام فالستة يوافق  
 الاربعة بالنصف فاضرب نصف احداهما في جميع الاخر ثم اضرب  
 ذلك في اصل المسئلة يكون ثمانية واربعين فمنها اقيم المسئلة  
 فاذا صححت المسئلة فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اجمع ما اجمعت  
 على ما صححت منها الفريضة فخرج من ذلك حق ذلك الوارث بالمتناهي  
 واذا لم يقسم التركة حقه مات احد الورثة فان كان ما يصيبه من الميراث  
 الاول ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلان كما صحت  
 الاولى منه وان لم يقسم صحت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي  
 ذكرناها ثم اضرب احد المسئلتين في الاخرى ان لم يكن  
 بين سهام الميت الثاني وما صحت منه فريضة موافقة فان  
 كانت بينهما موافقة فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى  
 فما اجمعت صحت منه المسئلان وكل من كان له من المسئلة  
 الاولى شيء فهو مضروب فيما صحت منه المسئلة الثانية  
 وكل من كان له من المسئلة الثانية شيء فهو مضروب  
 في تركة الميت الثاني واذا صحت المسئلة المتناهي فارتدت  
 معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدرهم  
 قسمت ما صحت من المسئلة على ثمانية واربعين  
 فما اخرج اخذت له من سهام كل وارث حقه والله تعالى اعلم



فہرست کتب

در سہ خلف الامام فیما يتعلق بالقسمۃ الامام الکلام پر دو سالہ  
مصنف ابو نعیم عبد الحمید بن ابی نعیم کنینہ مولوی خادم حسین  
چار جلد میں۔

۱۔ جلد اول۔ کتاب الطہارت سے کتاب الحج تک۔  
۲۔ جلد دوم۔ کتاب النکاح سے کتاب الاوقاف تک۔  
۳۔ جلد سوم۔ کتاب البیوع سے کتاب النصب تک۔  
مع رسالہ مقدمہ ہدایہ۔

۴۔ جلد چہارم۔ کتاب الشفعہ سے مسائل شتی۔

کتب حدیث عربی

جامع ترمذی۔ داخل صحاح ستہ اسلمین احادیث سرور  
انس و جان باب الطہارت سے تا باب العلل اثر السیر  
مذکورین از تصنیفات ابوعلی محمد بن موسیٰ الترمذی الحافظ  
اور اسکے ساتھ رسالہ اصول حدیث کا مصنف سید شریعت  
برجانی بھی شامل ہے۔

سنن ابی داؤد۔ مصنف ابی داؤد محدث یہ کتاب  
داخل صحاح ستہ و مطہرین کاغذ سفید گندہ پر۔  
۱۔ جلد اول۔ سنن کتاب الطہارت سے کتاب الجہاد  
کی احادیث مذکور ہیں۔

۲۔ جلد دوم۔ سنن کتاب منجیہ سے کتاب الحد و کی  
احادیث مطہرین۔

سنن ابی داؤد۔ ایضاً کاغذ خالی پر۔  
۱۔ جلد اول۔ ایضاً بشیخ بالا۔  
۲۔ جلد دوم۔ ایضاً ایضاً۔

صحیح مسلم۔ مع شرح نووی داخل صحاح ستہ مطہرین از  
ابو الحسن مسلم بن الحجاج و شافع محمد بن ابی بکر کریم

یعنی شرح ہدایہ۔ حامل المتن اور حاشیہ پر پور ہدایہ  
ہمیشہ ہدایہ مصنف شیخ ابی احمد بن احمد العینی یہ شرح بہت  
کیا اب اور نادر است سے ہر سارے ہندوستان میں  
پنداش صرف ایک کتاب ہم پہنچی جسکی نقل ہو کر بہت  
پریشش تمام چھپی یہ کتاب چار جلد میں ہے۔

۱۔ جلد اول۔ کتاب الطہارت سے کتاب الحج و ذکر  
۲۔ جلد دوم۔ کتاب النکاح سے کتاب الاوقاف و ذکر  
۳۔ جلد سوم۔ کتاب البیوع سے کتاب النصب تک۔  
۴۔ جلد چہارم۔ کتاب الشفعہ سے مسائل شتی۔

مختصر و ہدایہ۔ مصنف صدر الشیعت عبید اللہ اسلمین  
کتاب الطہارت کتاب النکاح و کتاب البیوع و کتاب الشفعہ  
چار دن محض کا بیان ہے۔

در مختار فی شرح تنویر الاظہار بہت عمدہ فتاویٰ  
نور کا ہے مصنف مفتی محمد علی الدین جو خط صحیح چھاپہ  
منقسم چار جلد میں ہے ہر جلد ہندوستان کی۔

۱۔ جلد اول۔ کتاب الطہارت سے کتاب الحج تک۔  
۲۔ جلد دوم۔ کتاب النکاح سے کتاب الاوقاف تک۔  
۳۔ جلد سوم۔ کتاب البیوع سے کتاب النصب تک۔  
۴۔ جلد چہارم۔ کتاب الشفعہ سے مسائل شتی۔

فتاویٰ کنز الدقائق۔ محشی مصنف عبداللہ بن سید الشفی  
چار جلد میں کتاب الطہارت و کتاب النکاح و کتاب البیوع  
و کتاب الشفعہ و متعلق بہ اسب مذکورین دو ہرہ  
ساشہ ہے۔

ہدایہ۔ جو ہدایہ تصنیف شیخ برمان الدین علی کی ہے  
جو بخط مشہور کتاب ہر رسالہ ہدایہ الدراۃ لمقدمہ الدراۃ

۱۔ جلد اول۔ احادیث کتاب الاموال کا کتاب المتقویٰ ہے۔  
 ۲۔ جلد دوم۔ احادیث کتاب البیوع سے  
 کتاب التفسیر ہے۔  
 مشکوٰۃ المصابیح۔ مولفہ شیخ علی محمد بن عبد اللہ خطیب  
 العمری الترمذی حسین کتاب الایمان سے باب  
 ثواب ہذا الامۃ کے احادیث مدون ہیں۔  
 قسطلانی۔ شرح صحیح بخاری سنی بارشاد ساری مولفہ  
 شہاب الدین احمد بن محمد خطیب قسطلانی یہ شرح نہایت  
 معتبر و مستند صحیح بخاری کی ہر صحت سند سے اول ج  
 کی کتاب حدیث کی ہر دس جلد میں کاغذ بہت  
 صاف برصحت کے ساتھ چھپی ہے۔  
 ۱۔ جلد اول۔ میں احادیث کتاب یان سے باب البیوع  
 ۲۔ جلد دوم۔ میں احادیث کتاب الاذن سے  
 باب اقرار الموتی۔  
 ۳۔ جلد سوم۔ میں احادیث باب اگر کسی کتاب المتکلف۔  
 ۴۔ جلد چہارم میں احادیث کتاب البیوع باب شرطی اور  
 ۵۔ جلد پنجم میں احادیث کتاب الوصایا باب قول اللہ تعالیٰ  
 ۶۔ جلد ششم میں احادیث باب المناقب سے باب کم غزائی  
 ۷۔ جلد ہفتم میں احادیث کتاب تفسیر القرآن سے  
 باب قرآن القرآن۔  
 ۸۔ جلد ہفتم میں احادیث کتاب الاموال سے باب الاستفاد  
 ۹۔ جلد نہم میں احادیث کتاب الادب سے باب توبۃ اسارت  
 ۱۰۔ جلد دہم میں احادیث کتاب الخیار میں سے باب  
 وضع اللوائین۔

عشر النساء فی مکتبہ مسجد النبی صلی اللہ علیہ وسلم  
 حدیث کی دو جلد ہیں۔  
 ۱۔ جلد اول۔ میں احادیث باب النکاح سے باب  
 یا کل اللحم بعدہری البخاری۔  
 ۲۔ جلد دوم۔ میں احادیث باب وجوب الجہاد سے  
 باب ابشر بہر۔  
 حصن حصین۔ مولفہ محمد بن محمد بن علی الشافعی مع شرح  
 پوری کمال اتمام گفت سے پہلے مکتبہ سے قریبی محل طبع ہوئی  
 درفون شہر چین ہر شہر پر چھپی ہیں۔  
 ۱۔ شرح اول۔ سنی بہ ہر زمین عربی زبان یک کتاب  
 شرح ہر بیت معتبر از علی بن سلطان محمد ہدی علی الملک۔  
 ۲۔ شرح دوم۔ سنی بہ ہر زمین فارسی شرح حال المتن  
 بڑی نادر شرح ہوا از مولوی قمر الدین۔  
 دلائل الخیرات۔ مع ترجمہ فارسی و معنوی و شہرہ نقیشتہ  
 خواص اسماء ہادی غراسمہ اور اسکے حاشیہ پر پوری شرح  
 غریب الحسنات حال المتن دلائل الخیرات کی چھپی ہے۔  
 فیض محمدی۔ ترجمہ فارسی حسین احمد شاہ بخاری شریف  
 اور مشکوٰۃ و غیرہ ہر قسم کی بارجہ منتخب ہیں اور فضائل عبادت  
 اور مناقب اہل بیت اطہار وار و اح واج طہرات اور  
 صحابہ کبار کے حق میں جو احادیث و روایات انکا مجموعہ  
 ہر مسکوٰۃ فیض محمد خان نے ترتیب فرمایا ہے کہ کتاب ہر  
 شفا سے قاضی عیاض سے حسین حقوق و تعالیٰ کی احادیث  
 ہیں مولفہ قاضی ابو الفضل عیاض بن محمد بن عبد اللہ کی کتاب  
 مستند دیکر احصاء ہر جامع اخلاق و حالات و اولیٰ مختار ہے۔

هَذَا كِتَابُ الْإِسْلَامِ وَهُوَ كِتَابُ الْقِيَامِ وَالْآخِرَةِ

الْمُؤَدَّى مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْكَفَايَةُ وَالْمُهَيِّدَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ



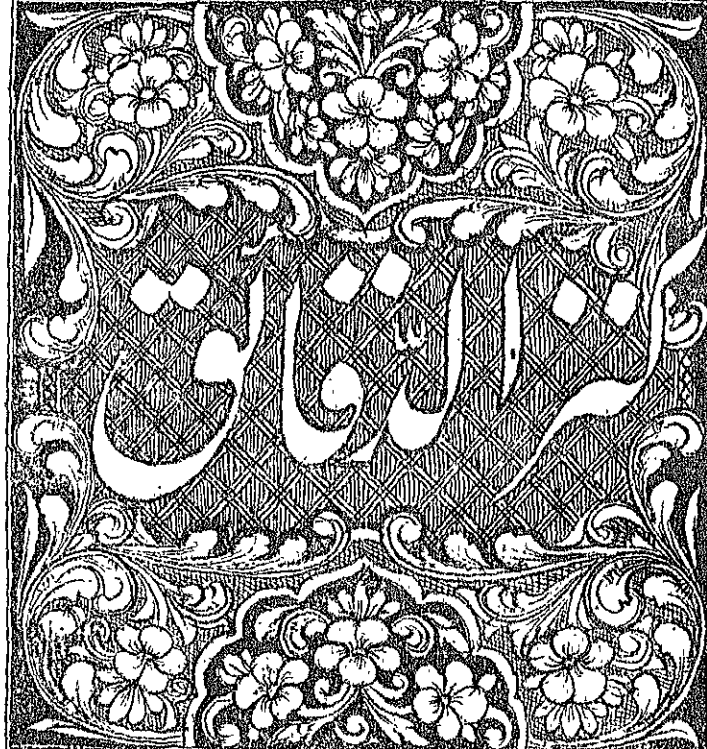
مِنْ قِبَلِ الْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ

بِإِذْنِ الْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ وَالْمَلِكِ



هَذَا بَصَائِلُ النَّاسِ فِي حَقِّ تَقْوَاهُمْ وَفِيهِ

لِكُلِّ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ وَالْكَفَايَةُ وَمِنْهَا الْبِدَائِيَّةُ وَالنَّهَائِيَّةُ عَلَى زَاكَاةِ الْخَيْرِ مِنْ بَيْنِ الْمُتَقَالِفِينَ



مِنْهُمَا تَقْوَاهُ وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْإِسْلَامِ

إِنَّمَا هُوَ الْمَطْبَعُ وَالْمَطْبَعُ وَالْمَطْبَعُ وَالْمَطْبَعُ وَالْمَطْبَعُ وَالْمَطْبَعُ



1

١٢٣٣	كتاب كماله الرجلين والعلمين	١٢٣٣	كتاب العشر والخارج	١٢٣٣	كتاب ثبوت النسب
١٢٣٤	كتاب الجحالة	١٢٣٤	كتاب التجزية	١٢٣٤	كتاب الخصائص
١٢٣٥	كتاب القضاء	١٢٣٥	كتاب المرتدين	١٢٣٥	كتاب النفقة
١٢٣٦	كتاب القضاء	١٢٣٦	كتاب النفقة	١٢٣٦	كتاب النفقة
١٢٣٧	كتاب القضاء	١٢٣٧	كتاب النفقة	١٢٣٧	كتاب النفقة
١٢٣٨	كتاب القضاء	١٢٣٨	كتاب النفقة	١٢٣٨	كتاب النفقة
١٢٣٩	كتاب القضاء	١٢٣٩	كتاب النفقة	١٢٣٩	كتاب النفقة
١٢٤٠	كتاب القضاء	١٢٤٠	كتاب النفقة	١٢٤٠	كتاب النفقة
١٢٤١	كتاب القضاء	١٢٤١	كتاب النفقة	١٢٤١	كتاب النفقة
١٢٤٢	كتاب القضاء	١٢٤٢	كتاب النفقة	١٢٤٢	كتاب النفقة
١٢٤٣	كتاب القضاء	١٢٤٣	كتاب النفقة	١٢٤٣	كتاب النفقة
١٢٤٤	كتاب القضاء	١٢٤٤	كتاب النفقة	١٢٤٤	كتاب النفقة
١٢٤٥	كتاب القضاء	١٢٤٥	كتاب النفقة	١٢٤٥	كتاب النفقة
١٢٤٦	كتاب القضاء	١٢٤٦	كتاب النفقة	١٢٤٦	كتاب النفقة
١٢٤٧	كتاب القضاء	١٢٤٧	كتاب النفقة	١٢٤٧	كتاب النفقة
١٢٤٨	كتاب القضاء	١٢٤٨	كتاب النفقة	١٢٤٨	كتاب النفقة
١٢٤٩	كتاب القضاء	١٢٤٩	كتاب النفقة	١٢٤٩	كتاب النفقة
١٢٥٠	كتاب القضاء	١٢٥٠	كتاب النفقة	١٢٥٠	كتاب النفقة

فهرست کتبات دقایق

فصل	۱۹۸	باب ما یبطل به الشفعة	۱۹۸	فصل	۱۹۸	ولا یفسد المضاربة	۱۹۸
فصل	۱۹۹	باب المتفرقات	۱۹۹	فصل	۱۹۹	كتاب الویعة	۱۹۹
باب	۲۰۰	كتاب القسم	۲۰۰	فصل	۲۰۰	كتاب العائبة	۲۰۰
باب	۲۰۱	كتاب المزارعة	۲۰۱	فصل	۲۰۱	كتاب الهبة	۲۰۱
فصل	۲۰۲	كتاب المساقات	۲۰۲	باب	۲۰۲	الرجوع فی الهبة	۲۰۲
باب	۲۰۳	كتاب الذبايح	۲۰۳	فصل	۲۰۳	باب من وهب امره لاجل	۲۰۳
باب	۲۰۴	فصل ما یجوز من الاجارة وما لا یجوز	۲۰۴	فصل	۲۰۴	كتاب الاجارة	۲۰۴
فصل	۲۰۵	كتاب الاضحية	۲۰۵	باب	۲۰۵	ما یجوز من الاجارة وما لا یجوز	۲۰۵
باب	۲۰۶	كتاب الكراهية	۲۰۶	باب	۲۰۶	الاجارة الفاسدة	۲۰۶
باب	۲۰۷	فصل فی الاكل والشرب	۲۰۷	باب	۲۰۷	ضمان الاجارة	۲۰۷
فصل	۲۰۸	فصل فی اللبس	۲۰۸	باب	۲۰۸	الاجارة علی احد الشرطین	۲۰۸
فصل	۲۰۹	فصل فی النظر واللبس	۲۰۹	باب	۲۰۹	اجارة العبد	۲۰۹
فصل	۲۱۰	فصل الاستبراء وغيره	۲۱۰	باب	۲۱۰	الاختلاف	۲۱۰
فصل	۲۱۱	فصل فی البیعة	۲۱۱	باب	۲۱۱	فسخ الاجارة	۲۱۱
كتاب	۲۱۲	كتاب احياء الموات	۲۱۲	فصل	۲۱۲	فصل فی شئ	۲۱۲
كتاب	۲۱۳	كتاب الشرب	۲۱۳	كتاب	۲۱۳	الكتاب	۲۱۳
كتاب	۲۱۴	كتاب الاضحية	۲۱۴	باب	۲۱۴	ما یجوز للمحتاج	۲۱۴
كتاب	۲۱۵	كتاب الضمان	۲۱۵	فصل	۲۱۵	ولدت مكانة من سبيل	۲۱۵
كتاب	۲۱۶	كتاب الرجوع	۲۱۶	باب	۲۱۶	كتاب العبد المشتري	۲۱۶
باب	۲۱۷	ما یجوز له ان یزوجه	۲۱۷	باب	۲۱۷	موت المتكافئ وهو الاولی	۲۱۷
باب	۲۱۸	الرجوع	۲۱۸	كتاب	۲۱۸	الولاية	۲۱۸
باب	۲۱۹	الرجوع فی الرقة فی الجنابة	۲۱۹	فصل	۲۱۹	فی اسلام رجل علی یدي رجل	۲۱۹
فصل	۲۲۰	فصل فی غصبه	۲۲۰	كتاب	۲۲۰	الاصلیة	۲۲۰
كتاب	۲۲۱	كتاب الجنایات	۲۲۱	كتاب	۲۲۱	الجنحة	۲۲۱
باب	۲۲۲	باب ما یوجب القصاص	۲۲۲	فصل	۲۲۲	فی جوارح الغنایم	۲۲۲
باب	۲۲۳	القصاص فیما دون النفس	۲۲۳	كتاب	۲۲۳	المأذون	۲۲۳
فصل	۲۲۴	فصل فی صورته علی مال	۲۲۴	كتاب	۲۲۴	الغصب	۲۲۴
فصل	۲۲۵	فصل فی طهره یك رجل	۲۲۵	فصل	۲۲۵	كتاب الغصب	۲۲۵
باب	۲۲۶	باب الشهادة فی القتل	۲۲۶	كتاب	۲۲۶	الشفعة	۲۲۶
باب	۲۲۷	باب فی غنایة القتل	۲۲۷	باب	۲۲۷	طلب الشفعة	۲۲۷
كتاب	۲۲۸	كتاب الذنایات	۲۲۸	باب	۲۲۸	ما یمنع من الشفعة وما لا یمنع	۲۲۸
فصل	۲۲۹	فصل فی النفس والمال والسكن	۲۲۹				
فصل	۲۳۰	فصل فی الشجاعة	۲۳۰				
باب	۲۳۱	باب فی الجنین	۲۳۱				
باب	۲۳۲	باب فی الرجل فی الطریق	۲۳۲				
فصل	۲۳۳	فصل فی الحائط السائل	۲۳۳				
باب	۲۳۴	باب فی الرجل فی الطریق	۲۳۴				
باب	۲۳۵	باب فی الرجل فی الطریق	۲۳۵				
باب	۲۳۶	باب فی الرجل فی الطریق	۲۳۶				
باب	۲۳۷	باب فی الرجل فی الطریق	۲۳۷				
باب	۲۳۸	باب فی الرجل فی الطریق	۲۳۸				
باب	۲۳۹	باب فی الرجل فی الطریق	۲۳۹				
باب	۲۴۰	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۰				
باب	۲۴۱	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۱				
باب	۲۴۲	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۲				
باب	۲۴۳	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۳				
باب	۲۴۴	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۴				
باب	۲۴۵	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۵				
باب	۲۴۶	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۶				
باب	۲۴۷	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۷				
باب	۲۴۸	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۸				
باب	۲۴۹	باب فی الرجل فی الطریق	۲۴۹				
باب	۲۵۰	باب فی الرجل فی الطریق	۲۵۰				



۲۱۹

۲۹۲۳۱۴۱

DUE DATE

۰۰۰۰۰۰۰۰	۰۰۹۱۱۹۱.	
۰۰۰۰	۰۹.۰۸.۹۵.	
	۱۴۰۲.۹۶.	
	<i>Director</i> ۸.۷.۲۰	
۰۰۰۰۰۰۰۰	"	
	۷۱۷۵	

